


۴۷- الحاشية عليه (يعني على امر شاد الاذهان)
 للحقق الكركي الشيخ نور الدين ابي الحسن علي بن الحسين
 بن عبد العالي المتوفى (٩٤٠) اوله (الحمد لله رب
 العالمين قوله فان السهو كالطبيعة الثانية
 انما قال كالطبيعة لان الطبيعة امر وجودي
 و السهو امر عدمي) رابعت منها عدة نسخ كثرها
 غير تامة (الاربعة ج ٥ ص ١٥-١٦)



بازرسی شد
 ۲۶ - ۲۷

بازدید شد
 ۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی		 شماره ثبت کتاب
کتاب	حاشیه علی اثر شاد الاذهان	
مؤلف	محقق کورنی - علی بن الحسین بن عبد العالی	۹۲۳۴۱
موضوع	شماره قفسه - ۵۴۵۷	

غلی . فهرست شده
 ۵۲۵۷



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **يا كريم يا رحيم**
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين **قوله** فان التعبد
 كالطبيعة الثانية انما قال كالطبيعة لان الطبيعة امر جوي والسموات امر
 لانه قال الحق من تلكا فطنة لم يكن طبعه لا حاله وانما شبهته بطبيعة ثانية فحاشية
 الطبيعة الحقيقية فحاشية طبعته ثابته **قوله** رس كناية التوان ان وجب انما اورد حاشية
 من اخره لعدم وجوبه بالاحتمال فاشبهه بالافراوه **قوله** وبذلك ان وجب الي ان
 وجب ليس باصل الشئ **قوله** وزيارة المقابر المراد بها مقابر المؤمنين **قوله**
 والفعل المراد به بعد الفعل الاموات **قوله** ولما فعل الساجد فزاد في التمام **قوله**
 ان يستغفر من غسل السطح الاصح **قوله** ولما فعل الساجد المراد به الصوم هو واجب
 ترك تعبده كتناسل تبعيد اخراته ولا بد من اعتباره في تحقيق الليل الا انعم له لانه
 قيل ذلك لا يجتن وجوبه بالصوم وانما فني وجوبه بغير غسل نفسه كما في التمام
 ويجوز بانما في النفس وكما احتج به المصنف في الخلاف **قوله** والتمس حاشية
 مع نفس العطشة **قوله** ان تعبد يكون النفس قبل صلوة الصبح الا ان تباشره لان
 نجس ولو قبل الصلوة **قوله** في غير من فربها غلاني **قوله** واستغ
 الى روية المصنوع **قوله** ان الحكم لا يشك ان يكون مصدرا بالمراد **قوله** وهو
قوله ولا يشك ان اي مطلقا سواء انضم اليها واجب ام لا **قوله** والتمس حاشية للصلاة

والطواف للمؤمنين على الاضرب وجوبه كما وجب له الطوافان **قوله** ومن
 الجنب **قوله** لا فرق بين الحليم وغيره ولا بين ان يجد الماء ثمكنه من الغسل
 وان فخر زمانه وعدمه وكذا الحائض والنفس **قوله** وقد تجب الحاشية انما يستغفر
 قدر حاجته ثبت شريطة ولا ريب ان شريطة الصوم الكثرة وبغير عدم
 شريطة زمان ذلك مع غسل الجنب بخلاف اجزائه **قوله** من المتعبد **قوله** ان يرا
 بالمتعبد ما لم يكره فخرج احد الثلثة منه ليندرج فيه الطبع وغيره **قوله** مستغفر
 فخرج الربيع من قبل الكراهة لا شمع من يدون الاقنية والا انه روي عليه اعتبار
 الاقنية وفي الطبع وغيره مع استدراجه وليس كذلك **قوله** والصوم **قوله**
 على الاستين لمرام الحزلي لاورد كمالها او المطلق لهما كان اذ لا لان الاقنية
 لا يتحقق الزوال فيصدق بالسنه **قوله** لا غير لا يرد عليه ما قيل في ان الحاشية
 المتوسطة الدم في غير الصبح وجوبه للصوم خاصة لان الجنب بالصوم في هذه
 الحالة لا ينافي الجوارح العقل في الجواز لانه متى انقطع الدم للنبوة وجب الغسل
 كما سبق في تلم يخضع بالجاباب الصوم مطلقا ولا في الكثرة في العود **قوله**
 كذلك **قوله** سنة العذرة اي من فطر حرم من يجوز الكشف اليه في المحرم
 الزوجة والحمل كماله الا يجب التستر **قوله** وغسل موضع البول بالماله متصفا
 الاكثا **قوله** بفسله واحدة والمشهد واقبال الغسل ينفي ما على الحاشية وبه رواية
 واقبال المثلين لحصول الغسلين فيعتبر ورواها بعد انقباض الاثر
 ليجن الغسلان **قوله** فخره من العين والاثرا المراد بالاثرا ما تجلت في الجلب

رسالة جارية بين السوم والتمس

رفع الحديث واستشهد به
 قولان الاصح وجوبية
 احدهما الاخر واثم الحديث
 فتعين منه الاستدلال
 امام الخليل عليه السلام
 في كتابه في معرفة
 حقائق احوال العباد

بالتعريف المصطلح والظاهر المصحح
المعقود

المسح على اليد اقتضاه على موضع اليدين **قوله** وما يخرج القدم وأصل المسح على اليد
 وحصله ما لا يخرج القدم من مكانه في وسط القدم أمام الساق وحده أو خالف بين
 في المسح وجزاها من باب المقدرة فيكون مسحها واحدا بالاصالة ولا ريب في كونه
 واحدا **قوله** وكذا في مسح الرأس لكن كونه في كل منهما **قوله** ويجوز للضرورة العزلة ولو
 زال السبب فالاصح بقاء الطهارة **قوله** ولو غسل في ثوب راحل وهو أهله إلى أن أقصر عليه
 تعد المسح وجبت للبل قبل نكاحه ومثله طلاق بطلان الوضوء بالاحتياط لا بعد
 المسحين **قوله** ولا ترتيب فيما على المعتمد وجوب الترتيب **قوله** ويجوز للمواصلة وهي النتيجة
 اختيار أهل المعتمد أنها مراعاة للنجاسة طهارة وضوءه في أن الترتيب للمواصلة شرطان للتحقق
 الوضوء فلا يفتقر ترك شيء منهما بحال ولو سئما إذا اعتدت للمواصلة لا فراطا لمجرد
 ولم يكن التمسك على غير موضع الاضواء وغيره مما يتحقق المباعدة في الاسترخاء **قوله** فابتن
 المتقدم كسأنت أي جمعة طهارة بغير نجاسة لبعض وذا الحيرة فيهما أو كبر الماحتى
 يصل البشرية أن كان هذا إذا كان ما حتما طاهر لو كانت في موضع الغسل ولو كان
 ما حتما نجس فالاصح ليس الاصح الامكان ولو كانت في موضع المسح نزهة لكل حال
 فان تعذر مسح على ظاهرهما ولو لم يكن ذلك حاله هذه اجمال الماء إلى البشرية وكانت طاهرا
 فالأقوى الوجوب والاحتياط أنه جفت بشئ الحكم المسح الحيرة بشرط طهارة **قوله** حية
 السلس كان له والبطون فترة في وقت الصلوة مع الطهارة والصلوة ثم سئل
 بوجوده في زمان لم يستج مشقة وهو ما توضحان لكل صلوة **قوله** ويجوز وضع الأيدي
 على اليدين إذا كان ما يتعرف به وجوب منه قاله الأصحاب **قوله** وغسل اليدين

في المسح على اليد
 في المسح على اليد

الاغتراف اذا لا يابك

قبل ادخالها إلى الماء من منفصل الزند في القليل **قوله** وثلاثين يوما أي عند
 غسل الجنابة وتبديلها من المرقين **قوله** ولا تسمنوا بيد الطهارة ان ما اكتسبها منه كالمسح
 عليه سجن في الذكر **قوله** ويجوز الاستعانة أي في غسل الوضوء لا في غيرها خصوصا في الماء
قوله او يتبينها وشك في التمسك بهذا إذا لم يعلم حاله قبل زمانها فانه علمه وتعلم
 في خط ما يقتضيه والا فخذ بعينه قبله على الاصح ومنها فائدة وهي ان المراد سيقن شئ
 وشك في صدقه كونه في زمانين لا في شئ من الاضواء اليدين والشك في شئ واحد والمواد
 بانك اليدين ان تجاوزت أي من الشك فهو منسحب لخرج احد الطرفين فيكون خفا
 فيبقى الشك في الاضواء بطلان السيقن **قوله** الشك في شئ من غير الاضواء
 المراد بالانصراف من فعل الوضوء لا من مكانه **قوله** اعاد الطهارة والصلوة الاضواء
 الطهارة من هذا ابتداء في ثوب الوجه سب أو الذنب معتبر في ثوب الطهارة وكون الوضوء
 كسببها فذلك لا إذا كانت إحدى الطهارة وثوب واجبة الاقوى منذ لا يخلو احد
 من الاقوى لا خلاف الوجه وقد درست متباينة بخلاف ما لو كانتا متبنتين كان ثوبهما
 قبل الوقت منذ واثم جدد ذلك فاني اشتهر ما قدمت كونه في الاضواء فاشتركت في
 الوجه ولكن يروى عليه ما لو كانتا واجبتين فان حكمتهما ايضا كذلك كان ثوبهما واحدا
 ثم تدر العبد يداد من الاول ثوبها ثانيا واحدا ولو قلنا بثوبين أو لا بثوبين
 فلا بد من اعادة الطهارة على كل حال **قوله** اعاد الصلوة بعد الطهارة ان اشكاه
 وجها من غير الخروج من العدة بدو في خلاف ما اذا التفتت بعد انما يخلو في العدة
 ثوبا يابا فاني في ثوبه من الصلوة يربط على الوجه ويغيره للمعبر الاضواء لو احتلها

بعد بسم الله

في المسح على اليد
 في المسح على اليد

الجهر
 الإشارة إلى خلافه في جبهته فانه
 لا يجب له ان يمسح على وجهه

واستبرأ بالبول للتمل واجبة على الاصح اما الاجتهاد فمستحب **وله** فان وجد
 بطنها بعد لم يثبت الى بعد جمع الاستبراء **وله** ويدونه بعد الغسل
 الى يدونه كل من الاربع ويدونه الاجتهاد ويبيد الوضوء ويدونه
 البول مع امكانه بعد الغسل ولا مع امكانه لا يثبت والعبارة خالية
 عن هذه الاقسام الثلاثة **وله** ويحرم التولية اي احتيارا فيجوز مع الفورة
 ويتوقى هو النسبة ولو نوبيا معا كان حسنا **وله** وتكره الاستحاضة الى
 في افعال الغسل لاني نحو احضاء الماء **وله** ولو احدث في اشياء مما يجيب
 الوضوء اعادة الاصح انه لا يعيدل يتم بما يتي ولا يتي عليه **وله** الحيض وهو
 في الانثى اي وقد يخرج خلاف ذلك على خلاف الغالب **وله** يخرج من
 الابرة اي شانه ذلك لانه يخرج الطبع وهو اصح التولين **وله** شانه
 بين الاصحاب **قوله** ويتأمن غير الترشية والنبطية المراد بالتوشية
 من انقب الى قرينش ايها ومن النبطية كانت من النبطية هم قوم كانوا
 يزلون البطائح بين الكوفة والبصرة على اعرف التفاسير بين اهل
 اللغة **وله** يلدغ خمين واحد هما يستين اي اكملها **وله**
 واقلة ثلثة ايام متواليات اي بليا لها بحيث متى وضعت القطنة خرج
 وحسرت ثنية وحدثت الدم ولا يكون ثلثة في جملة عشرة على الاصح خلافا
قوله وتينفر تينفرين متعنتين عددا او وقتا المراد بالشهر هنا الهلال لا تساع
 الاتفاق في الوقت بدون من فترة شهر الحيض وهو ما يمكن فيه حيض في شهر

في قوله لا يثبت الى بعد جمع الاستبراء
 في قوله ويدونه بعد الغسل
 في قوله ويدونه كل من الاربع
 في قوله ويدونه الاجتهاد
 في قوله ويدونه الوضوء
 في قوله ويدونه البول
 في قوله ويدونه مع امكانه
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت والعبارة
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت والعبارة خالية
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت والعبارة خالية عن هذه
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت والعبارة خالية عن هذه الاقسام
 في قوله ويدونه مع امكانه لا يثبت والعبارة خالية عن هذه الاقسام الثلاثة

صحيحان لم يتم له اعتبار الاتفاق في الوقت فان من رأت الدم
 ثلثة ايام ثم انقطع عشرة ثم عاد ثلثة ثم انقطع لا عادة لها وقتا بل عددا
 خاصة والحاصل ان العادة ثلثة ايام باعتبار استقراها
 في العدد والوقت معا وفي احداهما خاصة وقد سبق مثال المستقرة
 عددا اما المستقرة وقتا خاصة ثلثة اياما للوراوت من ازل
 شهر اربعة عشر آخر شهر فثبت فانه لا عدد لها على الاصح وحكمها
 الرجوع الى ما استقرت فيه اختلاف الدم فزاعى في الاخر
 حكم من لا عادتها فيتم خصيص العدد اذا استقرت فيه
 وترجع الازدابات فتعمل عددا منها في الوقت الذي
 اعتادته ويعلم قوله وقتا انه لا بد من التاكيد في الاخذ ولا يتطاع
وله العادة اهلها المراد بمن نحو العات والحالات وبناتهن وسائر النساء
 من قبل الاب كانهن اومن قبل الام **وله** فان اختلفت هي ولا غلب
 فتت فان وجد الغلب وجب للمهر **قوله** في كل شهر سبعة ايام السبعة
 في ذلك **قوله** ولو ذكرت آخره جعلته نهايتها ولو ذكرت وسطه فوم قبله
 ويوم بعده ولو ذكرت يوما فقط او بعين يوم ولم تذكر يوما ولا آخره
 او اوسطا فوم الحيض خاصة **وله** وتعمل في باقي الزمان ما تعمل المستحاضة وتعمل
 لا تنقطع الحيض في كل وقت تحمل بان تغسل عند كل حصة في ذلك بعد اليوم
 الثالث فيها اذا ذكرت اول الحيض او وسطا او ذكرت يوما في الجملة **قوله** في اخره

الاصل

من رأت الدم ثلثة ايام ثم انقطع عشرة ثم عاد ثلثة ثم انقطع لا عادة لها وقتا بل عددا

اول من
 من العدد والوقت قبل الاصح
 من العدد والوقت قبل الاصح

البر
 الصلوة في الحديث اي انه لا يتجمل مطلقا لعدم اختلاف الحديث بخروج في وقت
 المعلومة وغيره ولعل الحديث جاز على الغالب مما انما انما يعتبر حالها عند
 ارادة الصلوة انية انقطاع ومنها للبر بوجوب ما كان قبله من وضوء
 او غسل على الاصح وقيل بوجوب الوضوء **قوله** قدم الوضوء معها اي على الاصح
 قوله **م** لا قبلها اجاب **قوله** واكثره عشرة ايام هذا هو الاصح وقيل اكثره ثمانية عشر
 وقيل احدى عشر **قوله** اما خواتم العادة المستقرة في الحيض فاما هما اي
 فيقاسما اياهما التي انما دلتها في الحيض على اصح القولين الا ان ينقطع على
 العشرة فكل ناس وعبارة الكتاب توهم خلاف ذلك لان ايام العادة
 وقعت في غير الاكثر فقتضا ان الاكثر لها في الناس ايامها في الحيض
 وليس كذلك ما عرفت **قوله** وحكمها كالحيض في كل الاحكام لان الناس
 حيض في الغنى لانه دم حيض اجتناب فليجب وسحب ويكره على ايدى ثباتها
 النفس ايامها في الحيض **قوله** ليس كذلك ما عرفت **قوله** الا اقل والاكثر
 على ما سبق والا انتفاء العدة والدلالة على البلوغ وحصولها باحد نعم الحامل من
 قوام **قوله** فما يجب نكاحها او دليلها عليه فيقتضي بالعدة مع قريتين او ثنتين او اقل
 الظاهر بين الدين فانه في الحيض شرط بخلاف النكاح لا بد لاداة النساء
 في الترتيب **قوله** ولو زافت ولادة او لم يمتنع
 فبعد ايامها من اثباتها وابتداء اول استبراء **قوله** والناس مستحل طهر على النكاح الاول ولا فرق بين تحلل طهر منها وعدمه **قوله** ولو زافت
 يوم العاشر فهو النكاح اي خاصته وهو انما اذا لم تجد الدم العاشر فانه تجاوز
 فان كانت متبراة او مضطربة او ذوات عادة هي عشرة فكذا في الاطلاق
 كان

في الترتيب **قوله** ولو زافت ولادة او لم يمتنع
 فبعد ايامها من اثباتها وابتداء اول استبراء **قوله** والناس مستحل طهر على النكاح الاول ولا فرق بين تحلل طهر منها وعدمه **قوله** ولو زافت
 يوم العاشر فهو النكاح اي خاصته وهو انما اذا لم تجد الدم العاشر فانه تجاوز
 فان كانت متبراة او مضطربة او ذوات عادة هي عشرة فكذا في الاطلاق
 كان

التجاوز لا يكون للناس الا ما صاف العادة **قوله** ولو زافت ولادة او لم يمتنع
 ايضا **قوله** ما عرفت ناس هذا هو الذي سبق **قوله** عدا الحواشي
 والنفلة **قوله** وكذا النواصب او الجسمة وكذا كل من حكم بكونه لا طاهر
 ما لم يثبت من الدين ضرورة كمن اطلاق الاحباب كراية تنسيل
 الخالف يتناول الناصب **قوله** وسبيل الخالف غلبه اي غلب على
 للنفلة وطاهرهم وجوب ذلك لان لا يعلم فينبغي غلبه **قوله**
 فيجب التفتين بالثبوتاتين او اي ملقبته بغير الامور الثلاثة ولعدة
 التفتين بالعلم كان ادبي **قوله** والتجمل الا للثبوت فاذ يثبت به
 ثبوت ايام الا ان يغيب مونه بعلامات الموت **قوله** واول الناس غلبه
 اولهم الزوج منع على كل من الذكر والا نثى فيستعمل الزوج في الحكم
 ايضا **قوله** ويستعمل كل من الرجل والمرأة مثله اي وجوبا
قوله ويجوز لكل من الزوجين تنسيل الا في اجبارا و
 الظاهرة من دراء التنبات وكذا المحارم عند الضرورة **قوله**
قوله ويستعمل النثى المشكك محارمه من دراء التنبات وج
 فقد المحارم فاعلم ان يدفن بغير غسل الا ان يجوز للاجنبي
 التنسيل او ينقل النجم **قوله** ويغسل الاجنبي بنت ثلث سنين
 بحدوث وكذا المرأة اي غسيل ابن ثلث سنين ويظهر من الاطلاق
 العبارة بان تجزئ عدم وجوب تنسيل العورة ويكره من عدم جواز

في الترتيب **قوله** ولو زافت ولادة او لم يمتنع
 فبعد ايامها من اثباتها وابتداء اول استبراء **قوله** والناس مستحل طهر على النكاح الاول ولا فرق بين تحلل طهر منها وعدمه **قوله** ولو زافت
 يوم العاشر فهو النكاح اي خاصته وهو انما اذا لم تجد الدم العاشر فانه تجاوز
 فان كانت متبراة او مضطربة او ذوات عادة هي عشرة فكذا في الاطلاق
 كان

بمراة وكذا بقا احكامه وشروطه لعل انما
 في الذكر منه والاثرة مع الاجبار **قوله** لا يزاد
 اولى

يلحق ان ثلث سنين فانه لا يجزئ
 فيكون الغسل انما قبل ثلث سنين
 يتبرأ مما شاع النواصب

ستر العورة من عجزهم من عدم جوارز تنسيل من هذا ستر على الثلث انما يجوز
 ذلك اذا كان له دون الثلث **قوله** وحسب انما النجاسة او لا يظهر في حكم
 واحدة النجاسة الموت والنجاسة المذكورة **قوله** كالنجاسة الى ترتيبها بسبب الترتيب
 بيسمى في الكثرة على الاذكار كمن يراعى اختلاف المواضع تختلف النجاسة ويكون
 ان يراود بالثبوت ايضا اعتبار النية فان العتد وجوبها وتغير الحكم بين نية
 واحدة للافعال الثلثة بين نبات ثلث **قوله** غسل ثلثا بالتراب كمن يجب
 ان ينزى ما يدل على وقوعه الا في موضع السكينة البسيطة وكذا الثانية لو جاز
 الترتيب في الحركات مع المكان لعدم **قوله** نعم ثلثا على الاقوى نية البسيطة
قوله مستقبل القبلة الاصح وجوبه **قوله** وغمر بطنه في الاولين اي بطنه لم يرد
 الماء على ما يخرج من النجاسة **قوله** وقص الطهارة وترجل شوه فان سقط شيء
 ومنه معه في ثلثه والظاهر وجوب غسله لعل في قبل ذلك يستحب **قوله**
 وجب الكيفية في ثلثه اشباب بزر وقص وانزاد ويراعى فيه الوسط مما يقع
 عليه الاسم في الارض والقدرة ولا بعدان يراعى حال الميت في الاول يجب
 الغالب لا مثاله ولا ريب في اعتبار كمن الميز من السرة الى الركبة والقص
 الى نصف الساق في نظر الى التعارف **قوله** يغير الوبر للرجل والمراد اختيارا
 واضطرارا وكذا الجلود ووبره لا يוכלل كحمة بخلاف العنق فان
 يجوز عند الضرورة **قوله** ويجب مسح جده بالكلية عذرا حيا
قوله باقله اي اقلها على الاصح **قوله** ويستحب ان يكون في ثلثه

ورجاؤا وكذا نور الغسل غير هذا في الاصح **قوله** غير مطرزة بالثوب
 ولا الخبز **قوله** بل قبل وكذا المرأة **قوله** وقد استعاضوا من قوله بعد وثرا وطراة
 لا ينعكس تحييل ان يراود بقوله يتراد على اصل الكفن الواجب لثا تقول
 قوله وقم على عوض العامة يشعربان لمراد وتراد على كفن الرجل **قوله**
 ومخط موثوب **قوله** وموثر الكثرة على الاصح ومع فقهه فلفقه
 اقوى بدله نائية قيل نسبت العامة والخزفة التي لثمة العجز من
 الكفن فلا يقطع بهما التباين لان العجز انما هو جزء للكفن والاصح
 انهما من الكفن وان لم يعد امن الكفن الواجب او الاثم فيقطع بهما
 التباين ان يلقى الغصاب او مطلقا على اختلاف الراي
قوله والذريعة هي قنات قصب الطبيب الذي يدعى بالعمى **قوله**
قوله والافق ينجر رطب اللؤلؤ لومان ثم ينجر الرطب **قوله** وكفى المرأة
 الواجب على زوجها **قوله** اطلاق المص تينا والمستحب بها وان
 والتعديل بوجوب الاتفاق بغيره وعلل الثاني اقوى والمطلقة
 رعية بخلاف اليقين ولا فرق بين الحركة والامعة وكذا النكاح
 لا بد منه من موافق التخيير ولو كان الزوج معترفا لكفن في مالها
 وفي احتسابه عليه في حقيقة من ارزها وجهان اتوا بها الاحتساب **قوله**
 ولو احسبت الكفن بعد وصية قرضت هذا اذا لم يكن عليها
 لم تؤد قرضها الى قبل الميت **قوله** بل يوفى بثبته **قوله** وينزع عنه
 الحنق والورد وان احسبها الدم وكذا الكبد ولو جرد الشهيد وجب كفينته **قوله**

استحب في مسح
 النعائات بزره ورجلها
 انما يشك
 في كفايتها
 روضة

وإذا كان في الشيء من القوة والعلو
 والقدرة ما لا يمكن أن يكون له
 في غيره من القوة والعلو والقدرة
 كما في الشيء من القوة والعلو والقدرة
 كما في الشيء من القوة والعلو والقدرة

وهذا كله حيث يتعد الاستحالة في **الشيء** والشيئين المراد به ما يحدث
 في ظاهر الجسد من حشونه كحبل من حشونه الخلقه وينشئ تقيده بها
 إذا لم يكن يترأى **أولاً** أو خوف العظم **ثانياً** أي سواء كان الخوف
 على نفس المكلف أو رقبته أو نفس غيره **ثالثاً** يجب الاحتياط
 على ما يندفع الخوف من رقبته الرقيق وقدم القفص المانع من السقوط
 مثلاً **قوله** والقفص **قوله** على نفسه أو ماله أو نفع له أو غيره
قوله أو السبع كما سبق فيستوي فيه الخوف على نفسه ونفس غيره و
 كذا المتن في الكافي **قوله** أو عدم الآلة **قوله** لم يجد طريقاً إلى تحصيلها و
 لو انقضى وجب القبول وكذا لو وجب الكافي فلو وجب **قوله** في
 المتن **قوله** لا يفرض في الحال وجب الشراء وان زاد من الثمن قبل
 على الحال **قوله** ينبغي أن يراعى الحال بما حال فيه باعتبار ما
 باعتبار من يجب عليه نفقته سواء كان الضرر في الزمان الكافر
 أو في زمان آخر متوقع حيث لا يتجدد حاله عادة بغير دفعه
 والمعتد وجوب الشراء حيث لا ضرر حاله ولا ماله وان زاد
 عن ثمن الشئ إلا أن يلزم من ذلك الإحجام بالمال وهو
 الائتلاف العظيم ولو أمكنه ثمن الثمن وجب قطع **قوله**
 وجب الطلب **قوله** ينفعه أو بوجبه وهل يشترط العدالة أحوط
 الوجهين نعم **قوله** من كل جانب أي من الجوانب الأربع
 بحيث يحيط بمجموع الجهات الأربع في القلوة والعلو فلا يمكن

وهذا كله حيث يتعد الاستحالة في **الشيء** والشيئين المراد به ما يحدث
 في ظاهر الجسد من حشونه كحبل من حشونه الخلقه وينشئ تقيده بها
 إذا لم يكن يترأى **أولاً** أو خوف العظم **ثانياً** أي سواء كان الخوف
 على نفس المكلف أو رقبته أو نفس غيره **ثالثاً** يجب الاحتياط
 على ما يندفع الخوف من رقبته الرقيق وقدم القفص المانع من السقوط
 مثلاً **قوله** والقفص **قوله** على نفسه أو ماله أو نفع له أو غيره
قوله أو السبع كما سبق فيستوي فيه الخوف على نفسه ونفس غيره و
 كذا المتن في الكافي **قوله** أو عدم الآلة **قوله** لم يجد طريقاً إلى تحصيلها و
 لو انقضى وجب القبول وكذا لو وجب الكافي فلو وجب **قوله** في
 المتن **قوله** لا يفرض في الحال وجب الشراء وان زاد من الثمن قبل
 على الحال **قوله** ينبغي أن يراعى الحال بما حال فيه باعتبار ما
 باعتبار من يجب عليه نفقته سواء كان الضرر في الزمان الكافر
 أو في زمان آخر متوقع حيث لا يتجدد حاله عادة بغير دفعه
 والمعتد وجوب الشراء حيث لا ضرر حاله ولا ماله وان زاد
 عن ثمن الشئ إلا أن يلزم من ذلك الإحجام بالمال وهو
 الائتلاف العظيم ولو أمكنه ثمن الثمن وجب قطع **قوله**
 وجب الطلب **قوله** ينفعه أو بوجبه وهل يشترط العدالة أحوط
 الوجهين نعم **قوله** من كل جانب أي من الجوانب الأربع
 بحيث يحيط بمجموع الجهات الأربع في القلوة والعلو فلا يمكن

الشيء فلهذا

سلوك الجفاف على وجه لا يحيط بالبين مواضع سلوكه ولو وجد
 ماء لا يكفي للظفارة فيتم الاكيد طريقا الى تمام الظفارة يخرج
 المطلق بخلاف لا يسلب الاطلاق فانه يجب **قوله** ولو وجد ماء
 يكفي لازالة النجاسة خاصة اذا انها وبهم لان الظفارة المائية
 بدلا بخلاف اذا الة النجاسة لكن هذا انما يستقيم حيث يكون
 النجاسة غير معفوفة عنها ويمكن اليد ان تغدو وجب التطهير باليد
 اذا لم يكن النجاسة في محل الظفارة فيتم فان كانت في غير
 من محلها لم يكتف الماء للظفارة وازالها فهو فاعاد للظهور في
 وجعل موضع النجاسة كالجيرة فيسا بغير جامع **قوله** وارض النواة
 والجص قبل ازالة الجدة **قوله** وتراب التربة الكرادية الماس
 لبدن الميت لكن اذا لم يعلم اختلاط بالقد يد **قوله** والمستقل
 الكرادية ما تعلق به بجمل الضرب سواء المغموس به او المجموع به
قوله والمغموس ولو كان محراة لضعفت به الى حال فيطلى به
 بالغصب الا ان اى حصل به لم يمتد انما يكون حيث لا يمس الغصوب منه
 فان جسي فيه لم يمنع من التيمم بارضه لان شغلها لا يمنع من خوف
 بالتوتر عاوان عن الاجرة **قوله** ويجوز بانواع مع عدم التراب
 هذا اذا امكن التحفيف بغير مقدم على الغبار ويتعين ذلك مع
 القدرة الا ان يجوز التيمم بغير مع وجود التراب اما لو تغدز
 التحفيف لم يجر التيمم لا بعد فقد الغبار ايضا **قوله** ولو نفذ تيمم

ان م

ان قصد
 التراب
 في

فانه م

خبر

بغير توبه ولبد سرجه وعرف وابتد لا يرتب بين هذه على الاصح نعم
 تجزئ اكثر ما فيها **قوله** والاولى ما يضره الى وقت الصلوة
 هذا اذا كان العذر من حق الزوال عاذه وان صلى في اول
 وقت على ان العذر باجواز مع التيمم **قوله** لو جرد
 نوبه متروكا ويجب ايضا نية الاستبراء في كل صلاة
قوله ولا يجوز رفع الكدش اي نية لا متباعدة انما اخرج
 بالظفارة المائية ولهذا يقتض التيمم بالمكن من استعمال الماء
 ولو تم الزرع الى الاستبراء صح ولما الترفع **قوله** ويجوز الاستبراء
 المقعد وجوب تيمم كتيبة **قوله** لم يقرب بدلية فيمن قشنة
 لان النية لابد ان يقارن بها الضرب كيف يعطف على النية في العبد
 للترافى والمراد بالضرب عرض اليد ولو كان بايديه كان او
 ولا يجرى النية بعد وضوعها على الظاهر لان الضرب اول افعال
 التيمم **قوله** الى طرف الانف الاعلى المراد به ما يلي اسفل الجبهة ويجب
 مسح الجبين لوروده في بعض الاخبار وكذا الى جبين اما لان
 موضع الجبين من الجبين او لعدم الفصل الخمس ولو بلغ بالمشح اصل
 الانف وهو آخر المارن كان اولى ويجب البدأة بالمشح
قوله ثم يمسح ظهر كفه اليمنى من الزند الى اطراف الاصابع ولا بد
 من ادخال الزند في مشح ظهر كفه ولا يجوز المشح فكوسا وكذا البول
 في مشح ظهر كفه اليسرى **قوله** وان كان التيمم بدلا من الغسل ضرب للوجود

ان م

قوله

ان م
 قوله

ويعيد من اذني على الصحيح الاقوال وان كان نبلا من الوضوء فله
والعدة للوجه واليد **والجواب** في ترتيب الي كما ذكر وهو شرط
الصحة وكذا المواضع من المتابعة عرفنا فلا يضر التفرق **والجواب**
الاستيعاب اي استيعاب محل المص وكنه محل التفرق فيجب
تفرع الكائيل بخلاف الماصح **والجواب** ولا يشترط فيه ولا في الوضوء
غير محل الوضوء من العنية لا يجب ان محل الوضوء يشترط طهارة
من العنية في جميع الطهارات كخلاف ما سواه في الوضوء والعسل
وفي التيمم قولان اهداهما العدم ان يجوزناه مع سعة الوقت والا
ان شرط لمساواة ازالته النجاسة فيقضي الوقت والاخر العدم مطلقا
لان ازالته النجاسة من مقدمات الصلوة كالستر والاستقبال
فوقتها مستثنى من اعتبار الضيق كوقت غير العدم الترتيب
بين مقدمات الصلوة **والجواب** ولو اخل بالقلب ثم وجه المار مع اصح
او في رجليه اعاد ينقض تعيد الاصح بالبا ذلن وكذا لو وجده
في الصلوات **والجواب** وينبغي وجوده مع تمكن من استعماله لا بد
من تعيد الاستعمال بكونه في الطهارة التي تيمم بدلا منها و
ينبغي ان يراى بالمكن معنى زمان يمكن فيه الطهارة ويظهر النجاسة
فيما لو عدم الكا قبل معنى مقدار الطهارة فانه على هذا لا يطل تيمم **والجواب**
ويستباح بكل ما يستباح بالمالية اذ انما في ما سبق في العادة
من قوله التيمم يجب للصلاة والطواف الواجبين الخ وقولاً حر

والنذير كما عاده **قوله** ويخص المحجب بالآراء المباح والمبدول من خارج
القولين وبمثل ان يراد التخصيص على وجه الاستحباب وان
يكون يد اجمع مستوية بالنسبة الى الحاد المباح فانه لو سبق اليه
احدهم لكان احق به **قوله** يخرج عليه بانه لغيره لتكليفه بالظهور
وبمثل ايض ان يستثنى من المبدول ما بذل للاصحيح فانه
يكتفى به المحجب وجوباً **قوله** ويجوز التيمم مع وجوب الماء للضرورة
ولا يرد عليه في غير هذا الموضع القولين والظاهر عدم ثبوت البدلة
بما **قوله** الجاري من المطلق المراد به الخارج من الارض دون ما
اجري فانه واقف وان لم يحبس العالي منه نجاسته الى فعل الجاري
اختلف الطواغف الى المذهب في ما اجري فانه واقف وان لم يحبس
منه نجاسته الى فعل اذا اختلف **قوله** ولا يحبس الا بتغير كونه او
طعم او ريح بان نجاسته بتغيره بالمستحب ولا في غير الاوصاف
الثلاثة كالحركة والبرودة ولا يشترط في ذلك الكثرة على الاصح
والمراد من تغيره بان نجاسته التغير الى اصل بكتلاتها فلا يحبس
بما تراخى الى صفة من نحو الكيفية على الشطرين **قوله** وفي ما راجى ايم
كانت لمادة من كذا اذا لم يصدق ذلك لانه في اول الاجزاء
اعتبارها بمراتبه لثقلها في خروج بعض الاجزاء منه **قوله** في
تأثيره فلا بد من زيادة ينبغي من الكثرة في المادة مدة زمان
الملاقات بان نجاسته **قوله** فان تغير يحبس للتغير فاحتمال اي دون ما قبله

فصل بعد از این شیخ باقی رزایه الای
على الامم کین من کریم

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات

وما بعده وهو على ظاهره فيما قبل التغيير اما بعده فلا بد من كون
التغيير مستلزما لغيره عود الماء او كان ما بعده كرافضا عنه **الاجابة**
وما العيش حال تعلقه كالجاري ولا يشترط في ذلك جريه من
منبراب فلا فاشيخ نعم لابد ان يكون فيه فضل فوه فلا يبعد محو
القطرات البسيرة **الاجابة** كياه الحياض والاداء الى خلاف المعيد
وسكان في ما بينهما حكما نجاسته بكل نجاسته وان كان كرا وهو
اضعف من ان يحتاج الى الرد **الاجابة** اوداه حواه الحج في هذا
العبارة لطف من حيث دلالتها على اعتبار هذه القدر من الماء
دون محله فيغير بلوغ كسيرة قد كسيرة ما كان كل واحد من ابعاده
ثلاثة اشبار ونصف اذ بلوغ وزنه وزنه وخالف القطب الراوند
فالتعريف بلوغ مجموع الابعاد الثلاثة عشر اشبار ونصف وهو قريب
وفيه اليقين لانه على ان التعريف كتحقيق لا تريب فلا فالابن
النجيد وليس المراكمة من التعريف التحقيق عدم التفاضل بعد
تعيينه في قدر مخصوص **الاجابة** ولطهر بالقاء ذكر عليه دفعة المراد
باله دفعة القاء عليه جملة واحدة على وجه يصدق اسم الومفة
عليه عرفا فلا يخفى مجرد القاء متصلا كما قد توهم **الاجابة** ولطهر بالقاء
حتى يزول التغيير ظاهره ان نجاسته بذلك موضع دفاق اذ قد
قد على ذكر القولين اعني القولين بالنجاسة بالملقات وعدم
اليسى كذا كذا نعم هو احد الاقوال والحق ثم نرى على القول بالنجاسة

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات

بالنجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات
منه بالجميع لان غير الموضوعة يجب لها من الجميع وان كانت
موضوعة فالواجب من اكثر الامرين من المعدر وما يزداد
بالتغيير **الاجابة** وان لم يتغير لم يجزى هذا هو الامح في موت
الابوي **الاجابة** فرق بين الصغير والكبير والذكر والانثى وكذا التوضيعة
وكسيرة الذكر والانثى **الاجابة** وموقع المني نعل الا صحب عن
ابي علي ابن الشيخ ابي جعفر ان اكثر اوجه من الاث في فني غرة
تامة نفس فيه **الاجابة** كسيرة المراد بالاحسان دون الحشيشة **الاجابة**
اربعة رجال يوما ذكر الاربعة لانه اقل المجزئ فلو اوداه من
اربعة جهاز ايقم حيث لا يتصور بالكثره بطور والمراد بتراوهم
ان يخرج بعضهم حتى يتعب فيركب بعض الآخر على وجه يكون واحدا
اسفل اليسر واخر في اعلاه ولا يخرج في النساء والعصيان في
الا توي والمراد بل يوم يوم الصوم على الامح ولا يتفاوت في
وقته ويختصون في اكلهم وحلوهم جريا على المتعارف **الاجابة** وشبهها
المراد بالفرنس والبغل ولا يبعد ان يراد به الحمار والبصرة **الاجابة**
ايضا **الاجابة** من ولاد العادة والمراد بالعادة النجاسة من ذلك اليسر
ان كانت **الاجابة** في موت الاث في سواء الذكر والانثى والصغير
والكبير والمسلم والكافر خلافا لابن ادريس حيث اوجب نزع
للكافر لانه لو وقع حيال وجب له نزع الجميع للكا في لانه لو وقع قبالا

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات
هذا هو الوجه الرابع في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات
هذا هو الوجه الخامس في بيان ان النجاسة بالملقات ان النجاسة بالملقات

لم يزوج الجميع نبأ على أن مالا نقص فيه زوج لذك فثبت بطريق
 ادلي والمعتد لا دل نعم لو وقع حيا ثم مات النجبة وجوب زوج
 الجميع **والخضر** ينبغي تعينه ايضا اذا وقع ميتا فلو وقع حيا
 ثم مات روي فيه حكم مالا نقص فيه فانه لو وقع وخرج حيا وجب له
 ما يجب لمالا نقص فيه وتكمل الاكتفاء بما يزوج لموته بطريق ادلي
والقول الرجلي ولا يلحق به بوار المراجعة على الاتح بل هو محال
 لانقص فيه وكذا الخنثى والصبيته والرضية **ووقع** نجاسة لم يرد
 فيها نقص وقيل الجميع الاتح وجوب الجميع **والقول** في وقوع
 الماء المظفر على الظاهر للبول والعذرة وفرد الكلاب في هذا
 الحكم اشكال نظر الي ان بعض هذه النجاسات كسب الزوج
 اكثر من اثنين عند العاقلين نجاسة البئر بالمطأة فكيف يكون لها
 مع غيره زوج الاقل ويكفي تتركب ذلك على ما اذا وقع الماء
 المتنجس بمجوع هذه النجاسات فانه وجوب زوج اثنين لا يثبت
 له ولو نجس باحد فان لم يكن له مودة او كان وهو اكثر من
 اثنين فلا اشكال وان كان اقل فالظاهر الاكتفاء **في قوله**
 وسبغ في موت الطير كالنعامة والظاهر ان ما فوق النعامة
 كالنعامة وتكمل كونه مالا نقص فيه **والقول** وانفسال الجنب الخالي
 من نجاسة عينيه فحقه ان يورس بما اذا كان مرفا وموصفيا
 والحكم من اصله شكل لان الحكم بنجاسة الماء بغير نجس من البطلان

فلا يكون السرج هنا نجاسة وتتركب على انه سلب لمهورة الماء
 بانفسال الجنب به نبأ على ان المستعمل في الغسل فيزول لا يتم
 لان ذلك انما يتم اذا نوى الجنب الانفصال من الجبانية وحكنا
 بالترفع حدثه وظاهر الموضوع وبما رانهم تعليق الحكم بالسرج
 على مجرد ملامته ليس وقد صرحوا بان حدثه لا ترتفع لثبوت
 النبي عن نزوله الى البئر المتصفى لفد الغسل **والقول** وحسن في ذوق
 الدجاج الاتح تعينه بالجلال **والقول** في مخرج كبره
 الامعاء بان لها من سائر **والقول** في المصنوع وبشبهه شبهه
 ما تحت النجاسة **والقول** الذي لم يثبت بالظهور يجب تعينه بما
 اذا كان اعتداه بالظهور لا يساوي الذين نكسوا
 فليس بوضع ولا بد من كونه في الكولين اذ بعده لا يفرضا
والقول وكل ذلك عندك تحت هذا هو الاصح **والقول** لا يجوز استعمال
 الماء المتنجس في الطهارة مطلقا لم يردم الجواز الترخيم على
 اعتقاد ذلك طهارة وعدم الاعتقاد بالفعل على تقدير عدم
 مجاز استعماله للتلوث في التلوث والاطلاق في مقابل الاعتقاد
 من اختياره واضطرارا لا متناع كون النجس مطهرا وكالا يكون
 استعماله في الطهارة كذا لا يجوز استعماله في الطهارة وكذا
 لا يجوز استعماله في ازالة النجاسة لاشترطها بالياء الطهور
 ويكفي ادر اجماعا في العبارة من حيث صدق اسم الطهارة عليها مجازا

هذا هو المشهور بين الاصحاب ولا ريب انه احوط **قوله** وبكره الخطا
 بلحقن بالشمس في الاول في حكم الشئ بنفسه حكم الشئ على الجمع
 ولا فرق في الاول في كونها منطبقه او لا وكذا لا فرق في العظمي
 كونه حار او لا ولا بين كون السخونة باقية او ابلت على الجمع **قوله**
 اذ لم يكن يوجد سواه فلما ذكر الية **قوله** والشئ بان رفق على الامور
 دون غير على الامور ومعها جهة لثوق الناسل من استعمال
 الحار البارد وكونه ذلك لا يكره **قوله** وسواء اكل الكيف
 معلوم انه لا بد من خلق موضع الملاقة من بين النجاسة **قوله**
 او بالمرحى كالجلد المراد به الحيوان الذي يقتل في بغيره
 الاثان وشبهه موطوءة الانسان **قوله** والكلب والخنزير وما فيهما
 وكذا فرغها وخرج احدهما مع حيوان طاهر اذ اغلب على احدهما
 باعتبار الشبهة **قوله** والمكرات المراد بها التي يتناولها
 كالحشيشة كسيت نجاسة **قوله** والعصير اذا غلب واشتد المراد به
 العصير العتيق دون عصير الذرير والتمر والمراد بعليانه حمراء
 اعلاه اسفلها بانها راس الشمس والمراد بانتهاد اول اخذه في
 كذا بدل الشئ من مولا دم للعليان وفي المعبر كرم مع العليان في رجب
 ثلثان ولا ينجس الا مع الاستعداد وكانه يريد بالاستعداد معنى
 التناذر اذ اذا استعدت حاصلة بمجر العليان وهو مطالب بالاستعداد **قوله**
 المستند

استعمال للفظ في حقيقة مجازة **قوله** ولا في الاكل والشرب اجتنابا
 ابي فيجوز هذا الضرورة يمكن كجب الاتصاف على ما ترفع الضرورة
قوله ولو اشتبه النجس من الاماني اجتنابا وتيمم لا شبهة في جوب
 الاجتناب والتيمم بثبوت له في التيمم في الخصوص ولا يجب الا ان
 بل قد يجرى عند خوف العطش وكونه **قوله** او كانت البالوعة متوقفا
 فوقية محوسمة بان يكون اذ اعلى وكذا العنقية بالحيث بان يكون
 البالوعة في جهة الشمال والواران سوار كما ورد من ان يجاري العين
 مع جيب الشمال وهو يعني كون جهة الشمال على **قوله** لا يجب والمراة
 من نضوب العداوة لامل البيت عليهم السلام صري او يظهر من العدا
 ذلك بكونه ذكرهم فظهر علامات الاعراض من هذا عليهم منابهم
 والعداوة نجسهم سب محبتهم والخال والنجس والخالجي كان حسب
قوله الا انما الاستحباب فانه طاهر فقل المعص في المنسئ الى جامع
 على طهارة وقيل نجس معقولة ونظير النجاسة في استعماله نانيا
 فيجوز على الاول طهارة دون الثاني والاول المراد به ما لم يتغير
 بالنجاسة او يقع على نجاسة فارجو ويجب التيقن ايضا بان لا ينجس
 مع افراده متغيرة وان يكون من الكدش في خاصته فينجس لو خالطها
 نجاسة افرى كالمثني والدم ولو زاد الوزن من وجهان او جهل عدم النجاسة
 وان كان الاقناب احوط وراى اعتبار ما ينجس على المثلج اليد
 لتحق الزيادة ولا يندوث الحكم بتقدم اليد واما حيث يكون نجسها

البكر والذئبة

هذا هو المشهور بين الاصحاب ولا ريب انه احوط **قوله** وبكره الخطا
 بلحقن بالشمس في الاول في حكم الشئ بنفسه حكم الشئ على الجمع
 ولا فرق في الاول في كونها منطبقه او لا وكذا لا فرق في العظمي
 كونه حار او لا ولا بين كون السخونة باقية او ابلت على الجمع **قوله**
 اذ لم يكن يوجد سواه فلما ذكر الية **قوله** والشئ بان رفق على الامور
 دون غير على الامور ومعها جهة لثوق الناسل من استعمال
 الحار البارد وكونه ذلك لا يكره **قوله** وسواء اكل الكيف
 معلوم انه لا بد من خلق موضع الملاقة من بين النجاسة **قوله**
 او بالمرحى كالجلد المراد به الحيوان الذي يقتل في بغيره
 الاثان وشبهه موطوءة الانسان **قوله** والكلب والخنزير وما فيهما
 وكذا فرغها وخرج احدهما مع حيوان طاهر اذ اغلب على احدهما
 باعتبار الشبهة **قوله** والمكرات المراد بها التي يتناولها
 كالحشيشة كسيت نجاسة **قوله** والعصير اذا غلب واشتد المراد به
 العصير العتيق دون عصير الذرير والتمر والمراد بعليانه حمراء
 اعلاه اسفلها بانها راس الشمس والمراد بانتهاد اول اخذه في
 كذا بدل الشئ من مولا دم للعليان وفي المعبر كرم مع العليان في رجب
 ثلثان ولا ينجس الا مع الاستعداد وكانه يريد بالاستعداد معنى
 التناذر اذ اذا استعدت حاصلة بمجر العليان وهو مطالب بالاستعداد **قوله**
 المستند

هذا هو المشهور بين الاصحاب ولا ريب انه احوط **قوله** وبكره الخطا
 بلحقن بالشمس في الاول في حكم الشئ بنفسه حكم الشئ على الجمع
 ولا فرق في الاول في كونها منطبقه او لا وكذا لا فرق في العظمي
 كونه حار او لا ولا بين كون السخونة باقية او ابلت على الجمع **قوله**
 اذ لم يكن يوجد سواه فلما ذكر الية **قوله** والشئ بان رفق على الامور
 دون غير على الامور ومعها جهة لثوق الناسل من استعمال
 الحار البارد وكونه ذلك لا يكره **قوله** وسواء اكل الكيف
 معلوم انه لا بد من خلق موضع الملاقة من بين النجاسة **قوله**
 او بالمرحى كالجلد المراد به الحيوان الذي يقتل في بغيره
 الاثان وشبهه موطوءة الانسان **قوله** والكلب والخنزير وما فيهما
 وكذا فرغها وخرج احدهما مع حيوان طاهر اذ اغلب على احدهما
 باعتبار الشبهة **قوله** والمكرات المراد بها التي يتناولها
 كالحشيشة كسيت نجاسة **قوله** والعصير اذا غلب واشتد المراد به
 العصير العتيق دون عصير الذرير والتمر والمراد بعليانه حمراء
 اعلاه اسفلها بانها راس الشمس والمراد بانتهاد اول اخذه في
 كذا بدل الشئ من مولا دم للعليان وفي المعبر كرم مع العليان في رجب
 ثلثان ولا ينجس الا مع الاستعداد وكانه يريد بالاستعداد معنى
 التناذر اذ اذا استعدت حاصلة بمجر العليان وهو مطالب بالاستعداد **قوله**
 المستند

والنقاع فسر الموضع في الانتصار بانه المتخذ من ما الشجر يسمى بالخيزران
 وكيف كان في يومه في يد اهل الكوفة سمونه نعا عبدكوي عليا حكام
 الا ان يعلم انما ذه من قطع كنه فان العتمة لا يقطن كثره اذا علم
 ذلك بالقطع بان حصل الاطلاع عليه ولم يغيب عن العين وهو
 في ايديهم ولا يمكن جرد العادة المستمرة في ذلك ودخول
 الحب جده انما يجب اذا جئنا نذهبها الى الحب جدها الى فرسها
 او شي من الائمة على الاتح **وله** ومن الائمة للاستعمال وذلك
 حيث يكون الاستعمال مشروطا بالظاهرة وكذا يجب ان التفت من

والنقاع فسر الموضع في الانتصار بانه المتخذ من ما الشجر يسمى بالخيزران
 وكيف كان في يومه في يد اهل الكوفة سمونه نعا عبدكوي عليا حكام
 الا ان يعلم انما ذه من قطع كنه فان العتمة لا يقطن كثره اذا علم
 ذلك بالقطع بان حصل الاطلاع عليه ولم يغيب عن العين وهو
 في ايديهم ولا يمكن جرد العادة المستمرة في ذلك ودخول
 الحب جده انما يجب اذا جئنا نذهبها الى الحب جدها الى فرسها
 او شي من الائمة على الاتح **وله** ومن الائمة للاستعمال وذلك
 حيث يكون الاستعمال مشروطا بالظاهرة وكذا يجب ان التفت من

والنقاع فسر الموضع في الانتصار بانه المتخذ من ما الشجر يسمى بالخيزران

ويندرج في جنس العين الكلب والخنزير والكلاب والكلاب والكلاب
 الى ذلك كانت في غير ما لم يحسن عنها وفيما من الخيزران الطلاق العنوا
 احوط ودعي خضق العنوا كما اذا كانا لا ياتهم الصلوة فيه من جنس
 ولا ريب ان احوط وان كان في ظاهر الخبر العنوا مطلقا **وله** ولا بد من العلم
 في ذلك انما يجب العقل بل يكفي استيعاب المحل بالارادة عليه وان لم يكن
 في ذلك لا يفيق به بول الصفة وانما يجب العنوا في العقل بالعليل ولا يلزم
 الا ما يمكن فصل العنوا عنه لا ما لا يمكن كالغواكر والورق **وكيف**
 المنة لبعض يغلب ثوبها الواحد في اليوم مرة والليله **داخليه**
 تبعا لو اختلفت بالعقل فالمتعد بطلان جميع صلواتها ويحق للزوجة
 الحري وبالعنوا للصبي والولد المتعد ولا فرق بين بولها وبول
 على قول قوي **وله** ومع العنوا يغلب الواحد فيها من عند اذا
 تعد ما ليس بشبهه ويجب ان يدعى في الصلوة فيها لانه قد
 عدم الاختلاف بترتيب **وله** ولا ينجس لو كانا يابسين انما ان
 مانيه بجايا الرطوبة العقلية جدا لا يتعدى منها شي ركنا بس
 فلا يتعدى النجاسة بملا فانه **وله** وانما يبيد في الوقت المتعد
 وجوب الامة مطلقا **وله** واي هل لا يبيد مطلقا المتعد
 في الوقت لان خارجه **وله** ولو تعدد الا بالمثل اطلب ولو تعدد
 الوقت اقل الاستمرار والابتداء قوي ثم يقضي بعد الاستبدال **وله**
 في وجوب الثوب وليس له غير حتى عريانا المتعد الله يتجرب بين الصلوة فيه

والنقاع فسر الموضع في الانتصار بانه المتخذ من ما الشجر يسمى بالخيزران
 وكيف كان في يومه في يد اهل الكوفة سمونه نعا عبدكوي عليا حكام
 الا ان يعلم انما ذه من قطع كنه فان العتمة لا يقطن كثره اذا علم
 ذلك بالقطع بان حصل الاطلاع عليه ولم يغيب عن العين وهو
 في ايديهم ولا يمكن جرد العادة المستمرة في ذلك ودخول
 الحب جده انما يجب اذا جئنا نذهبها الى الحب جدها الى فرسها
 او شي من الائمة على الاتح **وله** ومن الائمة للاستعمال وذلك
 حيث يكون الاستعمال مشروطا بالظاهرة وكذا يجب ان التفت من

والنقاع فسر الموضع في الانتصار بانه المتخذ من ما الشجر يسمى بالخيزران

ويندرج

الحسين بن علي بن ابي طالب

نصف الغنم الموصوف

۱۷۸۰

۱۰۰

203

[illegible]

من جلد مسطورہ ۱۲

و اما در کتب معتبره
نیز آمده است که در
ایام نوبت نماز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
مدرسة للعلماء وداراً
للهدى والرشاد

المشقة والافان العربيه

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

اذ لا يظهر الجبل الا بعد مضي زمان كثير من وقت الزوال لان في الحقيقة
يختلف العين وليكن ان يقول ان مثل هذا واراد به ان كان بجلكه كان
قوله اهل الوقت يخرج عن نقطة الجنوب **قوله** الى ان يظهر مقدار ايامها
مذا غايه لقوله فاول وقت الظهور هو انهما قد وقولا المعلوم حتى
ويعلم من قوله لم يشرك مع انهما قد اداوا انهما مختص بهما والمرا
كمقدار اديهما الزمان الذي يتبع لبعثهما شرا كيث يتاخر به
اقبل واجهها بالاضافة الى ذلك المكلف في ذلك الوقت وتختلف
ذلك باختلاف العصر والامام ومصادقه اول الوقت تظهر ايام
وكذا باقي الشروط ولو حصل شيء من افعالها سهوا لم يكن عند الزمان
فعله من وقت الاختصاص ولو شرع قبل الوقت فانا دخول
الوقت ودخل قبل ذلك الزمان بغيره جاز على العصر بعد الزمان
ولم يجب التأخير الى ان يحضر مقدار فعل الظهور من الوقت **قوله**
ووقت نافذة الظهور اذا زالت الشمس الى ان يزداد النقص
الى في الشخص والمراة بالوقت بين سبعاها لان قاته كل شخص
سبعة اقدام مقدمه والظاهر ان اوقات نافذة الظهور اذا
زاد النقص مثل الشخص وان كان الاول اشرف فاضلا واستحقا
بشهرته **قوله** وان تلبس بركعة اتها انظر ان الركعة انما يتم بخروج
النسيان ولا يشترط الرفع منه **قوله** ونافذة العصر بعد الزمان من
الظهور الى ان يزداد النقص اربعة اقدام بل المعتمد ان الزاد النقص

نعم لو جيب تدركه الجرد
ذلك من وقت الاختصاص

الشخص

الشخص **قوله** ويجوز تقديم الفاتحين على الزوال وكذا انما يفرمان
الزمينين والتوسيط بينهما **قوله** ونافذة المغرب بعد االي ذم الحجة
فان ذميت ولم يكن لها اشتغال بالشايات فيترك ما بين من ان افلا
ان ان يكون في خلاف ركعتين فانه يكملها **قوله** فان طلع وقد صلى اياها
اكملها الا يكملها فحققة بما كمله وحده **قوله** وقضاء صلاة التليل فضل
من تعدليها يجوز التقديم في صلاة الليل لشاب الذي ينعون
القيام لها في وقتها رطوبة راسه وكذا انما يكون في الجماعة ولا يجب
ان العشاء افضل لان وقت العشاء وقت **قوله** والعشاء افضل عالم
يدخل وقتها اي عالم يدخل وقت الحاضرة فانها لا تشرع حيا
منها **قوله** والاصح انما هي **قوله** عدا في سبب مثل صلاة الاستسقاء **قوله**
ولو كان السبب بفعل المكلف كدخول السيد وبعض المدا العدة
التي تضي صلاة التوبة وصلاة الزيادة **قوله** انما يستثنى من يستثنى
صلاة اليقين وفاد الساتر والمقدر عليه ان الله الذي سته عن توبه او
منه **قوله** والمغفص من رفته وشعره كماله والغيره بالغيره ويجوز
ولا يجوز ما يفرمان وقتها اي تأخير الحاضرة ويصدق في كل
خروجها ولا يجب ان ذلك لا يجوز فلو فعل وادرك من الوقت انما
انتموه **قوله** ولو في التشهد اخرجنا ما شاء على استسباب السلام
ولو فعل بوجوه لكان اخل الوقت عليه قبل التسليم **قوله** ولو فعله
عاده او جازها دوناسيا لم يثبت صلوته اي لو شرع في الصلوة قبل ذلك

هذا هو المتن الصحيح

هذا هو المتن الصحيح

في الاحوال الثلاثة بطلت صلوته سواء دخل الوقت في الاثناء او

في الاحوال الثلاثة بطلت صلوته سواء دخل الوقت في الاثناء او
فخرج من الصلاة قبل خلو المكان اذا دخل الوقت عليه في الاثناء
على ما تقدم ذكره وان لم يكن ان يردوا بما يكمل اهل بل يردون الوقت
او ان يكمل اهل ما سبق الوقت في الصلوة او ان يكمل اهل بل يكمل الصلوة قبل
الوقت وكل منهم يجب عليه الاعادة خلافا لابي الصلاح واما ان كان
يمكن وان يراونه ناسي مراعاة الوقت او من جرت منه الصلوة حال
عدم ظهور الوقت بالبيان ولا يكاد يخرج عن التغير الاول والامح
وجوب الاعادة عليه ايضا ولا فرق في وجوب الاعادة بين من
وقعت صلوته قبل الوقت او دخل الوقت وهو فيها بل لو وقعت
كلها في الوقت كذلك لم يكن صحيحته فلو صلى النافذة ثم ذكر
عدل مع المكان العدول واجب مذهب قولنا وانما ان النافذة
من الغزوات مرتبة على المدة منها كما هو اضر بالانفاق فتدبر
اكان العدول بذوات محله ذلك اذ ارفع في ان الشبهة والمتقدمة الصبح
او في الرابعة والمتقدمة المغرب ونية العدول هي ان يقصد تعجيله
جعل ما قبله ما سياتي بين الصلوة والناسية ولو لم يقطع ذلك
بطلت صلوته واذا تذكر لم يخر الى ان يأتى منى من الواجب
الى ان يأتى بنية العدول **قوله** والا استأنف اي المتقدمة بعد
النافذ من النافذة ولا ترتب النية على المحاضرة وجوبا على
ان يترك استحبابا وهذا هو الصحيح ولا فرق في النية بين المتقدمة

في الاحوال الثلاثة بطلت صلوته سواء دخل الوقت في الاثناء او
فخرج من الصلاة قبل خلو المكان اذا دخل الوقت عليه في الاثناء
على ما تقدم ذكره وان لم يكن ان يردوا بما يكمل اهل بل يردون الوقت
او ان يكمل اهل ما سبق الوقت في الصلوة او ان يكمل اهل بل يكمل الصلوة قبل
الوقت وكل منهم يجب عليه الاعادة خلافا لابي الصلاح واما ان كان
يمكن وان يراونه ناسي مراعاة الوقت او من جرت منه الصلوة حال
عدم ظهور الوقت بالبيان ولا يكاد يخرج عن التغير الاول والامح
وجوب الاعادة عليه ايضا ولا فرق في وجوب الاعادة بين من
وقعت صلوته قبل الوقت او دخل الوقت وهو فيها بل لو وقعت
كلها في الوقت كذلك لم يكن صحيحته فلو صلى النافذة ثم ذكر
عدل مع المكان العدول واجب مذهب قولنا وانما ان النافذة
من الغزوات مرتبة على المدة منها كما هو اضر بالانفاق فتدبر
اكان العدول بذوات محله ذلك اذ ارفع في ان الشبهة والمتقدمة الصبح
او في الرابعة والمتقدمة المغرب ونية العدول هي ان يقصد تعجيله
جعل ما قبله ما سياتي بين الصلوة والناسية ولو لم يقطع ذلك
بطلت صلوته واذا تذكر لم يخر الى ان يأتى منى من الواجب
الى ان يأتى بنية العدول **قوله** والا استأنف اي المتقدمة بعد
النافذ من النافذة ولا ترتب النية على المحاضرة وجوبا على
ان يترك استحبابا وهذا هو الصحيح ولا فرق في النية بين المتقدمة

ولا بين في نية اليوم وغيره **قوله** يجب استقبال القبلة مع الشبهة الى
مع المكان المشاهدة ممن كان في بيوت كذا في نحو الا يطرح فلا بد من
مخاذاة القبلة في صلوته **قوله** وجهتها مع البعد المراد بان جهته سمت
جانب الذي يطرح بان القبلة ليست خارجة عنه ويجوز في كل جزء من
ان يكون فيه القبلة ولا ريب ان ذلك تفاوت مراتب البعد فيزيلا
والمراعاة بالبعد ما يتغير في الادة ونسق من العلم بين القبلة **قوله** وانقصا
الميت وكذا تغيبه على الاصح **قوله** ويستحب للتوافل الاصح ان الاستقبال
في النافذة ثم لم يفتتحها كالزبقة فلا تقص الى غير القبلة نعم يقتضي على
الراجله وما شيا ولو حضر ان يقص الاستقبال **قوله** ولو لم يفتتح القبلة
عول على العلامة اي لو فقد العلم بها بنحو حجاب الموصوم قبله السجين
وهو بعيد عول على العلامات المنصوبة للدلالة عليها فير وعليا ان الكمال
بالعلامات التي سبكر علم ايضا ثم اذ التذرع العلم مطلقا ليصار الى
العلامات المعبودة للظن وهو المراد بقوله ويجوز مع الخفاء الى مع
خفاء العلامة المعبودة للعلم **قوله** فان فقد الظن صلى الى اربع جهات كل
فرقة من هذا هو الاصح **قوله** ومع التذرع يقص الى اي جهة ش وسواء
تعد من الجهات الاربع جهة واحدة او اكثر فانه يتخير في المكان منها
ان استوت منه ولو رجع بعضها على غيره يتوسل من غير قوله الظن
لم يخر الا خلاص بقية الى تلك الجهة **قوله** والا على تعبد الى العدل الحارث
باداة القبلة المخبر من اجتهاد ولو رجع الى العدل المخبر عن عين جاد بطريق

والله

في الجوارح
في الجوارح
في الجوارح

وان لم يجد تقليدا او هذا اذا لم يكن العلم بخولس موافق السجدة في المسلمين
وكذا قيل في الاصل على بل بعد است القبلة **قوله** ويؤتى على هذا البلدة
عدم علم الخطاء والاراد بها قبله المساجد وتبوء المسلمين وكيفية الرجوع اليها
ولا يقول على ارجلها والما فوق لو خالفها في الكيفية بخلاف ما لو خالفها في اليمين
اليسرة فانه يقول عليه **قوله** وعلامات الواقي ومن والاهم جعل الغرض على المكلف
الايسر والمخوب على الايمن ينبغي ان يراى بالمكلف الكلف والتبوء والمغرب
الاخذ اليه **قوله** كذا اي الايمن المراد به حال غايه ارتفاع او غايه
انخفاضه والمراد بالايمن المكلف الايمن وذلك خلف الاذن اليمين من
جانب علوه ويستحب لهم التمسك بقلبه الى يار المصل هذا الحكم المشهور
ومعنى على ان قبله البعيد الحرم فان الحرم من يار الكعبة ثم نية ايسال
وعن يمينها اربعة فبالتمسك سوي على اليمين واليسار والاتجاه لعدم
لما سبق من ان قبله البعيد الكعبة وبادى الخراف يخرج عن سمتها **قوله**
جعل نيات نفس حال عيبوتها المراد غايه انخفاؤها ودونها الى جانب
المغرب **قوله** والجدي خلف الكلف اليسرى عند طلوعه **قوله** المراد بالخلف المكلف
والمراد بطلوعه غايه ارتفاع او غايه انخفاؤه **قوله** وطلوعه بين العينين
المراد به اول طلوعه **قوله** والصب على الكتف الايسر وانما على الكلف اليمين
العتبة منتهى الصادق من الرياح مقلها ما بين مطلع الشمس الى الجدي في الشهر
والانما مقلها من الجدي الى مغرب الشمس الا اعتدال **قوله** وعلامه المغرب
جعل اثره على اليمين الصوف على الشمال المراد منه طلوعه كما هو قبحه في الزوايا

وغيره والمخوب على مرجع الكلف الايمن مقلها ما بين مطلع سميل
الى مطلع الشمس في الاعتدال **قوله** ولو وصل باجهتها واورلق الوقت وكذا
لو وصل بالتقليد حيث يجوز ومن الكاف انما سمي بالقطر ان قول قوله
يجب من العورة ثوب ظاهر الا انما استثنى استثناء اشياء الثوب
المستحق بهم التزويج والبروح وما نقص من سعة درهم يغفل من الدم
وثوب المرأة لا يصح الشجيق به وما لا يتم فيه الصلوة مغفوا اذا كان
متنجسا وللشجيق ما تنجس مطلقا اذا تغذر اذ اتها **قوله** فلو صلى في النصب
عائيا بالنصب بطلت صلوة وان جعل الكف لا فرق في بطلان الصلوة
بين كون السرة بوابه او غيره ولا يمين كونه ملبوسا او مستحيا اولها
للين اصلا على الاتحج وقيل العالم يتناول السرة والعمامة وانما المقصود
ربما راى بطلان صلوة الناس ولا تصح لعدم **قوله** كالنطق والكفان
والخشيش اذا عملت على وجه ليس عادة **قوله** وان كان ميتة مع مثل
موضع ان تقابل بغير طهر لا يتصل به اجزاء من اللبنة ولو اكلت
جزءا لا ينعى عن العمل **قوله** والحوالي الص ويرا احبا عا وجعل على الاصح
قوله والسجود على الاتحج على كرايته **قوله** والمستخرج باكره وان قل
المليط انما ان يصنع فيسحر حريرا **قوله** ويحكم العبد المخلص على الرجل
والخنثى كما ذكره جل في ذلك **قوله** الا اكله والعلفونة وكذا اجمع ما لا يتم الصلوة
فيه منزهة على كرايته في الجميع **قوله** والكف برأي جعله في روضه كلام
والزبل ونحوها ويجوز الى اربع اصابع مضمومة ومن يجوز الرقع كذا في القدر

في ركن في الثوب فيه تركه وكذا تطرف في المذليل به ولا ريب ان الخشبة اولى
 في ذلك من الثوب وكذا كثر في الواحد الرقيق غير الحامي
 من جلي فان على لون العورة او غيرها لم يخرجه وتقبل العمامة في الشرح
 بان يلتفت بالازرار ويدخل طرفه تحت يده ويجمعها مع شريك اليد
 وفي ثوب المتهتم اي بالنجاسة او الغضب في الثوب اقل اي في الثوب ولا
 فرق بين صور الحيوان وغيره في الصورة في الخلق المراد بها صورة
 ذي الروح كعدا استثنى المستثنى من الخلق والنجاسات في ثوبه
 ظهر القدم اي كذا او بقية ولا يبلغ اساق ولا تفتح الجواز على كراهية
 وعورة الرجل قبله ودبره المراد بالقبيل الغضب والانتباه في الحاق
 القميصان بهما في وجوب التستر اولى ولو بالورق على وجهه يستره في
 العادة بحيث يكون تشاؤمه ما هو من النجاسة والطين وانما يخرجه التستر
 عند فقد الثوب وكونه من الورق والحشيش ومع فقد غلما والكدر
 ثم الكثرة الضيقة والقطر الصغير اذ لم يكن لبس وبركع فيها
 وسجد لوجهه والرواية في الحبرة عن الصادق عليه السلام ثم الحجب و
 القابوت ويومى فيها للركوع والسجود ويومى في الحامين وانما يخرجه
 ولكن ايما العالم للركوع والسجود في الحامين للفرق بينه وبين الركوع
 عند الوجه والكف في القدمين اما الكف في من مضى الزند والاشهاد
 في موضع اساق وظهرهما باطنهما ولا بد من تستر غير من يحمل
 باب المقدمة وما عدي ذلك يجب على الخوة ستره ويدخل في الشراعية

في ثوبه

فان - والغسل

في حال تياره ولا يخلو في وقت الصلاة
 السجدة على الارض في كل ركعة من التستر
 كاستنصاف العورة ويجب ان يحمل الثوب
 السجود اخفقه

واختفى كالمراة في ذلك كله ويكتب له رجل تترجم عليه اي ستر
 في العادة في كل ما دون فيه حركتها او قومي او يثبته الحال المراد
 بالبركة ما يدل عليه النقط بالوضع كالاذن في الصلوة او في المكنون الذي
 من جلبة الصلوة والمراد بالهوى ما لا يكون كذلك لكن دلالة النقط عليه
 اقرب من دلالة على اللعن الموصوع كما وقال الضيف الشرح والمراد به
 الكمال ما يدل عليه حال الكان بمجاورة العرف المستتر كالصغار في
 الخلية من زرع وبنان التي العادة مستمرة بالمساحة في الدخول بها
 وانكون فيها الا ان يصرح المالك بالبنين عنها او يتوجه عليه ضرر بالصلوة
 فيها فيسقط عنه المصوب ولو كان محو او لضعف شأنه كالحال فانه
 لم ينفى في مع علم الغيبة فيجيد في الوقت وفارجه ولو كان يمشي
 او يمشي لا ناسيا جاز المراد بما يميل على الغضب كما لا ينبغي في
 المراد بان تسمى ناسية ايضا والاصح صحة صلوة النسي وان كان الغائب
 في الوقت احوط وانما تصح صلوة المجهول اذ كان اكبر من اهل
 او حجب هو عا فر من ادائه والالم يكن مذكرا ولو لولاه بالخروج وقد
 استثنى بالصلوة تمهيدا خارجا في التفضيل بانه ان كان اذن له
 في الصلوة تيمنا ولا يلتفت وان كان صلى تقولا على الاذن بالحوال
 وكذا يجب عليه الخروج فيقطع مع التمسك ويصلي خارجا مع الضيق
 لا يكون من قوته نعم لو احدث على ذلك ضرر وجب الخروج قطعاً
 والداخل فان اضطره او ما وجب الا يبايع الا اضطره اذ هو بالداخل

يقطعه

في المأذون

كتاب الفقه في الدين

دون المعادن لكن لو سجد عليه جاز اذا امكنك الجهة وكذا المطر
وكذا على الرطاس بشرط ان يتخذ من جنس بايع السجود عليه وان
كان مكنو بالاي يجوز لما انه يعني خلال الكثرة ما يكتفى للسجود لكن يكره
اذا كان المصلي مبصر **ادله** وعلى يده ان منع الرطوبة من كل كعب
عليه ان يفيض بالجهة لانه الكف ليتوفر لطيفة السجود عليه **ادله** ويكتف
المشقة بالنجاسة المحصورة دون غيره لا يجب ان غير المحصور من النجاسة
العرفية والا لا يمنع تحققة النجاسة على ما وجد فهو قابل للمحذور والكفر
والكراديه ما يقتضيه ضرورة عرفا باقتناء كثرة افراد احاده وطرق
ضبط ان يقال لا يجب ان اذا اخذ مرتبة من مراتب العدد عليها
كالانف مثلا قطع بانها محال لا يصح ولا يبعد عادة لعدم ذلك الزمان
القصير ليحتمل طرفة عين من مرتبة اخرى دينا جدا كالنفس مثلا يقطع
بانها محصورة ومعدودة لمهول تعدد في الزمان اليسير فيحتمل طرفة عين
لما اول ما بينهما من الوساطة كل جري مجرى الطرف الاول الحق به و
ما جري مجرى الطرف الثاني الحق به ما وقع فيه الشك استغنى فيه القلب
فان قلب على النطق الكافة باحد الطرفين قد اكثرا لا عمل فيه بالاستصحاب
الا ان يعلم انما قل وبهذا ان يضبط بالنسبة محصورا في ابواب الطهارة
والنكاح وغيرهما فاذا اتم ذلك فلا ريب ان المشقة بالنجاسة من الكثرة
اذا كان محصورا كالبيت والبيتية كحكمه على معنى انه لا يجوز ان يمسك
مسجدان اذ مسجد الجبهة يجب ان يكون محكوما بطهارة شرعية كما كانا

في المشقة بالنجاسة كل من طرفي الطهارة والنجاسة وكذا استثنى كل ما يشترط فيه
الطهارة كالتيمم في اداء الوضوء لعدم تحقق الشرط كما علم ان لو باشر بغيره
برطوبة لم ينجس المحل الملاقى لعدم العلم بالنجاسة والحكم بالنجاسة ليس تجسدا
بعضه طاهر قطعا غاية ما في اليب ان الاستتباب صيرته بحيث يتبين
استحقاقه في شتر طهارة الطهارة فصاعدا بالنجاسة من هذه الجهة على ان يسهل
شئ اخر وكذا قد لا يتحقق المسألة من كل وجه وهو ظاهر **ادله** ويكره
ان يصير الى جانبه او قد اراه امره يقتضي على رأي القول بالكرهية
موالاهج وتبين ان ينجس اذا احتكم بالصلوة ومعا وكان كل كعب
غير عالم بالافواه علمه خلال الصلوة او سبق اهدى ثم كرم الا فوهو
لا يعلم بالادب فينجس المنع بالنجاسة التي الذي كرم بعد الاول لان الكفاية
في الصلوة المنع منها انما يحتمل بسببه لا بد من صحة صحتها لولا الحداثة
لتنجس المنع كراتيمه او كراتيمه فصدت صلوة اهدى نجاسة وكذا فلا يكره
ولا كراتيمه ولا فرق بين المحرم والاحتمالية والزوجة ولو اتفق ولم يكن
القباعدان اتسع الوقت قد ارجل وجوب اداستتبابا وان ضاق
فان كان المكان لا اهدى احتقن به ولا يجوز اتيانا لا فوهو على القول
بتكره المحداثة وان كان لهما او استويا فلهما يمكن القول بالبرص
من خرج اشترى دقطن **ادله** ومع الصلوة خلفه اي بحيث يكون
تأخره يسقط التيمم **ادله** ويكره ايضا في الحمام ولا يكره في السطح والسطح
ادله ومما طعن الابرار في الحديث اذا ادركت الصلوة وانت في معاشق الابل

قطعا

ادله

تيسر

الابن خاف من ربه واصل ما نطق من جن خلقته **قوله** وارض السجدة والرميل

وكال... ولا يأس بالصلوة في السجدة مع استواء موضع السجود ولو اذ سجدت ولا
الرميل الملبس **قوله** والبعداء هي ارض بين مكة والمدنية فقال لها ذلك
قوله وادرك صبحك وذات الصلاه على موضعان بطريق مكة ايضاً
قبل انتم والبعداء موضع صحن قال في التذكرة وكذا كل شخص **قوله** وحين
وحيث الخبر من دون حياكي او بعد عشر اذرع يكفي في الحياكل نحو القنطرة ولا
من كون البعد عشر اذرع من جانب مكة الصلوة على البعير وبوت
الفران اي التي بعيد فيها المنار او التي ترقى فيها المنار ايها او اكثر يا
وتحمل الاختصاص بالاولى **قوله** وجهاً والوقوف دون الطول **قوله** وجون
الكعبة وكذا سطوح في التزييف خاصة **قوله** والتوجه الى دار سفره وان كانت
في حجره او تديل **قوله** او تصاوير صور الكيوان وغيره **قوله** او صحن
منفوح وكذا الكتاب **قوله** وبوت اليهود والنصراني اي لا يأس بخلاف
بيت فيه مجبسي فكرة فاك في الذكر في الظاهر ان الملامية في بيت مجبسي
شاع لميت الصلي ولكن قد يلبس الى اجتماعه مع في الصحوة **قوله** ويستحب ان
المساجد كشوفة لا وكبره مغلقة وينبغي ان يعقد الملامية بتطليل الجميع
قوله والميضأة على بابها وكبره في وسطها ان لم يسبق المسجد والادوم او راد
بها موضع الوضوء **قوله** ويجوز تنقيد المستند خاصة اي المشرق على الكعبة
واستعمال الله في غيره ما المراد بها نحو النش والشرح لا آتات البناء
والتي يجوز استعمال الآلة في غيره مع استغناء عنها او كون غيره اوسع

لكثرة المصلين اولاً سبيلاً الخراب عليها آتات البناء ولا يجوز تقصيرها
على حال وان خرب ما حولها وليس من عوده ولو اهدمت لم يجر بناء
مسجد آخر فيها الا مع اليأس من عوده **قوله** والى ريب الداهية
يتحقق ذلك يكون الخراب داخل في السجدة كما روي ان علياً عليه السلام
كان يسجد اذا رآه ويقول كانتها مزارع اليهود ويشترط في هذا ان لا يسجد
المسجد المخراب اي لا يسجد في موضع خراب ولو كان الخراب داخل في المخراب
قوله وانما في الاحكام انما يذكره ذلك وايلاً لانا در الآ ان يقضي الى مشي
غيره او استيقاض حد فيكون مطلق **قوله** وتزني الضواري اي انش داو
نشدان **قوله** وانش الشرا لا ما اقل من ذكرته منعت كبيت حكمة
ارشاد على لغة في كتاب الله او سنة بغيره صلى الله عليه وآله ومنه ما
اهل البيت **قوله** والبهاق وقيل القمل فيسرة بالتراب اليوسر
كل واحد منها بالتراب **قوله** وكفن العورة المراد بها ما بين الفروة و
الركبة ويحكم كشف السوءة مع الناحية **قوله** وادخال النجاسة اليها مع
التعدى اليها او الي فرشها **قوله** واذاتها فيها لو ازيلت فيها لا يتغير
كالكثير او في اناء داخل التوهم لها من حبسها ما جدد النجاسة ولما فيه
من انها كحرم المسجد وكتميل لعدم الانتشار بنجس المسجد ولا يأس بالاد
ادخالها كحصيلها منها فينادي كرم وربما خص التوهم كذا اذا كان فرشها
وتكبره الاضمار للاطلاق فيتم لو كان من جملة التيمات لم يحرم افرادها قطعاً
وسى وجب على هذه كفت الاعادة الى مسجد آخر غير **قوله** ولو كان في ارض

انما يباح في البيت
بجميع خاتمة

الحرب اوباداهما جاز استعمال آلهما في السجدة لا ريب في جواز استعمال
 آلهما في السجدة لا ريب في جواز استعمال آلهما في السجدة لا ريب في جواز استعمال
 البناء اذا اهنه من غير ان يات بها سجدتها فلهما فلا يجوز على حال
 الا لا بد منه في تحقق السجدة **قوله** وهما مستحبان في الزاوية اليسوية خاصة
 وكذا الحجة لا يشترعان في غيرهما **قوله** وينبذ ان العزم يوم الجمعة في عزته على حال
 المؤذن في اول ورده وكذا اذان النساء في غير ذلك ولا ريب ان الاذان
 في مقبر الحجة وعزدها عزدها لا يكره لكن هل يكره قال في الذكر لم يثبت
 فيه على نفي ولا فتوى ثم قال في كل من في مواضع استحباب الجمع وهو مستحب
 اما اذان القاضي فربما قيل بان ترك تكراره افضل لا ريب في انما يستحب
 وانه يوم الكوفة ويظهر من كلامهم انه اقل فضلا لانه انما يستحب تخفيفا
 كذا اوجع بين الصلوتين في وقت احد **قوله** ومن الجائز الثانية اذا لم
 يتفرق الاولي لا ريب ان فعلهم مكره وظاهر عبارة عدم سقوطه من الصلوة
 الا ان يقال استيفاء من البعد بل من اولى لانه في الجائز الكراهية
 على بن ابي بصير عن الصادق عليه السلام على السجدة عند الرفع والكرامة
 الجائز الا ان يفرقها من الصلوة وتحقيق ذلك كذا فيهم عن التعقيب
 ولا يمكن تفرق البعض لا ريب في انما يفرق بين السجدة
 وغيره والمعتمد من عبارة الحكم ان استقامتها هو الاذان خاصة
 كذا على السجدة هو الاذان والاقامة معا **قوله** يجوز من التيميم ان يرفع
 معتد **قوله** ويستحب ان يكون على صاحب الاصح الا عند اذان الناس

وان كان العدل اولى والكرامة بالحق رفع الصوت ويستحب ان يكون
 صوته جها **قوله** وانما على اواز العزول فيكره اعراسها ولو فعل المندب
 وكذا يكره كون المؤذن قنانيا ويقتد بماذا لو فعل **قوله** تاركها للكل ذلك
 في الاقامة أكد ولو طال كثير الجبوت لا يثبت الا في على الاول استأن قول
 فاحصل بركتين او سجدته او جلسته او خطوة او سجدته او سجدته **قوله**
 وفي المندب بخطوة او سجدته او سجدته في الرواية ان ينها في المندب
قوله والتشرب بدعة لا يثبت في الصلوة غير من التيميم او قول الجبوت
 مشني بين الاذان والاقامة سوار اذان القبح وغيره مشني من نائب
 المارة اذا رجع بعد الدعاء اليها بالجبوتين **قوله** ويكره التراجع لغير الاشارة
 المارة بغير الفضل زيادة على المؤقت سوار الشهادتان وغيرهما
 من العامة من سق التراجع وسوانه كركعتي الشهادتين على من في الصوت
 ثم يعود الى الترتيب وترفع الصوت **قوله** مع التماس في تقدم الاذان
 التماس في ترفع المراء والاعلم باحكام الاذان والاقامة والصلوة في المندب
 تقدم من فيه صفة كمال ثم يرفع **قوله** فان خاف النوات انصر على التيميم
 وقد قامت المراء وقد قامت الصلوة الى آخر الاقامة **قوله** وياتي بذكر
 ان يبادر المؤذن المندب على غير العمل وكذا **قوله** لو يجب معرفة حب
 انما الصلوة من مذهبها فيجب معرفة جميع الواجبات وانما هو
 مندوب **قوله** لو كان يخلل الصلوة لواصل به عمدا او سهوا يكره في الصلوة
 فان التيميم الى التيميم ثم لا يثبت على التيميم في الرواية واجب **قوله** لا يثبت

ليس مطلق التيميم
 لا يثبت

ليس مطلقا فيهم وكذا القيام من الركوع وانما الركن هو القيام في كل ركعة
والقيام الذي يتصل بالركوع والقيام في النية كذلك ان قلنا انها ركن
فان قيل القيام الذي يتصل بالركوع هو القيام في الركعة لا لا يجب غيره
فقط والفعل الواحد يتبع ان يتصل بالركنية ويعد منها في جميع القيام المذكور
واجب لا غير وما صدق على الاسم مطلقا بالركوع هو الركن فانه اذا لم
ان زيادة القيام الموصوف بكونه ركنا بالزيادة لا يتصور لان القيام في
الكبير لا يتصل به من التكبير وكذا القيام المتصل بالركوع لا يتصور بل
فمن زادها تحقق زيادة ركنتين فيكون المطلق مستندا الى كل منها
ولا يقدح في ان اسباب الشرح مومات لا يتبع اسناد الحكم الى المقعد
منها ويجب الاستقلال بالنية لا يستند الى شيء ولا يعتمد عليه
لأنه لا يستلزم **قوله** فان غلب اضعف على جانب اليمين فان غلب على اليسار
كالسجود ويجب ان يرفع سجده اذا امكن وضع اليده على المقعد والسجود
المتحقق وكذا يجب وضع باقي السجدة فان قدر او لم يرفع رأسه للركوع
والسجود ويجعل السجود اضعف **قوله** فان غلب استلحق ويستقبل كما تكسر
ويجعل قيامه فتح يمينه وركوعه يمينها عند حيث يستقر الايمان واليسار
عند المنحرف عن السجود ويجب ان يجعل يمينه اليمين اضعف للسجود فحاشية
وبين الركوع **قوله** ولو كبدت غير النائم تعد ولو كبدت تدره العاقر قام
ويجب ان تترك الركعة في الكمالين الى ان يطهر في جدره او يسه
تجابه كذا الركعة والركعة التي في غير طائفة العقود والقيام **قوله** لو لم يكن

من القيام

من القيام للركوع خاصه وجب وهل يجب النية قولان اظهرهما
الوجوب **قوله** وهي ركن تبطل الصلوة بتركها عمدا وسهوا لا يشتمل
الاصحاح في ان الصلوة تبطل بالاخلال بالنية عمدا وسهوا
انما الخلاف في انها ركن وجزا وشروط وخارج ولا خيرة تمتع في تحقيق
الحق في ذلك لكن لا يخفى ان شبهها بالشرط الكثرة وفي قوله عمدا
وتحريمها التكبير ايها الى الشرطية **قوله** ويجب ان يتعدى فيها متين
الصلوة والوجه والتعرب والاداء والقضاء واقعا عنها عند
اول جزء من التكبير لا يشتمل في وجوب قصد الامور اللاحقة بحيث
يقصد مجوعها والمراد بالوجه الوجوب في الواجبة والغيب في اللزوم
وكذا القول في الاداء والقضاء واما التعيين فليس المراد منه
الاتيين الغرضية لا تفصيل افعالها ولا بد ان يستحضر جميعها
عند اول التكبير لانه اول الصلوة ولا يجب استحضارها الى آخره
وان كان اولى اذ لم يلزم عسر ولو عسر على المكلف قصد الجميع جملة
باعتبار تخيله ان كل امر من الامور التي هي متعلق النية اذا انتفت
اليه يلزم العقلة عما سواه وان لم يكن هذا هو المراد كانه الامان
بحدوره الذي لا عسر فيه **قوله** ولو كبر ونوى الا فتتاح ثم كبر
ثانيا كذا كبر بطلت صلوة فان كبر ثانيا كذا كبر صححت ارادته قوله
كذا كبر التكبير لانتفاع مع النية ايضا ويقصور ذلك بان يزيل
من التكبير الاول وكذا عن الذكر بان يقصد التكبير الاول فيكون

اشد

هذه الاعتبار والمطلوبان لزيادة الوكن وانما يتحقق ذلك اقل من ان يفرج
من الصلوة قبل اكتمالها فان نواه فانه يصح انما في مطلق بان
فيصح ما بعده ان لم ينو افرج قبله وهكذا **قوله** وعدم التدبير كدوف
انما يجب تركه عند الان الذي بين السلام والهاء من الاسم الزيف
اقل من خروج عن وضعه اما عند الهن من الله ومن الكبر كيث يصير انما
فانه مطلق لتكثيره من الخبر الى الاستنهاية ولا يشترط قصد ذلك
او دلالة اللفظ على المعنى الموصوف لغير شرط وبالقدر الذي لا يقع
خاصة وكذا الشباع فتحة بالوكبر كيث يصير مع كبره وانما يقصده و
لا ريب في وجوب قطع السجدة بقية ما عداها بالاهلية والافرية بالعرض
قوله كما كين لا ريب انه يجب القراءة عن ظهر القلب فلا يجوز في
المصحف اعتبارا ولو اضطرر لصيق الوقت وعدم الحفظ قرأه من
وكب ح الحمد والسورة فلا يجوز العوض وكب بزل عوض القراءة
من المصحف لو توقف عليه ولا يباح اليه من كونه سراج ولو كان
بالايتام ح لكن القول بوجوب تعديده ولو عجز قرأ ما كين من
الخاصة اذا سمى قرأنا وعرض عن العاجلة من غير ما يقدره
حرفا ولو امكن تطبيق الآيات ايضا عليه فهو ادنى وكما يجب
بين العرض والما تى بغيره من جعل العوض في موضع الغاية فان
لم كين شيئا منها عوض عنها بما كين من غير ما يقدره وفيها وان
اكن مع ذلك تطبيق الآيات عليه فهو ادنى ولو امكن الايتام

تجريد كيث
ح

فالا قرب وجوبه **قوله** ولو لم كين شيئا سجد وسلكه وكبره تقدر القراءة
ينبغي ان يراى بقوله ولو لم كين شيئا ما كين قرأنا فلا عبرة بخوكه وكما يتحقق
والا قرب اعتبار السج المجزئ في آخر الصلوة وعلى الاصح من القول
بوجوب السجدة لا يشترط في وجوبها ان احسها ولا تفعل يعوض عنها المتجدة
ذلك ومعلوم وجوب تقديم الايتام على ذلك ان قدر عليه **قوله** ولا يشر
يترك سانه ويعقد قبله وفي رواية ويشير باصبعه ولا يأسس بها **قوله** ولا يركب
السرعة مع القدرة المعقولة لا يجوز ترجمته القرآن مطلقا لا مع
القدرة ولا مع العجز فمن لم كين القراءة وظرف الوقت عوض
بالسج فان لم كينه بالقراءة في غير سجدة **قوله** لا ريب ان
رعاية المقول في صفات القراءة والشيخ من حركات وسكنات
للأعراب والبناء وغير ذلك مما يقضيه النهج العربي كالا دعاء الصغير
على ما قرأه بشيئا في البيان والمد المتصل واجبة ومع الاطلاق
بشيء من ذلك تبطل الصلوة الا مع الجهل بضيء الوقت **قوله** ولا مع
الزيادة على سورة اي لا يجوز القراءة اذا زاد على سورة واحدة
في ركعة فان القرآن بين سورتين مطلق وهذا احد القولين في الاصح
انه مكروه فلا تبطل الا ان يقصد شريطة ذلك في الصلوة **قوله** وكما يجب
في البص واولي المغرب واولي العشاء المراد كونه في القراءة وهذا
الحكم انما هو للرجل خاصة اما المرأة فان لم يسمعها اجنبى جاز لها كبر
والا حرم مطلق والخش ان لم يسمعها اجنبى وجب والاحرم مطلق والاشد

في البواقي اي يجب الاخفات في القراءة والتبج في البواقي لتبطل
 وغيره واخراج الحروف من مواضعها اي المتقول بالتواتر فلو
 اخرج الضاد من مخارج الطاء او غيره لم يقع **قوله** والموا لا ينعقد
 التواتر لا قراءتها ولو نوي القطع وسكت اياها بخلاف ما لو
 فعد احداهما الموا لا يبره عن متابعة المتأخر للمقدم فلو غلط في
 اشياءهما قارره غير انما بطلت الصلوة ونسيان القراءة فيصير
 ويستثنى من ذلك جواب السلام بغيره وسؤال الركعة والاستعاذه
 من النسيان عند آتيها والدعاء بالمباح للدين والدنيا لغيره وثبته الغير
 بالقرآن ولومع قصد التنبه اذا قصد مع ذلك القراءة وتبطل
 ورد جوابه فان شئنا من ذلك لا يقطع الموا لا ولو نوي القطع فان
 كان للصلوة فهو مبطل كما سبق وليس مراد في العبارة اول القراءة
 فان سكت مع ذلك بطلت الصلوة كما خرج في العبارة ولو لم يكن
 فلو لان استحبابها البطلان ايضاً ولو سكت من غير نية قطع فان كان
 زماناً قصيراً فلا بأس ان طال فخرج عن كونه مصلية اياها والصلوة
 او قاريا لعاد القراءة ومن هذا يعلم ان قول المصنف بخلاف ما لو فعد
 لا يخرج على الإطلاق والظاهر ان فرق في هذا الصواب بين العهد والسرور العلم
 ان ليس المراد من قولن نوي قطع القراءة قصد بنية العود لان
 ذلك هو السكوت وانما المراد قصد القطع الذي هو الاعراض وذلك
 متواتر للاستدانة لا محالة **قوله** ويجزم الزايم في الزايم فلو فعد قراءة

رجوعه اليه بتبني

شيء منها بطلت صلوة وان نسي وجب العود وان تكرر ذلك لم يفسد
 وتوضيحه بعد الصلوة وان لم يذكر حتى خرج من السجدة اجزائاً
 ولكن القول بوجوب العود عالم بركع لان النسيان لا يكون مأموراً
 به وهو قوي واخاره في البيان **قوله** وما يفتوت الوقت بقرائه فان
 شرع فيه عادداً على بطلت صلوة وان كان ناسياً او غير علم بالضياع
 الوقت ثم تجدد العلم عدل وجرياً وان تجدد النسيان **قوله** وقول آيتين
 وبطل اختياره او في ذلك آخر الحمد ويزن ولو اضطر الى ذلك لتبطل
 جاز **قوله** ويحتمل الجهر بالسبيل في الاخفات اي في مواضع الاخفات
 بالقراءة والتركاء بذلك انه افضل الواجبين الخير فيها لا مشاع
 وجوب الموصوف مع عدم وجوب الصفة **قوله** والترتيل والمراد به
 حفظ الوقوف واداء الحروف اي كمال ادائها **قوله** والوقوف على
 مواضع اي المواضع التي يستحب الوقوف عليها وهو تخرج المقتضاه
 الترتيل وقصارا المفضل في النظر بين المغرب بل في العصر والمغرب **قوله**
 والتكرار كالحضرة والكراد بالمفضل من محمد الى آخر القرآن وقصاره
 من النسيان الى آخر القرآن ومطلو لانه الى قوله متوسطة الى الصلوة
قوله ويجب السجدة منها اي بين كل اثنين منها وكذا يجب ترتيب السجدة
قوله وكذا العود من سورة الى غير عالم تجدد النسيان المقعد انه يكون
 بلفظه فلا يعدل **قوله** اذ في التوحيد والتجديد فلا يعدل منها اي مطلقاً
 سواء بلغ النصف ام لا **قوله** الا الى التبعه والمنا فحين اي كونه

من التوحيد والحمد الى سورة الحجية والمنافقين في مواضع استحباب قرائتها
 وهو الوجه فلهذا شرط في احداهما ناسيا فان تقدم بعدل بشرط
 ان لا يطلع النصف فان بلغ السحر وجوبا فحكمه ومع العدول بعبد السجدة
 فلكان في وجوب اعادة البسمة اذا عدل ومثله يجوز العدول بين اللين
 بوجوب السورة بعد الحمد في الاوليين ووجهه ان السور فائت كل
 بالبسمة لانها آية منها وانما يصير السجدة آية من التورة للمعية بالنقد
 لاستواء النسبة الى جميع التور برونه وتقوم الصلاة بوجوب **قوله** وكذا يبيح
 لو قرأ ما بعد الحمد من غير قصد سورة بعد القصد هذا الحكم ايضا متفق عليه
 بين القائلين بوجوب التورة وتعيينه ما تقدم وسيط وجوب القصد
 في مواضع تعيينها وجوبا كما لو ضاق الوقت الا من اقصر سورة
 او لم يكن يعلم الا واحدة او تعينت بالتمذر فان نية الصلوة تعين
 هذه المعينة فلا يحتاج الى قصد آخر ولو جري على لسانه سجدة او سورة
 بحيث وجد نفسه في خلال التورة اجزاء على الاقرب للترواية ولا ريب
 انه لا يشترط القصد بسجدة في كل الاخيرتين لو توارد ولو سبق
 لسانه الى الحمد والنتج من غير قصد شيء اخر او لم يجر العدول على الحكم
 ولو قصد احدهما سبق لسانه الى الآخر وجب العدول الى احدهما اذا انجز
 بحاله **قوله** ويجب ان تكتب بعد نقل راحته ركبتيه المراد بهذا
 اذا كان متوقفا خلفه والرجل والمرأة في ذلك سواء **قوله** والذكر
 فيه مطلقا على رأي الاصح انه يجري مطلقا الذكر وان كان السجدة

اولي **قوله** واللى نية قايما اي قايما من الركوع ولا قد يسهل بل يكي
 السكون ولا يجوز اطالتهما بحيث يخرج عن كونه مصلية **قوله** ولو عجز
 عن الاخذ او ما دبر رأسه او لافان عجز فبعينه **قوله** والراعي خلقة
 يزيد يسرا اي يحصل الفرق بين قيامه وركوعه **قوله** ويجب التكبير
 لقايما قال الشيخ في الخلاف يجوز ان يموي بالكبير فانه الذكر
 وهو حق الا ان التكبير في القيام افضل انتهى كلامه فعلى هذا اذا كبر
 باويا ان قصد استحبابه باعتبار الكيفية انتم وطلبت صلوة **قوله** والنتج

ثلاث اوجبا او سبعا في رواية استحباب اربع وثلاثين وفي اخرى
 استحباب ستين روي ذلك من فعل الصادق عليه السلام ثالثا للفقهاء
 الوجه استحبابه ما لا يهل معه السائم الا ان يكون اماما موحدا
 ويكره الركوع ويكره تحت ثيابه اي كره جعلها كذالك في حال الركوع
 بل يكونان باذنين او في كية مائة الاصحى **قوله** وفي رواية اخرى
 الصادق عليه السلام ان جعل اليد تحت الثياب لا بأس به
 لمن عليه ثوب آخر **قوله** هما معاركن على ظاهر كونهما معاركن اشكال
 من لزم بطلان الصلوة بالافلال باجدها ولو سهوا لان الافلال
 ببعض المركب اخلال بالركب فلهذا عدل معهما الى ان الركن محلي

السجدة فاعاد عليه لزوم البطلان بزيا دما او واحدة سهوا فمعه **قوله** انما تروى ان
 من السجدين فاعاد عليه لزوم عدم البطلان بزيادة سجدة بيني
 ركعة واحدة والحاصل ان القدر المتفق عليه هو ان زيادة سجدة بيني

هذا هو الوجه الثاني في كونها لا اشكال في كونها مطلقة او سهوا واما اذا
 كانا معا فليس كذلك بل هو واجب في كل واحد منهما على راي المعتبرين
 في ذلك فلا يجب تكلف معرفة قوله والذكر فيه مطلقا على راي المعتبرين
 مطلق الذكر وان كان التبع احوط ومعنى سبى ان زلي العظيم او
 الا على وجهه تترتب لزلي العظيم بجميع كمال معناه واسماؤه وكنهه
 فهو معطوف على محذوف وقوله والنجو على سبعة اعضاء الجبهة والكفين
 والركبتين والبهائم الوجهين يجب في كل واحد من هذه المساجد
 ما يصدق عليه اسم الوضع فلا يشترط وضع مقدار الدرهم من الكعبة على
 الاصح وان كان افضل والكف تستحب الا يجمع فلو اقتصر على وضعها
 اتجه الاجزاء ولا تجزئ وضع ظهر الكف قطعا ولا يجب في الابهام
 وضع رءسها بل اي جانب وضع منها اجزاء ولا تجزئ وضع غيرها
 من الاصلح عنهما وان كانت عبارة بعض الاصحاب مطلقة بوضع
 بعض الاصابع الوجهين فالعمدة يثبت الابهام بين وضع السجدة تجزئ
 غير ما من الاصابع وقوله ولو احتاج الى رفع شيء سجدة عليه فليقل اي
 وجوب بشرط ان يصدق عليه وضع الجبهة فتعتبر باقى ما يقتضيه في
 السجود ولو قلنا ذلك لم يضع ما يصح السجود عليه على وجهه لا شعاع
 من السجود وهل يجب وضع بقية اليدين في اشكال نيتة في سجود
 اذا ارادكم باخرها فانهما استعظم ومن عدم لزوم ساداة اليد
 للمبدل من جميع الوجوه والوضع اولى وقوله والقدمين كغيرهما يستحب
 السليم على الارض وجوبا من باب المقدرة ولو قلنا وضع شيء من

الا ينيل ذلك امكن قويا الوجوب فان قلنا سجد على احد
 الوجهين فانه كما ان اكثر عدم الترتيب بين الوجهين والمقدرة
 وقوله ويجب التكبير لما ياتي قد مر تحقيق مسئلة الركوع وقوله
 والبيح لما اخرج او سجد ويجب كذا في الركوع وقوله والوقوف
 بان يجلس على درك الا يسر ويخرج رجليه من تحت ويجعل ظاهر
 اليسرى الى الارض وظاهر اليمن الى باطن اليسرى وقوله ويكره
 الاقواء وصورة ان يقيد بسجود قدميه على الارض ويجلس على
 عقبيه وقوله ويجب عقيب كل ثمانية في آخر الثلثة والرابعة
 ايض الشهادتان اقل ما يجزئ فيها اشهد ان لا اله الا الله و
 اشهد ان محمدا رسول الله ولتقال اشهد ان لا اله الا الله وحده
 لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله لكان احد الوجهين
 على التخيير وقوله واياها يعلّم اي ما دام في الوقت سنة فان
 تصيق التي بترجمته فان لم يكن شيئا فعل الذكرى الا قرب
 وجوب التخميد فتدبلا على ما علم روايتين باخرا الحمد لمن
 يريد التشهد ولا بأس به وقوله ومندوب الصلوة سنة التكميم
 على رأي التواتر بدمية التسليم توي جدا وان كان الوجه احوط
 لا سيما ودقته في آخر الصلوة فلا يلزم من اعتقاد الوجوب كمال
 ما وجب بوجاهة على ما تدبر الاستحباب يكون فعله بقصد الوجوب
 بعد تمام الصلوة والا حوط يثبت السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذا هو الوجه الثاني في كونها لا اشكال في كونها مطلقة او سهوا واما اذا
 كانا معا فليس كذلك بل هو واجب في كل واحد منهما على راي المعتبرين
 في ذلك فلا يجب تكلف معرفة قوله والذكر فيه مطلقا على راي المعتبرين
 مطلق الذكر وان كان التبع احوط ومعنى سبى ان زلي العظيم او
 الا على وجهه تترتب لزلي العظيم بجميع كمال معناه واسماؤه وكنهه
 فهو معطوف على محذوف وقوله والنجو على سبعة اعضاء الجبهة والكفين
 والركبتين والبهائم الوجهين يجب في كل واحد من هذه المساجد
 ما يصدق عليه اسم الوضع فلا يشترط وضع مقدار الدرهم من الكعبة على
 الاصح وان كان افضل والكف تستحب الا يجمع فلو اقتصر على وضعها
 اتجه الاجزاء ولا تجزئ وضع ظهر الكف قطعا ولا يجب في الابهام
 وضع رءسها بل اي جانب وضع منها اجزاء ولا تجزئ وضع غيرها
 من الاصلح عنهما وان كانت عبارة بعض الاصحاب مطلقة بوضع
 بعض الاصابع الوجهين فالعمدة يثبت الابهام بين وضع السجدة تجزئ
 غير ما من الاصابع وقوله ولو احتاج الى رفع شيء سجدة عليه فليقل اي
 وجوب بشرط ان يصدق عليه وضع الجبهة فتعتبر باقى ما يقتضيه في
 السجود ولو قلنا ذلك لم يضع ما يصح السجود عليه على وجهه لا شعاع
 من السجود وهل يجب وضع بقية اليدين في اشكال نيتة في سجود
 اذا ارادكم باخرها فانهما استعظم ومن عدم لزوم ساداة اليد
 للمبدل من جميع الوجوه والوضع اولى وقوله والقدمين كغيرهما يستحب
 السليم على الارض وجوبا من باب المقدرة ولو قلنا وضع شيء من

مخروجها وبها لا ياتسليم علينا فان ذلك على ما خرج به شيخنا في الركز
والبيان لم يرد فيه منقول ولم يذكر في مضمون مشهور سوى ما في بعض كتب
المحقق ما جوي حرره **قوله** والامام يصنع وجهه اي يسمي الامام الى القبلة
ويومض بصغره وجهه الى يمينه **قوله** والامام عن اي يمين ان كان على
يساره احد اي يسمي على اليك يمين ان كان على يساره احد فاك ان
يا يمين وان كان على يساره جابط ولا بأس بالمصير الى كلامه
قوله التوجه سبع تكبيرات بينهما طرفة او غيرة احداهما تكبيرة الافتاح
ان قيل تكبيرة الافتاح واجبة فكيف يجعل التوجه بالسبع متجها فلان
لا يلزم من استحباب المجموع كل فرد من افراده لان التنية الماحية
هي المستحبة **قوله** يستحب تعقب قراءة التنية قبل الركوع ويدعو
بالمستوفى وفي الجملة تنوت آخر بعد ركوع الثانية متعقب العبادة ان التنوت
الاول للجمعة في الركعة الثانية اي بعد الركوع وليس كذلك اذ تنوتها كالتنوت
في الركعة الاولى بعد التراويح قبل الركوع والآخرة بعد الركوع الثانية معلوم
انه ليس مراد الله وكانه قيل ان تعين كل التنوت ان في التنية
يتعقب كون على التنوت الثاني في التنية تعين كون كل التنوت الاول
الاول **قوله** ولو نسي قضاء بعد الركوع اي تدارك بغير تنية فان نسي تدارك
بعد التنوت جازيا ناديا فان نسي تدارك في طريق ناديا مستقبلا وسجد التكبير
به مطلقا في التنية والآخرة تنية على الاصح لغير الاموم **قوله** ووقتها مناداة
الشمس يوم الجمعة ان يصير ظل كل شيء مثله المحقق النعماني بن النعماني

قوله ولو نسي قضاء بعد الركوع اي تدارك بغير تنية فان نسي تدارك بعد التنوت جازيا ناديا فان نسي تدارك في طريق ناديا مستقبلا وسجد التكبير به مطلقا في التنية والآخرة تنية على الاصح لغير الاموم قوله ووقتها مناداة الشمس يوم الجمعة ان يصير ظل كل شيء مثله المحقق النعماني بن النعماني

بعد التراويح والشمس **قوله** فان خرج صلاة طهرا اي صلى بلباسه **قوله**
عالم يتبين في الوقت اي فان تلبس بها التنية جمعة والمجتمعة لا يدرى ان
منها ركعة في الوقت وان يكون قد شروها فيها يتبين اورا كجمعا ثم يتبين القس
في اثباتها فلو علم ان لا يدرك سوى ركعة لم يشرع لان الجمعة لا تفعل خارج
الوقت بخلاف غير ذلك ولا فرق في ذلك بين الامام والمؤتم **قوله**
والخطبتان من قيام وكب فيها التنية على وجهها وكونها بالتوبة والتسليم
تلك بين اجزائها الواجبة والحيثية اي التنية لا ولا بد من نية الامام للامام
لا شراط الجيعة بالنسبة اليها **قوله** المستحبة كل منها على حد آخره وهو
على نية وآلة ولا بد من الاية ان يقطع الحدود والصلوة والادعاء ولا يلزم
قوله وقراءة سورة خفيفة الاصح اجزاء الآيات الآتية الفريدة **قوله** وعدم
جمعة اخرى بينها آمل من نسخ اي من موضع آياتها والوجع اي
والسنة من العرج وكب ان يكون مما شق بعد الحضور كشره فلا يمنع
عرج بسرا مشتقة بعد كذا الموضع والكبر **قوله** وعدم بعد اكثر من خمسين فلو كان
بنية وبها **قوله** فان حفر المكلف منهم الذكر وجبت عليه والتعبدت به
مقتضى ذلك وجوبها على العبد والمافر وهو مكلف فلو كان اكثر لا يجب
بعدم وجوبها على المافر واجبوا على عدم وجوبها على العبد مطلقا بل في
انقضاء مجها خلاف وفي الذكر في القول به الا لا يكمل من قوة وعلى التوبة
ولا يكفى ان المافر والمافر الذي لا يجب عليه من لا يلزمه الاتمام فان لمزيد
وجبت عليه ما حذر كذا لا يكفى اشترط اذن السيد في صحتها من العبد

من الحية تمر بها وان لم يوصف فعله بالصحة ينبغي ان يستغنى من ذكرها
على من حضر من هؤلاء وايضا المريض الذي لا يتضرر بالصحة الى نحو من كونه
قوله وفي العبد والابصر والاحيى والاعرج قولان الاصح الجواز مع
الكرهية **قوله** وفي استحبابها حال العتية وامكان الاجتماع قولان
اي وفي استحباب الحجعة حال عتية الامام العام عمه كيث يجوز ان يكون
فيكون احدهما جبين الخيرة فيها والاصح الاستحباب المذكور ولا يخل انه
لا بد من اجتماع شرطيه كليهما في كل من حضور العتية لاجتماع الشرطين
الثنوي لانه ناس في زمان الغيبة **قوله** ولو انفتت جميعا فانها اقل من
فرسخ لو صليت جميعا فانها من موضع اقل من فرسخ لطلب ان
اتقوا بكثرة الاحرام فيعدون جميعا الحجعة ولو سبق واحدة بالكلية طلبت
الاصح فيصل الظهر وتقبل الشبهة وذلك بما اذا علم سبق واحدة واستتمت
اذا شبهت سبق والا فانه بمعنى ان واحدة من الصلوتين لا يجزئ فيصلون
في صورة الا دلالة الظهر وفي الثانية الحجعة والظهر على الاصح وينبغي ان يكون
امام الظهر في الموضعين من غيرهم الا ان يؤتم كل فريق امامهم **قوله**

والمحقق يفتقر لا يجب عليه وان اتفقت على يومه لم يرد ان من اتفق بضمه
كضمة مثلا فهما ياء السبعة على الزمان كيومين له ويومين ليلة وكذا ذلك
واتفقت المجوعة في نوبته المحقق لم يجب عليه على اصح القولين
ويكره السفر بعد الزوال قبلها الا ان يكون غير مانع من فعلها كما لو كان
في طريقه مجاعة فيطعم باءها **قوله** وان كان ان في اصح القولين انما

ایں واقعہ کے بعد ان کا دل بے قرار ہو گیا اور ان کی طبیعت میں
 بے چارگی پیدا ہو گئی۔ ان کی طبیعت میں بے چارگی پیدا ہو گئی۔
 ان کی طبیعت میں بے چارگی پیدا ہو گئی۔ ان کی طبیعت میں بے چارگی پیدا ہو گئی۔

بأنهما في قوله والبعض وشبهه لا فرق في التوكيد بين أن يكون المتباني
 ضمن يلزم الجملة أو احدهما وشبه البعض أو الاجابة والسكاح والطلاق
 وحاجزي جزم **قوله** وفي وجوب الاصغاء والظهادة في الخطبتين
 وتكرير الكلام قولان يجب الاصغاء على المصلين على الكفاية ويسقط
 باصغاء العدد وان كان وجوب الاصغاء على الجميع اولى ويجب
 الظهادة في الخطبتين على الخطيب ويحرم الكلام على الخطيب والمصلين
قوله ويؤى بها للاداء لا يجب النية فيكفي الاطلاق ويكمل على في
 ذمته **قوله** موافقا اي على الصلوات والطلبات لتواتر غلطه في
 النفوس **قوله** والمبالغة الى المسجد اي المصلين **قوله** واستعم والرواد
 والاعتقاد انهما الخطيب فالمراد الاعتقاد على سبيل وكفره **قوله** العلم
 ولا تسكت في وجوب الرد عليه على الكفاية **قوله** ولو اتفق عبده وجبه كثير
 من صلاتي العبد وحضور الجملة لا فرق في ذلك بين السليبي والفرعي
 على الاتصاف لكن يجب على الامام ان حضور واعلام الناس بذلك في الخطبة
قوله وفي وجوب التكريرات الزائدة والنسوت منها قولان الامح
 وجوبها ووجوب النسوت بعد كل تكبيرة منها ولا يتعين لفظ الا ان
 المأثور افضل **قوله** الالهجة النبي ص فانه يصل ركعتي في قبل فروع
 به صلى الله عليه وآله **قوله** ويجوز ان يقرأ بعض السورة كاملة ولو لم
 بعد التوكل على ارادة التواضع من موضع آخر منها او قراءة فريضة في ركعتي
 فيه قولان وفي الصحة قوة لكن يجب قراءة النكحة حق ولا بد ان يكون في جملة

این آیه را بجهت این که در خط اول کتابی
درست شود و در خط آخر کتابی

التي في المطول اليها تجازي الرضا المحض في
صحة الفنون منها ان كانت محض كون
تفتت الاكسجين منها كما يجب وقد
فتح القسم في العبادات المحيرة

الركعات الخمسة سورة تملأ بركعة من سورة كالحق **قوله** ووقفها من
حين ابتداء الكوف الى ابتداء الخلع الى انهاء الالخلع
فلو قصر عنها سقطت الركعة والواجب من هذا ان لم يكن في الركعة
فانها تخرج كجك كالزوجة **قوله** ويجوز ان يقع مع الركعة ما لم يتبين
وقت الركعة مقضاه انه يجزى كوتبين وقت الكوف والاصح حكم عدم
الكوف **قوله** ويجب على الكفاية الصلوة على كل مسلم ومن يكمل ممن
بلغ ست سنين الحرا وبالمسلم المظهر لشبهه وتين سواء كان حرا أم لا
ام لا اذا قال او اعتقد ما يقتضي كونه ويظهر من كلام الاصحاب وجوب
الصلوة على الناصب ولعله اذا لم يراف با برائة ولم يقر حواكم
المخالف وان كان اطلاقهم شيئا مع انهم قد صرحوا بوجوب تفضيله
ويندفع في حكم المسلم العتق التبع حكم ولو كان لغيره انوار السلام
او دار الكفر وفيها مسلم يمكن تولده عنه وكذا المجنون الذي كبره جنونه
بعد اسلامه اذ كان تابعا للمسلم ويندفع فيه نظام بوجوب الميت المسلم
العتق والقلب واليهما عنه من وجوب الصلوة على جميع ذلك
والكراديين بلغ ست سنين من اسلمها دون من طعن فيها **قوله** ويجب
على من لم يبلغها اذا كان قد ولد جيا نانا ولد ميتا لم يجب
فلا يشرع ولا يحق ان يشترط ان لا يكون الميت غائبا ولا يصح على الميت
عنه ما مطلق ولا على الجسد كما قد يجرى من ذلك ولا على من بين الجسد
وبينه حائل كالبرق عند الضرورة **قوله** وكيفية الج لا يجب ان يكون الا اذا

عند عام

ذكره المصنف ولا يتعين لفظ الا الشهادتين والصلوة على النبي وآله فلو
رعاية هذا القدر فيها واما الدعاء والتمني والحيث فيجب منه ما اشركت
فيه التروايات باي لفظ كان والظاهر ان الدعاء على المنافق لا يكون
الكبير عليه اربع وبالرأية يتبين الصلوة والمسرا بالنافق الناصب
قوله على ما يشهد به بعض عبارات ويخرج من جملة مقابلة المؤمن ان المراد
بالخالف مطلقا ويؤيده انهم ذكره اذ وجوب تفضيله ولم يفرقوا بين الصلوة
عليه بخبره فكانهم اذ وجوه سواء ان عبد الحكم عليه مطلقا **قوله**
ان المراد بالمؤمن في هذا الباب وغيره من ابواب الفقهية كالركعة
والوقية والسكاج والعتق وغير ذلك المستفاد اعتقاد الامامية وان لم
يكن عين دليل وان كان مقصرا في ذلك **قوله** وبدعا للمستضعفين
ان كان منهم قد اختلف كلام الاصحاب في تفضيل المستضعف فظاهرهم في
في الزكوة والوصية وكذا ان المخالف الذي ليس له نصيب واختلف في
نفيه هنا نفرة جميع ما الذي لا يعرف الحق ولا يباذ فيه ولا يوالي اهله
ايضا ولا بأس به **قوله** وجعل راسل الجبارة الى بين المصلحة ولا بد ان
يكون الميت متبليا **قوله** ولا قرادة فيها ولا تسل لا قرادة في صلوة
الجبارة واجبة ولا مندوبة ولا صح كرايتها ذكرا التسليم فانه جماع
على نفيه فظاهر عدم مشروعيته **قوله** والوقوف حتى يرفع الجنازة
ظاهر هذه العبارة وكذا ان هذا المستحب لا يقتضي بالامام وكذا ادواته
جميعه من عباسي الى العاصي من ذلك المذكور ان ذلك مقتضى بالامام

في الزكوة والوصية وكذا ان المخالف الذي ليس له نصيب واختلف في نفيه هنا نفرة جميع ما الذي لا يعرف الحق ولا يباذ فيه ولا يوالي اهله ايضا ولا بأس به

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

پایان و قضاوت

والله اعلم بالصواب
على القبله ثم رقت اذنه واحده وثلاثه

فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على
 قوله ولا يكتفى على التيميم ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 صلاته الا ان يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 وحل العقد المأذون وكفى الرأى ان لا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 ان يفتى وان يكون تولاؤه من غير رجلي الغير وحل العقد ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 ان يراو به حل عقد كفى المبيت من عذر ائمه وجعلية ويمكن ان يراو
 به ما لم يحل اذا اراد ان يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 اللفظ ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 والاراء ان لا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 وقد اذرع الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 كذا اطلقوه وينبغي ان يكون يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 الا يفتى عليهم السلام لاطباق النسخ على زيادة رقبها الا ان يفتى
 ان هذا لا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 الى من قبل راسه ودر الشا وتخير في الاجزاء من جانب القبلة
 والمقابل لان فضل ما رقبته على وسطه ولكن القصب متعلق ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 ووضع اليد على التيميم ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 عذر ائمه مؤثرة فيه مؤثرة الا صاحب والدعاء والشرع عليه
 ولكن الثلث مائة المراءى مؤثرة في المصيبة للغير في عذر ائمه
 لا يفتى وان لم يفتى شيئا ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}

ان اية المؤمنين من قبل من جدد قبرا او شئ لا مقد فرج من
 الاستدلال وهو مشرب على نفسه في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 او على المبالغة في التيميم من ذلك اي هو على حد ذلك وتندرون لفظ
 حد وبالكامل المحلة اي شتم وبالكامل المحلة من الحد وهو الشئ اي شتم
 القبر ما يفتى فيه ميتا اخر وهذا هو القبر القبري وروي حديث
 بالجم وانه المشقة وهو قريب من الحد ولا يفتى ان كرامة التيميم
 فيها عذر ظهور الا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 على حد ذلك سجدوا وبنوا ان يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 كنعين القبر حيا منه من ان يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 كان الميت من يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 الا زج حاة لا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 اذا صار الميت رجا ولو قبله لفتى التيميم ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 او متاجرة وقد انقضت مدة الاجابة وطالب المالك بالقبض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 في المصوب اما ان يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 من الرجوع في عارته بعد التيميم فيكون عارته لازمة كالعارة للغير
 التيميم اذا وقع في القبر لا يفتى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 ولو وقع المالك وضع يده في قبر اخر من الشئ مما تروى في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}
 الشاة على حية مائة لغيره في حصة الارض ^{فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على}

فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على

فقد تقرر ان لا ينبغي ان يفتى فوق ثلث اذرع ولا يكتفى البناء على

انما يكون اذا لم يعلم بغير صورة بحيث لا يعرف المكان اذا اراد نقله الى احد
 المشاء بعد المقدسة حيث لا يعرف منه بمكانه المبيت وتمثيل به على الاصح
 لو دققت بغير علم او كمن او الى غير العدة او كمن في حرير او دققت بغير علة
 فمن النشئ تردده الاصح انه لا ينشئ وشنق الثوب على غير الاب
 والاصح هذا في الرجل انما في المرأة يجوز لها ان تنطق كاختاره
 المصنف في النهاية **قوله** ودققت بغير المسلمين في مغابهم هذا اذا لم يشبه
 المسلم بالكاقر فانه يجب دققت الجميع بما قطع **قوله** الا انما في الكاقر
 مسلم يعني الكافر مطلق الكافرة الكافرة من مسلمة شهية وتكون بها
 فلا شئ اك في العلة الموقوفة **قوله** من نذر حققة وطلق وجب عليه
 ركعتان على راي هذا المصنف كخلاف ما لو قيد بركعة **قوله** ولو نذر حققة
 في غير وقتة فاجوبه عدم الانعقاد وهذا هو الاصح **قوله** ولو قيد العدد
 بخمس فصاعدا قبل لا يتعد الاصح انه ان قيد به بعد فخرج عن مخالفة
 المشروع لم يتعد كان قيد الحسن تسليم والا انعقد ونزل على المشروع
 كسكتت وامين او اثنين واثنين واحد او اربع وواحدة **قوله** لو قيد
 بكان له منزلة تعين والا فخر اوده اين شأه والشهور الفرق بين الزمان
 والمكان في عدم اشتراط الزمان في الاول لانعقاد نذره بخلاف
 المكان والفقهاء عدم الفرق فيتعقد نذر المكان مطلقا ولا يجرى الا فيه
 ترسعه ما وجب بجرى في ذي المنزلة الا على فيه نظرا لا يجرى **قوله** ونظر ان لا يكون
 عليه صلوة واجبة اي لانعقاد النذور والاصح عدم الاشتراط فلو

هذا هو المصنف في النهاية
 في المغابهم هذا اذا لم يشبه
 المسلم بالكاقر فانه يجب دققت
 الجميع بما قطع قوله الا انما في
 الكاقر مسلم يعني الكافر مطلق
 الكافرة الكافرة من مسلمة
 شهية وتكون بها فلا شئ اك في
 العلة الموقوفة قوله من نذر
 حققة وطلق وجب عليه ركعتان
 على راي هذا المصنف كخلاف ما لو
 قيد بركعة قوله ولو نذر حققة
 في غير وقتة فاجوبه عدم
 الانعقاد وهذا هو الاصح قوله
 ولو قيد العدد بخمس فصاعدا
 قبل لا يتعد الاصح انه ان قيد
 به بعد فخرج عن مخالفة المشروع
 لم يتعد كان قيد الحسن تسليم
 والا انعقد ونزل على المشروع
 كسكتت وامين او اثنين
 واثنين واحد او اربع وواحدة
 قوله لو قيد بكان له منزلة
 تعين والا فخر اوده اين شأه
 والشهور الفرق بين الزمان
 والمكان في عدم اشتراط
 الزمان في الاول لانعقاد
 نذره بخلاف المكان
 والفقهاء عدم الفرق في
 تعقد نذر المكان
 مطلقا ولا يجرى الا فيه
 ترسعه ما وجب بجرى في
 ذي المنزلة الا على فيه
 نظرا لا يجرى قوله ونظر
 ان لا يكون عليه صلوة
 واجبة اي لانعقاد
 النذور والاصح عدم
 الاشتراط فلو

وكل ما يشرط في اليوم مرة بشرط في المندورة نتيجته ان ذلك حكمه اذا لم
 يتجرب سوره والقيام ونحو ذلك كما اذا نذر الويرة من جيلوسى الويرة
 بعض سوره او كمن اراد الويرة لا سيما في مثل صلوة ليلة العطر فانه يعقوب
 بشرطه والوقوف ان النذر انما يتعلق بالصلوة على هذا الوجه بخلاف لو كان
قوله وتحويل الرداء للامام والمأموم على الاقرب تعالى لا يجوز الرب
 خفيما ثم يستقبل قبله الى استقبالا آخرة وبالملاذ كما وان
 لم يجوز وجوبه عن العبد بعد الصلوة **قوله** وفي ليلة تسعة عشره واهري
 عشرين وثلاث وعشرين زيادة حاية الى على المواقف في الدنيا في الثلث
 واثنيون **قوله** وفي عشرين عشرين المراد بالحققة ليد السبب في كل
 اصل بواجب الى فرد الصلوة كالقراءة والصلوة كالطهائنة والاب
 والجهد والاضغاث والشرط كالقراءة والاستقبال وترك الواجب
 كالكلام **قوله** الا الجهد والاضغاث فتعذر الجاهل ضي المراد جال
 وجوبها وكذا التعذر حيث يجب فان الجاهل ولو اتم يعذر **قوله** ويجوز ان
 غصبية الثوب والمكان او بغيرهما **قوله** انما يعذر الجاهل بغيره بغيره الثوب
 والبدن بالنسبة الى النقصا فاحقه انما بالنسبة الى الاعادة طافان
 الاصح وجوب اعادة جهل النجاسة في الوقت والمجاهل بغيره النجاسة المكان
 ونجاسته اليد فانه العبادة فلا يحل تحقيقه معنى لان نجاسته موضع كونه
 سببا ونجاسته في لا يؤثر على الاصح الا مع التعدي الى المقتضى
 او كونه على وجه لا يعنى عنها وجب فيعود الحكم الى نجاسته الثوب والبدن

هذا هو المصنف في النهاية
 في المغابهم هذا اذا لم يشبه
 المسلم بالكاقر فانه يجب دققت
 الجميع بما قطع قوله الا انما في
 الكاقر مسلم يعني الكافر مطلق
 الكافرة الكافرة من مسلمة
 شهية وتكون بها فلا شئ اك في
 العلة الموقوفة قوله من نذر
 حققة وطلق وجب عليه ركعتان
 على راي هذا المصنف كخلاف ما لو
 قيد بركعة قوله ولو نذر حققة
 في غير وقتة فاجوبه عدم
 الانعقاد وهذا هو الاصح قوله
 ولو قيد العدد بخمس فصاعدا
 قبل لا يتعد الاصح انه ان قيد
 به بعد فخرج عن مخالفة المشروع
 لم يتعد كان قيد الحسن تسليم
 والا انعقد ونزل على المشروع
 كسكتت وامين او اثنين
 واثنين واحد او اربع وواحدة
 قوله لو قيد بكان له منزلة
 تعين والا فخر اوده اين شأه
 والشهور الفرق بين الزمان
 والمكان في عدم اشتراط
 الزمان في الاول لانعقاد
 نذره بخلاف المكان
 والفقهاء عدم الفرق في
 تعقد نذر المكان
 مطلقا ولا يجرى الا فيه
 ترسعه ما وجب بجرى في
 ذي المنزلة الا على فيه
 نظرا لا يجرى قوله ونظر
 ان لا يكون عليه صلوة
 واجبة اي لانعقاد
 النذور والاصح عدم
 الاشتراط فلو

نجاسة اليدون وموضع السجود وعن موضع الجبهة الثوب فيغذر الجاهل
 فيما في النجاسة خاصة دون الاعادة في الوقت على الاصح ولا فرق في
 ذلك بين ان يكون النجاسة يابسة او متعدي وانما يكون ذلك اذا
 استوعب النجاسة موضع الجبهة فلو كانت يابسة وبقي من المسجد
 على الطهارة ما يصدق منه اسم الموضع من الجبهة فان طهر الشخص
 لم يموت الجلبة لا يفتقر من حبل بشرط ان لا يكون مستحلا كلبه الميت
 بالذباغ على اصول القولين وهذا العذر انما يستقيم اذا لم يحصل سببه
 نجاسة في ماء الطهارة وكذا ذلك وتفيد المكفر اي تبطل بعده لا توجب
 شيئا والتمس اذ جعل احد في العيد من فوق الاخرى وهو الكسوف ثم قال
 ايمن فوق اليسرى وعكس صح الى ثلث وبرونه **قوله** والكلام بكونه مما
 ليس بقراءن ولا دعاء وذكر الله سبحانه كالتواتر والتمس اذ كان
 البطلان يتبع الكلام كرف واحد منهم مثل ق اعر من الوقاية اما استماع
 حروف الهاء فانها كلمات تبطل الصلوة بها طلقا **قوله** والاتفاق
 على ما ذكرناه اي تبطل في عدة خاصة والاصح البطلان في عدة
 ولا فرق بين الاتفاقات كذا تك بلكة ولو جازية خاصة **قوله** والصحة
 اي تبطل تعدد خاصة ولا فرق بين حصولها على وجه الاستطاع
 ومنعه وعدمه **قوله** والفعل الكثير الذي يس من الصلوة الاصح البطلان
 بهذا عمدا وهو بشرط وقوعه متواليا ولو تفرقت افراؤه على الركعات
 مثلا فلا يطره عدم البطلان به ولا يصح في عدة الكثرة الى الوقت

والبقاء لتدنيونه اي تبطل تعدد خاصة والمراد به البكاء بصوت
 والنجاسة ما اذا اخرج الدموع وعدة فانه لا تبطل مطلقا واقر بالركعة
 عن الاخرية فان البكاء بها من انقل الطاعة **قوله** الاكل والشرب
 اي تبطل تعدد خاصة والاصح انها تبطلان كركرك اذا حصل منها
 ما يؤذن عرفا باغراض الفصل من صلوة لا يسجد ابتداء كخودوب
 السكر وهذا اذا لم تبطل الكثرة عادة فان بلغها البطلان عمدا
 وسهوا **قوله** الا في الوتر لصلوات الصلاة عطش فالمراد انه من كان في
 صلوة الوتر وهو في الصوم وحشي فجاءه الفجر وقد احبب عطش فانه
 يجوز له الشرب ولا يخفى ان في العبادة تقصرا عن اداء هذا المعنى
 وانظروا انه لا فرق بين كون ذلك الصوم واجبا ومندوبا والمخير
 في ذلك اذ لم يستدبر ولم يمتح الى فعل كثير سوى الشرب كما لو احتاج
 الى شئ كثير وشط الاستدبار ولو كان طهر الاناء سلاخ لم يعين
 عنها لم يترخص في جملته **قوله** ولا تبطل ذلك سهوا اشاد به في الاصح
 ما ذكره وقد عرفت ان الطلقة لا يستقيم وانما يتبع بما ذكرناه **قوله**
 وتوقعها اذ ما زاد سهوا ثم ان لم تكن تكلم او استدبر الرجح الاصح
 ان التكلم لا يمنع اتقانها وصحتها الا اذا طال الزمان وشبه كل فعل
 عند خاصة دون ما يبطلها عمدا وسهوا **قوله** ولو ترك سجدة في ذلك
 هل يمان واحد او اثنين طليت لان الحسنة لا في الزيادة غير محمول
 التمتع **قوله** ولو ترك قبل السجود هل يفوت من الركوع او يوجبها

طبقت حصوله هذا هو الصحيح وشك ما لو شك في خدش السجدة بين كلتا
 السجدة قبل الركوع فانه يرجع الى الشك بين السجدة والاربع ولو
 عرض الشك السابق بعد السجدة والتم وسجد السجدة لا احتمال الزيادة
 او لم يعلم ما نواه هذا اذا لم يعلم ما قام اليه من الصلوات **قوله**
 ويكره الالتفات يمينا وشمالا هذا اذا كان بوجهه خاصه فان كان
 بوجهه لطيف الصلوة ان تقه وان كان ناسيا اعادة في الوقت **قوله**
 بحرف ينفي ان يكون هذا قيد النسيح وما بعده فان حصل من
 شيء من ذلك النطق بحرفين طبقت الصلوة ان تقه **قوله** ومداخلة
 الاختصاص او الرجوع وكذا النوم وهذا اذا كان قبل الشروع في الصلوة
 او بعده فيجب المداخلة ولو في فرا وجب قطع الصلوة **قوله** ويجوز
 للضرورة ربما وجب القطع وذلك في مثل خوف ترك طفل مملوك
 نفسي مصوفة وخوف فوت غريم يعجز عن رده في وقت فليس يعد القول
 باكبح بين الصلوة وذلك الامر للضرورة ان امكن جاز والاتصاف
 بالحرمان ايجز حرم الدعاء وتحريم غايته وحج فيطل الصلوة مع السجدة **قوله**
 ورد السلام بالمثل اي بثل قائل السلام فلو رد غير المثل بطقت لا ريب
 ان الرد واجب فان اخل به اثم ولم تبطل **قوله** والسميت بالرداء
 للعاطس بصلاح الدين والدنيا ويترار بالبين والشرين معا ويجوز لظن
 الرد عليه ولا شك في استحباب التيميم في الصلوة لو رد والضم
 عليه كذا يستحب الرد **قوله** لاحكم للتمسك بعبية النطق المراد بالسجدة

الشك

الشك والافدا معنى لعلبة النطق مع المراء ان المصل من غيب
 فخذ احد طرفي ياتك فيه من عليه فلا يترتب عليه سببه شي **قوله**
 ولا ناسي المراء او المبر والافدا او فرارة الحمد او التوردة حي
 يرجع الى حكم ناسي ذلك وهذا في المبر والافدا حيث يستقيم لاذلا في
 على ناسيها وان ذكر في محل التوردة وان كان الاولي لسجدة السجدة
 اما التوردة واجابها واعرها وما خارج الحروف فان الشك بها او في
 مما يجب عليه التدارك عالم يرجع فان رجع فني وجوب سجدة السجدة
 ويلو ج من قول المصل لاحكم لذك ان ليس عليه سجدة الا ان نسيها في
 في كلامه خلاف ذلك ولكن ان يريد يقول لاحكم لذك انه لا يتعلق به
 وجوب الاعادة **قوله** ولا ناسي ذكر الركوع او الهمزة فيه حتى
 ينتصب الى الضابط في عدم الالتفات انه من دخل في ركن آخر
 كشروع في السجدة او لزوم من التدارك زيادة ركن كما لو اراد تدارك
 ذكر الركوع او الهمزة لا يجوز العود فان عا وطقت بالصلوة ان
 كان عامدا ولو كان ناسيا بطقت ان زاد ركن وعلى هذا فلو نسي
 السجدة بين اواحدة بها حتى قام في الركعة السابعة سوا او ارام لا
 تدارك لنية ولو ركع كغيره فوعا وطقت الصلوة الا ان يكون عوده
 نسيانا ولم يارب بالسجدة بين معا وشك ما لو نسي الركوع حتى دخل
 في السجدة فان الصلوة تبطل ولو اتى بالركوع نسيانا وقد فعل كذا
 فاعطى ان كمال **قوله** ولا السجدة في السجدة الاحكام السجدة قد مر

او انه كذا في السجدة بين السجدة على الاطلاق او
 الهمزة فيها او في السجدة بين السجدة على الاطلاق او
 في السجدة بين السجدة على الاطلاق او في السجدة بين
 السجدة على الاطلاق او في السجدة بين السجدة على الاطلاق

بتفسيرين احدهما ان الحرا ديه ان لا حكم لله ولو انك نجا قضاء كل
 من السهو وانك اى من موجبه بفتح الجيم فلو سى في سجدة في السهو او في
 صلوة الاحياء لم يجب عليه سجود السهو ولو تركه هل يجب واحدة ام
 اثنتين في سجود السهو بنى على الاثنتين ولم يلقفت ولو تركه هل يجب
 اثنتين ام ثلثا لم يلقفت وكذا لو تركه في ركعتي الاحياء مثلا هل
 صلى واحدة ام اثنتين بنى على الاكثر ولم يجب عليه شي ولو تركه
 بنا هل صلى اثنتين ام ثلثا بنى على عدم حقوق المبطى ولو تركه ترك
 واجب بعد الاستقبال عن محمد فان كان مثله يجب تداركه في مطلق
 الصلوات يجب تداركه بنا والا فلا وعلى هذا ملوفا بعد محل
 تداركه وكان مما يقتضى بعد النزاع كالسجدة والشهد فهل يجب
 قضاء ومن الظاهر نعم ولا اعلم للمصنوع بقرينة في ذلك التفسير ان
 هو ان الحرا ديه ان يقرأ من غير مل سى ام لا لا حكم له فلا يجب
 فيكون مسبوقة في سجدة عليه شى وهذا صحيح في نفسه ولكن التفسير الاول الصق بالمقام قوله
 كسبحم ويكون كذا سجدة سبوا لا عام او المأموم لو احتفظ الآخر اى لا حكم له واحد منهما
 اذا احتفظ عليه الآخر والمراؤنكهما فاذا شك احدهما في فعل او
 ركعة هل فعل ام لا وحفظ عليه الآخر وجب عليه الرجوع اليه والظاهر
 انه لا فرق في المأموم بين ان يكون متقدما او متخذا بالجموع الصبر
 فلا يرجع اليه لعدم الاعتداد بخبره ولو سى احدهما دون الآخر فعلق
 حكم السهو بالساى منهما في قوله ولا يصح الكثرة الا لا حكم للسهم مع الكثرة

وادى كونه رجلا او امرأة
 احدهما

والمراد السهو انك معان فقل ما يوجب سجدة في السهو بعد شرب الكثرة
 لم يجب عليه ولو تركه في فعل لم يلقفت وان كان في سجدة ولو كان انك
 في سجدة الركعتين بنى على الاكثر وان سى عن فعل حتى تكبى وحمل لا
 لم يجب له شى ولو كان مما يقتضى بعد الصلوة كالسجدة والشهد وجب
 تداركه اذا عرفت هذا فما صحح الا قوله في تفسير الكثرة هو ان سبو
 المصلى او تركه ثلث مرات في ثلث فرائض او اقل فليقطع عنه الحكم
 في الرابعة ويكمل سجدة في الثالثة ويرد منه الحكم بانقطاع السهو
 عنه بمجرد ما ينفي عنه الوصف في العادة فيعلق به حكم السهو الظاهر
 بعد ذلك وهل يتغير في مرات السهو التي سبها كحصول وصف الكثرة
 ان يكون كل منها بحيث يجب له شى ام لا حتى لو تركه مغلب على قطع
 احد الطرفين عنه في الثلث لا اعلم في ذلك تعريفا لانه والذي
 يناسب المقام الاول قوله ولو ذكر الركوع قبل السجود ركع ولا حكم
 له اى لو ذكر ترك الركوع قبل السجود ركع لغيره ومعه خلاف ما لو
 بلغ حد السجدة فأتى سجدة تبطل لتحقق الافلا ما كفى ولم يذكر
 الى ان فات سجدة ولو ذكر ترك السجود قبل ان يركع في الركعة التي بعده
 وهو المراد بالعكس في العبادة التي يسواها كان السجدة وسجدة او سجدة
 خلافا لابي ادريس حيث حكم بالبطلان ولو كان في السجدة ركعتين
 وكذا القول في الشبهة والصلوة على النبي وآله عليهم السلام لو ذكر
 ترك احدهما او ابدا فبطل الركوع في الركعة التي بعدهما فانه يجب عليه

مسبوقة

وانما اذا فرغ او كانت الصلوة نفاذ وحمل النية عند اول
 التجرد وهو حين وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه وما جرى مجراه ولو قلنا
 بان التكبير لها واجب كما يلوح من عبارة الشيخ فحمل النية عنده لان النية
 يجب ان يقرن بها اول العبارة وعلى السجدة التكبير كما يقرر
 الاكثر فلا استبعاد في اتيان النية عنده لان الفعل السكت في
 العبارة يجوز ان يقرن به نيتها كما لم يقرر في الوضوء وكذا اعتل
 اليربني وكيف في ذكرهما وشهدهما مراعات المنقول بالترتيب
 الوضوء ولو لم يعلما وضاق الوقت اتي بالترجمة **قوله** ولو شك
 في الرباعية ايج كل موضع شقك اليك فيه بان فيه مع ما بعد فلا بد
 من اكمال السجدة حتى والآبطلت **قوله** ولو تكلم ناسيا سبق بيان حكمه
 او السلام عليك ايج اي تجوز بآيتم الله اليك ايج وشهدته تشهدا
 خفيفا ويسلم يمكن ان يرد بان يخفف اخف الجري وان يرد به الواجب
 دون المندوب ولو طوله جاز واما التسليم بما ليس وجوب بالاجماع
 فان الحكم في المختلف في وجوبه وعبارة جميع خبر الامامية في قوله
 شك في ايجابه وكذا الروايات **قوله** من ترك من المكلفين الصلوة
 مستحيا ممن ولد على العطرة قبل هذا في الرجب دون المرأة فانها
 تحبس وتضرب في اوقات الصلوة الى ان ترجع او كوت حتى يجرى
قوله او مسك اذا علم المكلف حال المسكونة وله باختيار من
 غير حجة مجزئة شرعا اما اذا اتاه له جهلا بكونه مسكرا او في حلة

او حصل ما يقتضيه جوازها وادبها الى خورث الصلوة فلا تها
 وكذا اشرب الخمر **قوله** او اغتار وان كان تبا والعداء استثناء
 مما سبق وانما سقط القضاء اذا لم يعلم ان ذلك العذر يقتضي الماء
 او كان له حاجة يجوز تناوله والاوجب القضاء **قوله** في المحرمات
 في السفر قصر الا في مواضع التخيير فانه يختير على الاصح **قوله** ولو سني
 تعيق الغائبة اليومية صلى ثلثا واربعين اثنين اي لو لم يعلم عين
 انها بيته صلى مائة واربعين مطلقا خلافا لثانيتها بين الظاهر
 والوضوء والعش واختير بين الجهر والاضواء **قوله** ولو سني العذر
 المعينة كزاد حتى بلغت الوفاء اي لو فاتت الصلوة المعينة
 لا يعلم عددا صلى ما ذكره **قوله** ولو سني الكمية والسنتين صلى ايام مكررة
 حتى يعلم دخول الواجب في الكملة اي ايام مائة صلوات لا يعلم ايها
 ولا عدد الغائبة ولا حركات فواته وهو الحكم من قوله الكمية صلى اياما
 متواترة اي الصلوات الخمس مرارا حتى يعطى الوفاء لا صلوات
 كون الغائبة كذلك **قوله** ولو سني ترتيب الوضوء كور في كحل
 يعلم منه وجوب الترتيب في الوضوء وانما انه لا يجب الا في
 اليومية مع اضطرار الوجوب في غيرها ولو سني في وجوب كفيها بالزيادة
 في التقدم وانما في تتبع الترتيب قولان والاصح السقوط ويصلي
 مع كل رباعية صلاة سنو لو سني ترتيبه هذا بناء على وجوب كفيها
 الترتيب مع ثبوتها وكيفية انه اذا فاتت صلوات سنو وحضر لا يعلم ترتيبها

والاصح

مختص

صلى الجميع تمام ومع كل رباعية صلاة قصر فيجعل الترتيب قطعاً و
 الاصح استعوط على ما سبق والظاهر الاصل على كعب عليه جميع فروع
 الاسلام لكن لا يصح منه حال كونه فان اسلم سقطت يستثنى من ذلك
 حكم الحديث كالتجنية فانه لا يقطع وحقوق الامميين معلوم ان
 الذي يقطع ما خرج وقتاً من العبادات **قوله** وكجب في الجمعة والعيد
 خاصة بآثاره من ان في الوجوب بالاصل اما بالنذر وشبهه ففي كل موضع
 يشرع الجماعة **قوله** الا الاستغناء والعيد وكذا الغدير والعهدة
قوله ولا امتيا تجاري المراد بالامتناع من لا يحسن التواضع الواجبة
 في الصلوة **قوله** ولا يجوز اامة اللاحق والمبدل بالمتقن المراد بالمبدل
 من غيره ونعم من العبارة جواز اامة اللاحق باللاحق والمبدل
 بالمبدل وهو حق بشرطين احدهما ان لا يكون التبدل انما في عدم
 المكان الاصطلاح اما بغير مطلق او لصيق الوقت **قوله** هو صاحب القدر
 والسيد المراد بصاحب السبحة الامام التراب في **قوله** فلا قدم بحجة
 معناه في الاصل السابق في الانتقال من دار الحرب الى دار الاسلام
 او من دار الاسلام الى دار الحرب وهو اما السابق في الانتقال من دار
 الحرب الى دار الاسلام او من دار الاسلام الى دار الحرب انما هو
 من القسم فالا سقى في الاسلام لا مطلقاً فالاصح وجهان او ذكر
 ويجوز ان يوم المرأة النائم مع الشرايط **قوله** وكيفية ان يؤم في كل
 وكذا العكس من ان الرباعية دون غيرها **قوله** والمحدود بعد توبته لا بد من نفي

او من دار الاسلام الى دار الحرب او من دار الاسلام الى دار الحرب انما هو من القسم فالا سقى في الاسلام لا مطلقاً فالاصح وجهان او ذكر

زمان بكلمة بعد البشارة **قوله** وان غلبت المرأة به العاقر من الختان **قوله**
 والاعرابي بالمهاجرين من مدينتهم السفر سألن الباء **قوله** ولو سلم
 المأموم نكح الامام او كونه بعد الصلوة لم يملكه هذا الوجه قبل النزاع
 في الصلوة فلهذا اهل الفتاوى ثم يتبين الخلاف **قوله** ولا يصح مع
 الخليل اذا كان الامام رجلاً مطلقاً **قوله** يمنع الميثامدة المراد كونه
 مانعاً لثمة مدة في حال القيام ويجلوس معانك لو كان قصراً يمنع
 الميثامدة حال الجلوس دون القيام لم يمنع العذوة وكذا الوالم
 يمنع الميثامدة مطلقاً كالشباك وما يجرى مجرى ان فان العذوة مع
 تصح **قوله** ولا مع ملو الامام وتباعد بغير صفوف بالمعنى فيها اما
 المعقود به فقد قصر بما لا يتخطى ولم يجعل السبب المحظوظ عادته اي شيق
 تحفيقه من ان غير المخدرة اما فيها وقوف الامام اعلاها اما
 البعد فان المرجع فيه الى العرف **قوله** واعادة المنفرد مع الحيثية
 وكذا الجامع مع جماعة اخرى **قوله** والقراءة خلف المخطيء ان لم
 يسمع ولا همته فيستحب على راي المحدث كراهية القراءة في
 الاخرة رتبة مطلقاً في الخبرية او المسموع الصوت من دوله ان يميز
 الحروف فيستحب ح القراءة فلا يجب فان قدم عامداً **قوله** اكثر
 حتى يمتنع الامام لا ريب في انه ياتى بذلك ولا يطل صلوة الا ان
 يرسخ قبل تمام القراءة **قوله** فلا يجوز رجوعه الى الامام بل يسن عليه
 ميثامد فلهذا في صلاة الامام **قوله** والاربع واعادة الامام ضرباً

بين الامام والمأموم الرجل المكنى كذلك وانما
 يستمر الخليل في المرأة

ما يحيل السجدة المفردة

الرضي عنه

قوله

فان لم يجمع كان مناه **قوله** وتبطل لو نوي كل منها انه مأموم
 وفي قبول قول كل منهما في آخر بعد الصلوة تردد **قوله** او الايمان
 بغير التعيين ان تبطل الصلوة لو نوي المأموم الايمان بانه غير معين
 اصلاً كما حد يهني **قوله** ولا يشترط النية العامة بهذا في الجماعة
 المندوبة دون الواجبة ولا يحصل إخراج الجماعة المندوبة بدورها
 ويجوز الاقتداء بالمعرض بحل الأمانع غير النية وبالمتنفل بهذا
 في كونه المعاودة والعيد المندوبة بالمندوبة للمأموم وكذا ذلك
 والمتنفل بالمعرض وكذا بالمتنفل وسكت عنه للعلم به بطريق آخر
 وهذا انما هو للمعاند لا مطلقاً لان الجماعة في التنفل لا تشرع اليه
 في موضع معينة **قوله** وعلا ما علم بما في الاقتداء عرف فله
 ان يكره الا اخل الخاف فوات الكوع وكبح وكشي ركنها حتى يقطع
 شرطه كون موضع التكبير صالحاً للابتداء فلو كان اسفل بالمعبد
 لم يكره وكذا ذلك ويجوز المشي بعد الكوع ويشترط ان لا يكون سراً
 في كبره او يجب ان يكره عليه ولا يرد فيها لرواية ولو دخل الامام قوله
 ومضى فافلح في الرخصة يتيمها فافلح ويدخل مظهر الرواية يقتضي
 ان ذلك داخل الامام موضع الصلوة ويشترط استحباب قطع ان فله
 ان يكون بحيث يفوز به يحصل الجماعة من اولها واما الرخصة فافلح
 الى النفل يستحبها كتحسين على الشهور الا ان تول الزمان على الساعات
 الزمان بحيث يكملها عند نصف نحر الامام **قوله** ويجوز الانفراد مع نية

منه ان يجمع احوال الصلوة اذا لم يكن الجماعة واجبة فان كان هذا مناه
 التواضع فوافاق وشكل لو كان في اثناء الحمد والسرور وينبغي
 الاستئذان ان ينفرد في اثناءها خاصة بخلاف ما لو كان بينهما الجماع
 البناء ومطلقاً **قوله** وان شئت قبل الامام مع نية الانفراد **قوله** ثم يقوم اليه
 الثانية ويطول التواضع فتح ان يقيم التواضع الاول بعد استحكال قيام
 وقبضهم الى الثانية في شغلون بالانعام **قوله** وفي الثلثة تجزئ
 ان يصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين وبالعكس لا كلام في التجزئ
 واما الكلام في ان فضليته فيها فلو ان اظهرها ان الاول افضل لان
 الشهور بين الامام في الانفضلية فيها **قوله** فيقولون اؤد
 بل يجوز ايجامه ونعترا اختلاف الجاهل كالمتدبرين حول الكعبة
 وهو يكره في جميع الافعال والاداء كالاراء النية والتكبير والتمسك والتسليم
قوله ولو اثنى في الاثناء او خاف في استئذانه الخاف اي في حال طرأ
 الاثنى الى فرض الآتين وفي حال طرأ الخوف الى فرض الخائف **قوله**
 يستأن واثبت في الخوف في اثنى مع كونها متطهرين او يكرهها من ذلك
 وهي ثمانية فرائض او تسير يوم في التها والمعدل للمسير المعدل يوم
 الاثنان والواحد ثلثة اثنان الميل اربعة آلاف ذراع والذراع اربعة
 وعشرون اصبعاً وارضاً الا صبع سبع عشرة ذراعاً والشجرة سبع عشرة
 من شوا البرذون **قوله** او اربعة من رجع من يومه او من السيرة وشكل
 لو كان اول مسيره ليلاً **قوله** فقدم قطع السيرة بينة الا فانه عشرة فزارا

قطعها

الاشياء او بوجه آخر شرط التمسك بالحكم العرفي ان كان المراد عدم طردنية
 تلك الاقامة او شرط جواز العقر من اول الامر ان كان المراد عدم طردنية
 التينة المذكورة وهي قصد الاقامة في انشاء المساكن من اول الامر وكذا
 القبول في نية الوصول الى بلدة من اول الامر او طرادا والوصول الى
 في خلال المسافة ويكون في الملك متماه ولو كثر وشترط كون الاستيطان
 الستة الا شهر زمان الملك وبقاؤه ولا يشترط تواليها بل يكفي التفرقة
 نعم يشترط كونها مضافا بالتمسك لا يقيد بها اذ لا يعد استيطانها
 وفي الاكتفاء بلدة بعد التفتيش على التردد نظر وهل يعتبر البلوغ ^{ان كان الاكل}
 زمان الاستيطان فيه تردد والظن ان من اتخذ بلدة دارا فانه كذا
 في الملك فيشرط الاستيطان المذكور ^{قوله} ولو كانت عدة مواليه فيل
 ان يقال يجب ما بين كل موطنين مسافة يصير في ان لانه كثير السفر ^{قوله}
 والتمسك بتجارة يتفرق في صلوة وصوم على رأي وقيل تم الصلوة
 والاول هو المعتبر ^{قوله} والاضابط ان لا يقيم احد في بلدة عشرة ايام
 بل الضابط اكثر ان يسافر الى مسافة ثلث مرات بحيث يتم حكم
 الاتمام بعد كل منها ولا يقيم عقيب واحدة منها عشرة ايام في بلدة او
 غير بلدة لكن بشرط نية الاقامة في الاخير فانه في ان لانه يصير كثير السفر
^{قوله} والا ان لم يلبث فيها على رأي وقال الشيخ فيصير صلوة النهار يتم
 ايضا الصوم والاصح الاول ^{قوله} فناء الجدران او الاذان لا بد
 من صفاتها كما يجب لا يسمع صوت الاذان ولا يري صورة الجدران

السوم

انما هو المعتبر قوله والاضابط ان لا يقيم احد في بلدة عشرة ايام
 بل الضابط اكثر ان يسافر الى مسافة ثلث مرات بحيث يتم حكم
 الاتمام بعد كل منها ولا يقيم عقيب واحدة منها عشرة ايام في بلدة او
 غير بلدة لكن بشرط نية الاقامة في الاخير فانه في ان لانه يصير كثير السفر
^{قوله} والا ان لم يلبث فيها على رأي وقال الشيخ فيصير صلوة النهار يتم
 ايضا الصوم والاصح الاول قوله فناء الجدران او الاذان لا بد
 من صفاتها كما يجب لا يسمع صوت الاذان ولا يري صورة الجدران

ولا يقدح رؤية شجرة من غير ان يميز صورته ولا عبارة بما افطر عليه من الجدران
 كالمسافة والعلقة والاعتبار بما في العيلة اذا كان غير موقوف للاسراع فان
 افطر في ذلك كالكوفة فلا اعتبار بما اذا كان المحلة وجدرانها وهذا انما هو
 اذا كان البلد في ارض معتدلة ولو كان بالعينه الى مكي الحفاوة ^{قوله} ومدة
 او علوة قدر الاستواء واعتبار الحفاوة ^{قوله} وهو بمثابة التعقير المبرأ حد
 حقا فيما يتعلق ببحثه اذا استعمل منه ادراك حد ما ^{قوله} ومنظر
 الرفعة يتقرر مع الحفاوة وان لم يجر او يبلوغ المسافة والا ان لم يولم يحصل
 الحفاوة فلا يتقرر مطلقا ولو بلغ المسافة فمقرر مطلقا الى ثلثين يوما وان
 بلغ الحفاوة ولم يبلغ المسافة فان علق السفر على مكي الوقت فمقرر
 وان جزم بالسفر من دونهن فمقرر الى ثلثين يوما ^{قوله} ولو نوي الاقامة ثم
 بدأ لم يقرر ما لم يكن قد صلى ولو واحدة على التمام اي صلوة واحدة
 رياحية الا انه لا يشترط اكتمالها بل يكفي الركوع في ان السعة ^{قوله}
 فان التمام افضل منها في الصلوة خاصية ^{قوله} وناسيا عبادة
 الوقت المراد كونه ناسيا لوجوب العقر وكذا المراد بالجاهل ^{قوله} ولو سافر
 بعد الوقت قبل ان يصلي ان لم يمسك لانه يبلغ حد التمهيد بعد ان دخل
 وقت التروية وقد ادرك قدر فعلها مع شرها انما لم يتحقق صلواتها
 قبل ذلك اقل الواجب وفي العود يمكن ادراك ركعة بالشرائط
 فيجب التمام اداء مع الاخلاص والقبض وكذا ^{قوله} ولو نوي في غير
 بلده اقامة عشرة ايام ان لم يفرج الى اقل ما زاد للعود والاقامة

لم يقصر ابداً انوي المسافر العشرة ينبغي ان يكون قد صلى النعم ولو
 صلوة واحدة ثم فرج الى اقل من ذلك بحيث يبلغ حد الترخف
 فان كان عازماً على العود والاقامة عشرة مستأنفة اتم في
 جميع حالاته وان عزم على المغادرة قصر ما كلفه ودان عزمه على العود
 من دون الاقامة قصر في جميعه وفي ذهابه المصنف وجهاً فيهما
 الا انهم ولو ذهل حين خروجه او تردد في وجهيهما وانما من ذهابه
 موصوفه فاحتمل قوي **قوله** فلا زكاة على الطفل ولا على المجنون
 مطلقاً على رأي المراءد انه لا يتعلق الوجوب بالهما فيسقط
 بولييهما على الاصح اذ لا يقصر الوجوب عليهما كمال فن العبارة
 ضرب من التجوز واداء بالطلاق التخييم الذي من اموالهما
 وغيره وقال الشيخان لا تجب في غلتهما وموالبتهما الاصح الاول
قوله ولو اجر لنفسه وكان ولياً عليه كان الرجوع والزكاة المتبعة
 عليه ان كان الولي اباً لم يشترط ملائمة في جواز اقتراضه مال الولد
 بخلاف ما عدا **قوله** ولو فقه احدكم ان صاعداً والرجوع لهما
 ولا زكاة اي لو فقه وصف الولاية او الملاءمة في غير الاب
 والاجر لنفسه بخلافه مال الطفل لم عليه وبغية كعدوانه او غمها
 ولان يده يرضاهن وحج فان حصل ربح نظر في ان اشترى بالزكاة
 وقع له فيكون الرجوع له والزكاة عليه وان اشترى بالبيع فانه
 فان اجازة الولي الطفل وقع في وجهه **قوله** استحباب الزكاة

اداء المهر

في

بالولي

التي رة فان منحه بطل وينبغي ان يحل عدم اطلاق عدم الزكاة
 على هذا العلم والصورة ثمان لانه اما ان يكون ولياً عليه او
 ينبغي الوصفان او احدهما وعلى كل تقدير من التقديرات الاربعة
 فاما ان يجر لنفسه او للطفل **قوله** ولا زكاة على المملوك ولا الكتاب
 المشروط الذي لم يورده شيئاً وان ملكه مولاه وعلق بملكه لان
 ملكه غير تام **قوله** من نكح مئة الملك فلا يجرى الموصوب في المولى الا
 بعد القبض ولا الموصي به الا بعد القبول وبعد الوفاة اما الموصو
 قبل القبض فمظم اذ ليس بمملوك حج واما الموصي به قبل القبول
 بعد الموت فعلى القول بان قبول الوصية ناقض لا يثبت وعلى
 القول بانه كاشف من حصول الملك بالموت فتما مئة الملك
 متعقبة لا تنقضاء العلم به حج وكونه بيده على الملك او بيده وكيفية جزم
 والعين بعد القسمة والعقبان ايضا الا ان يقبض الا ما من ياتيه
 عن الغنم لاستقرار الملك حج وكونه في حكمه كمالك **قوله** ووزن الفيار
 حين البيع سواء كان الحيوان للبيوع او للمشتري او لهما **قوله**
 ولا الدين حتى يقبضه وان كان فافتره من جهة ملكه لا يقبض المردون
 ويختل بين المدبرين وبينهم فان امتناعه لا يفيض ملكه حج حتى لو تلقى
 ثمنه كما في مئة فوجب الزكاة بالكون الشرايط **قوله** وفي غيره اذ اهل الثنية
 عشر من حصولها في يده الا ان ايام الثنية عشر لا تحسب الكول
 ان في بطل اجزاء الكول الثنية من آخر ايامه ولا التقدير اي زكاة

ويجوز قرضا **قوله** فان دفع منها قرضا لا يفتى ان يكون هذا مفعلا
ما قبله **قوله** ولو استغنى بغير المدفوع جازا احتسابا بشرط ان
يكون بحيث لو دفع عوض الوضئ لا يفتى كرمثة السنة والا لا يفتى
الاحتساب بحد يكون غنيا كالوارثت قيمته مال الوضئ القيمة عن
قيمه وقت الوضئ انما عاكف لما وجب بالوضئ ولو زنة السنة **قوله**
ولو ارتد من فطرة استأنف ورثته اكله هذا اذا كان ذكرا
اما المرأة فكلما ردت عن غير فطرة علوا عتقت او اعلتها ما لها
في الثاوية وان نكح استأنف اكله عند استئناف السوم المراء
باعتها اطلاقا ما شيا مملوكا كاليمين والزرع حتى لو اشترى
مرعى كان مملوكا بخلاف ما لو اشترى ارضا لم يملك او اعطى الظالم شيئا
من الكلاء والبيع فانه لا يبعد مملوكا والمرجع صيرورتها مملوكا الى
العرف فلا عبرة بسوم في السنة بل في السنة **قوله** ان لا يكون
عوامل المرجع في ذلك العرف فلا عبرة بالسير في الزمان الكثير **قوله**
ثم ما ياتي واحد وعشرون فحق كل عشرين حقه وفي كل اربعين
واياحس بنت بيون وكذا الزاوية سوا ان احدها ان هذا القضا
ليس على منج القضا التي قبله وذلك لانه لو لم يحل محل الوضئ
ما ياتي واحد وعشرون بل كل اربعين او كل عشرين فاني في زيادة
لهذا الحد وانما ان الواحدة الزاوية على العشرين ليست من محل
الوضئ سواء اعتبرت محل الوضئ كل اربعين او كل عشرين **قوله**

منها فاني في زيادة لا اعتبارا بما ذكر ان القضا انما في عشر اكل كل اربعة
مخصوصة من مراتب العدد بشرط اعتبار هذا الامر الكلي بلوغ الابل
العدد المذكور وعلى هذا ما لو اجدت الزاوية شرط التفسير الكلي ليست
جزء من محل الوضئ فاني في زيادة لو تلفت بعد اكله بغير فطرته
لا يقطع من الوضئ شيئا وانما ان قوله فحق كل عشرين حقه الزاوية
تجيزه المكلف والابل الواجب عليه اعتبارا بما يكون استيعابه كثر
فحق ما ياتي واحد وعشرون فحق اربعين اربعين وفحق ثمانية عشرين
عشرين وفي ما ياتي واحد وعشرون فحق عشرين عشرين وفي ما ياتي
تجيزه **قوله** وفي البقر نصا بان عد نصا بان في السنة اربعة ثمانية يكون
اربعين وفيها تبعان والجمعة عد ثلثة شخصيات وان كل ثلثين
او كل اربعين **قوله** ثم ثلثا ياتي وواحدة وفيه اربع على رأي
سوال هذا هو الاصح وهذا سوال مشهور وهو انه اذا كان الواجب
في ثلثا ياتي وواحدة ما يجب في اربعين ياتي فاني في الزاوية
تكون مبرجة وجوابه ان الفائدة في الواجب فان محل الواجب مختلف
مثلا اذا بلغت ثلثا ياتي وواحدة فحل الاربع جميعا فاذا زادت
ثمانيا وتعين فالواجب كماله والزاوية مفعول الوضئ انما يكلف
اربعين واما اكله فحل الوضئ مجزئها وتبخر على ذلك
سقوط بعض الوضئ لو تلف من حلقها بغير فطرته وعدم تلف
من الزاوية وان لم يكن بغير فطرته **قوله** والاشاة المأخوذة من الكلب

من عشرين

وايهما ما ياتي كثر

او اذا كان على السرير ثلثة ارجاء
اربع فاني في زيادة في الفطره
الاخرى وان كان السور يبيع ثمانية حقه
ما يجب في ثلثين وواحدة فاني في زيادة

المراد بالسبح التكبري والبعل ما يشرب بعرفه والغدي بكبر العين
قوله المهلة ما المطر وقيل بالعكس ان سق بالغوب والدو الى الغوب
 يفتح الغين المجرى واسكان الراد المهلة الدلو الكبير والدو الى فتح
 والينه وهو دلاب موقوف **قوله** وما يله من مائة يدا ارج المكون
 من حقة السلطان والكاكرو ويزرو غيره المراد بالمكون ما يتركز كل سنة
 ولا يغير لا شق النهر والمراد بحقه السلطان ارج الارض الخرجية ادهم
 وانما يستثنى البذر اذا كان في كثر او لم يتعلق به الزكاة سابقا
 ولا يتقص الغصاب المكون المتأخرة عن يدو الصلاح فيزكي
 الباقي وان قل بخلاف السابقة عليه فانه يشترط بقا الغصاب
 بعد استنساخها **قوله** ولو سقي بها البذر الغلب المتغير اقلها ثوبا
 ونفعا لا قدر على الاقرب **قوله** ولو مات المديون بعد بدو الصلح
 اخرجت الزكاة وان ضاقت التركة عن الدين لا تعلقها بالدين **قوله**
 وقد استقر وجوبها قبل تعلق الدين بالتركة **قوله** ولو مات قبل
 صرفت في الدين ان استوعب التركة والا وجبت على الوارث
 اخرجها ان فضل الغصاب بعد تقييد الدين على جميع التركة انما
 يصرف في الدين مع الاستيعاب لا ما اذا قلنا ان التركة تجزى
 على حكم مال الميت فواضح وان قلنا ينتقل الى الوارث فيملك
 تمامه تعلق الدين بها تعلقه بالدين ويحمل قويا الوجوب مع السر اطلاقه

تعلق الدين

تعلق الدين بها اختلف من التعلق بالدين لان لو ارثت التركة
 بالدين بغيره ان المدينون وكيف تعلق الوجوب انما هو اذا بالغ
 الوارث الوارث اجد نصا بان يجوز اخذ من شرط السلامه اي يجوز
 اخذ من اساعى ليتصرف الى ملك قبل بلوغ ملك الاخراج
 ولو لم يكن سابع الاخراج المالك عد لا عارفا بغيرها وان شاء غيرها
 بنفسه ان احسن ما عاين للمسايط وخراته بالاحتياط في شرط
 لقرار اخذ من الدعة فلو تعلق بعض الثمرة بغير تعلق من المالك
 سقط من الزكاة بنسبة التعلق من الاصل وطريق معرفته الذي انقضى
قوله واجبا موصى وابتع الى ثوبه ويخرج من التمسك بالمال
 وجوب التقييد او اعتبار القيمة ولو كان عنده مستوفى ثلثون فزده
 ثلثون جابسة اخرج عن كل نوع يتبعها منه **قوله** ولو شهد عليه ان كان
 عليه ان لو شهد عليه عدلان بثبوت الكول وتجاوز الغصاب وهو م
 اخرج اثباته المقيمة والقرابة كيانا في وعاده وكذا ذلك مما يصير
 في حكم الاثبات اما النفي المطلق فلا **قوله** فما يستحب فيه الزكاة الخ
 فخرج لو ارثت من يلقه بغيره ثم بقيت عنده حولا تطلب بعنف ذلك
 ثم حولا لا فوجئ الذي يكتسب الزكاة منها انما يمنع الزكاة فيها
 بدون راس المال المدفوع عند الشراء فلو طلبت الحول انما يبرح فقل
 من الاول اني اجمع لعلوة اسمعيل بن عبد الملقن قال سئل عن
 الاعمى ان يكتسب الزكاة ويطلب به التجارة فربما يكتسب عندنا السنة
 والسنة يدر

الملك لا يدر
 انما لا يدر فبما انما يدر
 انما لا يدر فبما انما يدر
 انما لا يدر فبما انما يدر

على عليه زكوة فقال ان كنت تسبح فيه شيئا او تجدر رأس مالك فليس عليك
 فيه زكوة وان كنت انما ترعى فيه لملك لا قبل ولا ضيق فليس عليك
 زكوة حتى تصير ذميا او فقة فتركها السنة التي يخرج فيها **قوله**
 للكاكسب عند الملك اقر زبه عااواشتر به للقيمة حتى ان اراد
 به للكاكسب فاذا زكوة فيه وكذا العكس وان كان لا يملك من التوفيق
 لكنه قد صرح حكمه بعد ذلك **قوله** وانما يجب اذا بلغت محبة
 باحد التقدين نصا بهذا اذا كان المال موقوف اما لو كان
 نقدا فلا بد من اعتبار البلوغ بذلك التقدي نصا **قوله** ويخرج المال
 عن نصيب ان يبلغ نصا باوان لم ينفق اى وجب لم يورثهم او ذنابهم
 والاصح انشاء الزكوة عليه الا بعد القيمة لان الملك ضعيف الانشاء
 من حيث ان التوحيج وقاية ولو اس المال لا يمكن التفرق فيه مثل
 ذلك ولا يمكن الربح **قوله** الخيل الامانة السائمة مع الحول شرط
 فيها ايض ان لا يكون عملا على الاصح وان تخلص في ملك
 مختلف فرس ولو مع الشركة فلا شيء في بعض النسخ **قوله** ويجب
 على كل فرس عقيق ديناران وعن برزون دينار العقيق
 العوفي والبرزون يكبر اوله البهي والمراد به هنا ما بعد العقيق
 وان كان مجنبا وهو كرم الاب او موقفا وهو كرم الام **قوله** الخي
 المحرم والمال الغائب اذا دعا المال الغائب بعد سنتين فصاعدا يجب
 زكوة بسنة واما الحق المحرم كحلي الذهب للوقيل وكذا اهل المهر ان لا

وهذه

وحلية لها فقد قيل باستحباب الزكوة فيه وهو ضعيف وزكوة العارضة
 للمروية وليكن ان يربد المص باستحباب الزكوة فيه هذا المعنى **قوله**
 القمار المتخلف للماء يخرج الزكوة من حاصله لا يعتبر الحول منه
 ولا النقصان بل يخرج قدر ربع عشر الحاصل وان كان دمه **قوله**
 والمواضع قد يربهم وهم الكفار الذين يسمون بالهجرة وهذه الزكوة
 للاصحاب وقيل للمواضع اعلم من ذلك وهو قولي **قوله** وفي الرقاب
 وهم المكاتبون في دفع الهب يردون به مال كسبهم اذا اقر
 كسبهم وانفق الشدة فانهم يشترون من الزكوة ويعتقون والمرجع
 في الشدة الى العرف **قوله** او في غير شدة مع عدم المستحق المراد في
 الرقاب الذين هم معرف الزكوة مطلق العبيد وان لم يكونوا تحت شدة
 فانهم يشترون ويعتقون مع عدم المستحق **قوله** والعارمون وهم
 الذين عليهم الديون في غير مقصدة الاصح ان المجبول حلاله والذبي
 ان لا يعلم صرف المال الذي استدانه ويقر بما يعطى ويكون مقصدة
 الغارم كما عليه والنقصا عنه حيا او ميتا وان كان ممن تجب مقصدة
 ولا يعتبر اذنه وعلى شرط في النقصا وعن الميت فصور الزكوة فيه
 قولان افعها عدم الاشتراط لانفق الزكوة الى الوارث بالحدوث
 على الاظهر خلق الدين بها لا يمنع لبيته في الذمة وكالور من الخارج
 على دين مال غيره فانه لا يخرج بذلك عن الاستحقاق **قوله** وفي سائل
 وهو الهباد وكل مصححة تقرب كمال الى الله تعالى كسب القمار وعارة الخ

المكاتب من السيد وهو زاعط
 المكاتب مع الاذن وعدم قوله
 والعبيد تحت

في العبيد

الاستمال

وبغيرها هذا مع القولين في تفسير سبيل الله وقيل هو الجهاد فاحتمل
 ينفي ان يراد بالصلح والوثبات حال يكون لعين كبت والصلح
 والحساب والربط ومعرفة المحتاجين مع الكفاية ومنه جازي مكرام
 تكفي في الموتى مع اى جهة تكون ذلك **قوله** وابن السبيل وهو المقتطع
 به وان كان غنيا في بلده والضيف يرتبط اياه سنة من المشهورين
 الاصل ب ان ابن السبيل هو البعير زرع غير بلده مع حاجته وبخفة
 عادة الى الوصول الى بلده وان كان غنيا فيه فيعطى ما يكفي للوصول
 الى بلده ان اراد وان اراد بلدا آخر اعطى ما يكفي للوصول الى بلده
 ولو الى بلدة اخرى يدرى انشاء السفر بين السبيل فان كان
 فقيرا اعطى من سهم الفقراء لا من سهم ابن السبيل وبقيت الضيقة
 ما يقبض في ابن السبيل وكون سهمها **قوله** لا العدة على راي الامم
 عدم اشتراطها الا ان اعتبرت احوالها وكذا منه اعتبار رعي بناء الجبال
 لا يعطى الخصال للموتى دون غيرهم اى يعرف الزكوة اليهم دون
 الخصال للميتين ولا يجوز تسليمها استغناء لابل اليه ويهتم بما في من الهمم
 يعيا بما هم كالتام وكذا وينبغي كونه امينا **قوله** ان لا يكونوا ابيهم
 النفقة كالابوين وان علوا الاولاد وان نزلوا والنزول جهة المملوك
 من سهم الفقراء ويجوز ضرب غيرهم بشرط من المستحقين للزكوة ان لا يكونوا
 واجبي النفقة على الموضع اى عاقب اصل الاتفاق ويجوز صرف ما زاد
 على النفقة كما يحصل به التوسعة عادة على الاقرب وعلى نحو من وجبت

ويبين

قوله

نحو

نفقة على غيره من اولادها من غير الخطاب بالانفاق الظاهر في قول الفقهاء
 والمملوك نعم لو كان الزوج والسيد فقيرا جاز مع قول الزوجية
 ولو كانت الزوجية ناشرا فمن اعطى له تردد فاستثنى كالمعاد على
 النكاح وهذا كله اذا كان المدخول من سهم الفقراء والمساكين اما لو
 كان واجبا للنفقة عاذا او غنيا وكذا ذلك فلا كبت في الجواز
قوله وان لا يكون ناشيا الخ لا يجوز اعطار العاشق من الزكوة
 كلهم على حال الا اذا كان الراضع ناشيا او لم يجد الكفاية من انفسه
 ومن زكوة قبيلة وغيره فيعطى قدر الكفاية من الزكوة لا زكوة
 النفقة عليه براء متروكة ولو ترفع فقر الحاجة ان لم يرفع اليه المملوك
 به مؤنة النسوة عاذا جاز الدفع فان وجد كفى في انشاء النسوة
 امكن بوجوب استعانة سابق من الزكوة ولا يفتى انه اذا كان يعطى
 من انفسه الى ما نفي بايه من انفسه بانه فاقته **قوله** او اعطى
 مواهبهم المراد بالمواهي هبات من ائمة العاشق **قوله** ويختار الامام
 بين المعانة والجزاء ويقبض في الاجارة المعرفة بقدر العمل
 والجزاء ولو تفرقتهم اكله الامام من بيت المال او من باقي سهام
 ولو زاد من لياق المستحقين **قوله** والقادر على تكسب المؤنة الخ
 لاجته الى التعدي بالحنين والشفقة فان القادر على التكسب
 يعمل به لا يعطى وان لم يكن معه شيء كونه عاجزا يعطى ان كان ذا زوج
 على ثلثية **قوله** ويعطى صاحب دار السكنى ونحو الزكوة وميراثه

ين

الكبرية كالعبود لو احتاج مع النوس الى دابة اخرى مثلا كجلب العادة
 فكما النوس على الظاهر لو كان في شيء من هذه ففعله اما في العينة
 او القيمة لم يسايج في الزايد فلو كان في الدار دسعه حيث يكفيه بعضها
 استثنى له حاجة خاصة ولو كانت هذه الاشياء بنفسه لا يلبق
 بشئ استبدل بها ما يلبق به وحرف الباقي في مؤنثة **قوله** ولا يجب
 اعلامه انها زكوة بل يستحب التوصل اليه من يستحب من قبولها
 بعرفها اليه بمؤنثة **قوله** ولو ظهر عدم الاستحقاق ارجعت مع
 المكنته والافراعت ولا يملكها الاخذ لاشك انه اذا ظهر عدم
 استحقاق المدفع اليه لا يملكها وانه يجب ارجاعها متى اذا
 فقد ذلك بوجه من الوجوه فان ارجاها عن الدافع شرط
 يكون المدفع على الوجه الشرعي طاهر افلو لم يكن قد شال عن حال
 المدفع اليه ولو منتهى عن ولو ظهر عيبه لم يجر على حاله بخلاف
 غيره من واجبي النفع وفي الزوجه تردد **قوله** ولو صرف للمكاتب
 في غير الكتابة الخ ايضا يطعن في ذلك ان من ملك الزكوة لم ينفقها
 اليه بقرق منها بمشيه كالغفر او المساكين ومثلهم العاملون والموثقه
 ومن استحقها على وجه معين باعتبار محض لم يكن له التصرف فيها
 الا على ذلك الوجه فان صرف المكاتب ما اخذه في الكتابة والا
 يستبعد ان كان المدفع اليه من سهم الرقاب ولو فضل منه ما فضل
 فالعلم استعادتها وكذا القول في العام ودين السبيل وكذا الخاذاكي

الا انه لا يجب عليه رد النقص **قوله** ويجوز ان يعطى العام ما انفعه
 في المعصية من سهم الغنم هذا اذا كان فقيرا ورجح فلا جرم عليه
 المدفع اليه فيصرفه اين شئ وكذا القول في الخاذاكي ودين السبيل
 وكذا **قوله** وتستحب حملها الى العام ولو طلبتها وجب ولو رقت
 في الخم وارجعها على رأي الخلاف بينا في شئ من احد ما استجاب
 على الزكوة ابتدا الى العام وقال المفيد وجماعه يجب على العام
 الاستجاب لانه عبد الطلب فلا كلام في الوجوب والثاني اذا
 فرقتها لما لك بعد الطلب لهما انك لا تخرج الاصح **قوله** وان يطعن
 فيها ودفعه المراد انه اذا تفرع دفع الى الفقير اعتبر ان لا يكون
 دفع شئ منها بوجه غير غنية فلو وقع في غراته لا يستغنى
 به ثم دفع اليه ما يحصل به غنا وحيار ويمنع من الدفع بعد ذلك
قوله ويكره حملها عن بلده مع وجود المستحق فيه فان لم يوجد
 حملها مع الاذن ويجب في الحمل الاقتصار على اقرب موضع
 يوجد فيه المستحق **قوله** وتأخذ في الدفع مع المكنته فيقول لابد منها
 وبما تم ايضا ويجوز في الدروس انظاره الى افضل والافضل
 للتعليم ويجوز في الزكوة للشافعي ومختار الدروس لا يباين
 لكن حتى اريد التعليم فلا بد من دفع فقير الموهوبين واشترط
 في اقبالي ان لا لا ينفقها وموصى **قوله** ويستحب صرفها في بلد المال
 ولو كان غير بلده فلو دفعها في بلده صح بزيادة دفع من حال آخر من

الزكوة ص



غير نقل الا ان يلد المال افضل وشلا ما لو دفع من غير المال في غيره
 وبلد المال اما النقل فلا يجوز على حال صحيح وجود المستحق **قوله** وفي
 النقرة لا افضل طرفها في يده ولو يمنها من حاله في غير يده جاز
 ايضا بحيث لا يؤثر اقرارها عن وقتها **قوله** ويدعو الامام الى
 اقرارها فيها وهو بدعي راى بهما اموال صحيح وكذا الحكم في النفقة
قوله ويعطى ذوا الاسباب بكل سبب شي فاعلى هذا
 يعطى باعتبار الفقر فانه وباعتبار كل سبب من الاسباب
 ولو كان في ذمة غيره كان كافيا ان
 ينزل احد ما هذا من سببها **قوله** الاول ان
 من قوله وجب النية لا يمنع من النية في دونها
 لانها من عدم اقرارها بها فيعطى عنه دراهم او نصف دينار او قيمة احدى ما ولا زكاة
 غيره والاراد من قوله ولو كان بين زكاة النفقة من غيرهما من الاضامس **قوله** ويجب النية
 الدارعة غير المال انه عند الدفع الى المستحق او الامام او الى من اذن له ان يكون الدافع
 له كان دافع الزكاة عن
 المال كسليم او الامام او غير المال عاذا ان ينوي احدى هذا اثنى لما سبق من قوله
 من شتم من شتمه كسليم من وجب النية من الدافع لان ظاهره عدم اقرارها من غير
 احدى مما اذاعه عند **قوله** والاراد من قوله ولو كان الدافع غير المال كالحج انه اذا دفع
 الدافع او المال كسليم او الامام او غير المال كسليم او الامام او من يتوهم من ماله كسليم
 امام النية من احدى المثل الدافع عنه الدافع او المال كسليم عنه لان
 يد احدى كيد المال بل ينعى ان بقى لو اشتهى الفقير فافدا
 وصارت بيده عاذا ان ينوي في المال او من يتوهم تمامه وسلم

ان يد الامام واسما على كيد المستحق ولهذا يفتن زكاة تبعها
 احدى ما وتير اذمة الى لك وينبغي ان يكون النفقة المأمون
 زمان النفقة كذلك فيمكن نية المال كسليم او وكيله عند الدفع الى
 احدى من كفوف نية المال كسليم عند الدفع الى وكيله فلا يجرى **قوله**
 ولو نوي بعد الدفع اقبل الاجزاء كتحمل عود العطر في نوي
 الى الدافع سواء كان المال كسليم او غيره وكتمل عود الى لك
 ولا تحتمل الحكم على النفقة بين الدافع والاجزاء فاعده اذا تمت
 العين او تلفت مع علم القاض بانها وقعت بغير نية **قوله**
 ولو كان ان كان مال النية سالما الى الاخرى صح دفع
 على هذا الوجه لانها لا تدبر في النية الجمع على كل من التدبر
 والحاجة تدعو الى ذلك لانه لما كان المال تالفا لم يكن
 المخرج زكاة **قوله** ولو كان تالفا لم يكن المخرج زكاة لان كان
 مالى الغائب سالما فعهذه كونه اذ فله ووجه البطان حصول
 التدبر في نفس النية للتدبر في الزكاة والتالفة على سلكه
قوله ولو اخرج من احدى ما يد من غير تعيين صحيح سواء اقبلت
 او انتفى الا ان يحصل ضرر على الغير او يفسد القيمة وقت
 الاخراج والاعتبار بغير اهل جهة عدم الضرر والتورط فيعطى
 كما اختاره في البيان اقرب الى التبعول **قوله** ولو اخرج
 عن النية ان كان سالما فبان تالفا جاز النقل لا كيث

ين
 بن
 تدبر

في جواز مع وجود العيني وكذا مع علم القابض بالمال ولو غلبت
 أما مع التلف وعدم علمه بالمال فحينئذ تدور من انه غير ضامن كما
 بالتلف ومن ان ملكه لها انما هو على تقدير لم يحصل واعلم
 ان هذا التوزيع على جواز اخراج الزكاة عن المال الغائب
 ان كان سالما الا ان يريد ان يجعل سلامة شرط لاجراجه
 ولم يصح بذلك في النية وهذا هو المناسب لانه لو اخرج
 عن الغائب من غير شرط يجوز له الفعل المخرج لو بان
 تلفه منع تباين المخرج او علم القابض بكونها زكاة عن مال
 غائب ممكن ان يكون قد تلف **قوله** ولو مات من اتفق من
 الزكاة ولا وارث فميراثه للامام على رأي المشهور بين
 الاصحاب ان ارثه لارباب الزكاة مطلقا سواء الفقة وغيرهم
 وهو الصحيح **قوله** واجرة الكيل والوزن على المالك هذا هو
 الاصح لان عليه اعتبار الزكاة ولا تتم الا بذلك اما اجرة
 الكاتب والكاتب فانه على المالك من سهمه لان ذلك
 عليه واما اجرة المالك والشغل فمن الوسط ويحتمل ان يكون
 على المالك ان قبضها منه وان فعلها المالك الى عبد الامام
 فعلى المالك **قوله** ويشق وهم النعم في المنكف والمكلف المراد
 بالمنكف الموضع الظاهر البين كظاهر النعمة انه من جملهم
 صلب في غير النعم اما فيها فلا **قوله** يجب عند سؤال المالك

المالك

هذه القبيح الا ان رقت تلقى الوجوب بالملك ولا يتجوز اخراج
 حق على ما سياتي **قوله** اخراج صاع من الثواب ان لم يكن
 الغائب في عادة اصل ذلك القطر وان لم يكن بالنسبة الى المخرج
قوله وكذا يخرج عن الصنف اذا كان عنده قبل الملال هذا
 دخل في المعال بغيره لكن لخصه بالزكاة بشرط وجوب
 فطرته ان يكون عند المصنف المصنف في جزومن شهر رمضان
 متصلا ببلد الثواب ولا يشترط كونه عند الشهر كله ولا الشهر الاواخر
 ولا يلتزم من آخر الشهر ولا البلية الا بغيره على الاصح **قوله**
 ولو كان بعده استحب ما لم يصل العيد الخ بل ما لم يخرج وقت
 صلاته العيد ولعله مراد **قوله** وان كانه مشروطا بالثواب وجوبا
 عن المالك المشروط دون المطلق الذي لم يكد شيئا ويجوز
 الوجوب مطلقا الا ان يودي المطلق فيسقط منه ما حرم
قوله والا سقطت عنه وعن الورثة على رأي الخ وان لم تصلها
 قبل الملال وسقط الفقرة عنه اذا قلنا ان القبول غير العيب
 ظاهر لانه غير مالك وكذا استوفى ما عن الورثة اذا قلنا ان الزكاة
 على حكم مال الميت ولو قلنا ان القبول كاشف عن حصول المال
 امكن التور بعد الوجوب على واحد منهما لان الورثة لا يملك لهم ملكه
 وقت الوجوب لم يكن مملوكا والنساء انما يجب باجره بدو ولكن
 الحكم بالوجوب كالود لا يورث او ارثته وكذا بعد اقبل

المملوك ولم يعم الا بعد ان خرج الوقت فانه يجب عليه القضاء والوجوب
 اولى **قوله** وقبله يخط عن التركة لاعتق الوارث لان التركة
 ينتقل بالموت الى الوارث **قوله** ويخبر من الدين اربعة احوال
 مستندة الرواية والمراد الرطل المدنى فيكون ستة احوال
 بالوفاة والاصح اعتبار الصاع كغير الدين **قوله** فان خرج وقتها
 ومو وقت صلوة العيد وقد غلها افرجها وان يغلها وجب
 قضائها على رأي الاصح انه بعد فوج وقتها المذكور يجب قضائها
 بان يخرجها بنصف النضار سواء غلها ام لا كما انه اذا افرجها في
 الوقت وجبت نيته الا اذا **قوله** ويجوز مع عدمه ولا ضمان اذا
 كان الطريق غير محفوظ ولم يتجوز حمل الى قيمه في النقل فيلحق
 الى الابد وهو متاخر على ادائها الى التحقيق في الاقرب معنى
قوله ولا يعطى الفقير اقل من صاع الامع الاجتماع والعقود
 ظاهره ان ذلك على الوجوب والاصح الاستحباب **قوله**
 وفي الكفوف المأخوذة في دار الحرب او دار الاسلام وليس
 في دار الحرب او دار الاسلام عليه اثره وان لم ولو كان عليه سكة ان سلام تعلقه في هذه
 وعلى المستعدين اما العبارة اربع صور فان اكثر امانا يكون عليه اثر الاسلام
 ان يكون ص **قوله** بان يكون في سكة ما يدل على انه ضرب المسلمين كما في النسيء او
 بعض سلاطين الاسلام ولا يكون اصح التوثيق فيما عليه سكة الاسلام
 لم يصبه في بلاد الاسلام انه لعله والصورة التي ابقت لا اشكال

في انه يجب فيه الخمس ويحمل الباقي والنصاب في اكثر على ما في الرواية
 نصاب الزكاة وهو عشرة ون شقلا في النسيء وما يثبت في النسيء
 وفي غير النسيء ما يبلغ قيمته احد الاربعين واكثر الوارث يقع على المال
 المأخوذة في الارض كائنا ما كان واما المعدن ففي الرواية
 ان نصابه عشرة ون شقلا كما لو كوة ويحمل اعتبار ما يثبت درهم
 لانها قيمة العشرين شقلا في صدر الاسلام وليس ذلك البعيد **قوله**
 ولو كان في جميع ما عرفة البايع فان عرفة فهو له والا فله شري
 يجب اذا عرفة البايع علم عرفة ان يعرفه من قبله مرتبة بعد افرج
 فانه عرفه وان لم يعرفه احد منهم فهو للمشتري **قوله** وكذا
 لو اشترى فوجد فيها شيئا ولو اشترى بكملة فوجد فيها شيئا
 فهو له لو اجد من غير مرتبة فهو للمشتري او لو اشترى دابة
 فوجد في جوفها شيئا وجب تعريف البايع كما في اكثر الموهود
 في الارض المبيعة لسبق ثبوت اليد المقتضى للملك ولان
 النكحة انما في جوف الدابة من مال مالكها لاحالة عدم اتملاكها
 غير مال مالكها واما النكحة فانما في جوفها من البحر وهو على اصل
 الاباحة ولم يملكه الصالحين واما المأخوذة على ما في
 جوف النكحة اولان البايع يحتاج في ملكها الى نية التملك
 وهي متعينة ويكمل هذا الحكم في صورتي احدهما اذا كانت
 النكحة في ما محصور مملوك بحيث يكون ملكا فانه يملك

عنه

منه

للدانية انما ثبته اذا كان ما في بطنها عليه انما الاسلام وان
كانت في البحر فان النظم انما مال المسلم الا ان يقال ان ما فتح
سائر المسلم في البحر وارضه عنه بكل اخذه لكل واحد من
هذا القبيل **قوله** وفي القوم كالجواهر والدرر اذا بلغ ديارا
لا يشترط في القوم الا ان يكونوا قد ولدوا من حرارت
تعلق به وجوب الحسنى لكن يشترط ان لا يتكبر اعراضا وانما لا يلو
اخرج دون الدنيا ثم اعرض مدة ثم كبره القوم فانه لا يجب عليه
من اعتبار حصول الدنيا في المنافع وكذا القوم في المعدن
اما الكثر فانه فيعتبر في الواحد منهم النصاب وهو عشرون
دينارا وما مفيض عن النصاب من ذلك كله فهو داخل في الاخراج
كما يدخل فيه الاحتياط والاحتياش والارض المملوكة بالاجار
ونحو الاشجار وغير ذلك **قوله** ولو اخذ من البرشما بغير عوض
فلا حسنى اي لو اخذ شيئا من الجواهر والدرر بغير عوض فليس
فيها حسنى القوم نعم حسنى الارباح لانها داخل فيها **قوله**
وفيما تفضل عن مؤنة السنة والعبادة من الربايع التي رأت
والصناعات والذرعات يدخل في العيال كل حر عالم
وتوابعه وعليقه بذلك فتبذل الضيق وان كثرت والادبا
والمصانعات لاهل العلم والشر والفراغات والحقائق والتجربة
فيروز وشبهه ومؤنة الحج وغير ذلك مما يلحق المكاتب في عام الترخيع
المكتسب

والظاهر ان هذه المؤن كلها مستغنية عن الربح وان كان له
لما في آخره ويكمل ان يقسط على الربح وغيره من امواله بالنسبة
وهو احوط ويجب ان يراعى في المؤن اللاتي يكمل من غير ارض
فلا تقسم فان اسرف حجب عليه قدر الاسراف وان قدر حجب له
قدر التقيير **قوله** وفي ارضه الذي اذا اشترى من مسلم
الح الحر ادلهما ارض الرزاعة كما هو المتعارف ويخرج من حق القوم
عمولة ما عتبه بما يملك فيها وهي آثا والعرف ويتولى النية
بها الامام او الحاكم ولا يميز بين النية عن الكافر اذ لا تقع
العبادة عنه ولا معاملة مع احتمال ان يقال ان هذا القسم من العبادات
لا يكتسب الى النية لتفصيل الكافر للمسلم كقتلهما اذا كانا حيا
سنة مسلم وقد ظهرت ومنها ان لا يملك بيان لما بين يديه من قبل **قوله** وفيما لا
آه اليك من شئ هذا القسم ايضا ولا معرفة تعرفه من انما يكتسب باخراج
وكل حصة الباقي او المسمى في كل عام اذ يميز بين الحسنى على علم ذلك ارض الزايد
حسب غير الظن وفي معرف الزايد تروى ويقتضى ان يقصد بهما والحق
انه لم يكن في الخطوط والحدود قد انقضت وكان ما لم يكن فيه الحسنى في هذا الافراج
لا يكتسب وقد تروى من صور الخطوط بالاطعام عما ذكره الله صورا اخرى رابعة
وهي ان يسم الاكسب والتقدير وكما قد قلنا في ذلك **قوله** ولا يميز بين الحسنى
بل متى حصل وجب وجوبه بالقيمة التي في كونه وكما رز **قوله** وفيما لا يكتسب
الادوية بغير تاجر خسران او غيره الاول الحول جاز واما جاز فيها التاجر فان

وكيفه

وينبغي من الموان الزائدة والمجدة وطيفة من الامور التي تحدث حسبها ببلادهم
 لربها في اول الحول بحسب قدر كلفت الافراج الاول الحول وسميت غيره
 والمجدة في انشاء الحول كلمة بحسب بحيث يخرج المنة من الحول **قوله** وتلك
 قول مالك العار آه اسماؤا اختلفت مالك العار مستأجر لاني اكثر اذ اوجد
 المستاجر قريبا وادعاه كل منعه وهذا المستأجر والبيع لان اليد الاصلية على العار
 مالك اليد المستأجر وغيره في ضعيفة بالنسبة الى يد المالك وتلك المستأجر
 اذا اختلفت في قدره فان التول قول المستأجر لانه منكر الزيادة **قوله** وتلك التي
 والمالكين والبناء السبيل الى العاشقين المراد يكون لهم العاشقين انشاءهم
 انشاءهم في ما بينهم بالاب من نسب اليه بالام فقط لا يبيع **قوله** وتسمى
 الكفاية فالتعاقيل على عام والعترة عليه اي يجب على الامام فيه الاتهام الشك
 من الخس الجوزة وفي كل سنة على الاضناف الثلاثة من العاشقين اقدر
 كما تبين سنة فان فصل شيء فالتعاقيل له وان العو زشي وجب عليه بدل
 قدر العو من ماله وعلى كل ارض آه هذا اذا لم يكن لها ملكة سلم وعنده
 وحسنا بالملك وحقا بهم المراد ما كان يخص به ملك اهل الجوز او اهل
 منسبا من محترم المال فانه لم يملكه احدهم شي **قوله** وحسب من العاشقة
 ما شاء كان من الجوز والشرب المتوسع والمجارية كمنه او عا سيفة الفاجر
 وما شبيه ذلك **قوله** وعينه من فاعل غيره او انه هذا المستأجر من الجوز
 وبه رواية رسله وينه قول آخر فحسب ثم ان كان ظاهرا آه هذا بيان الكلام
 القول بالحق في حاله من غير ان كان الامام عليه السلام ظاهره في

الخس

الخس كله يعرف به على حسب ما يجله فان له حقا في نفسه لا يضاف لغيره
 وهو انما حصل من الكفاية **قوله** ويجب عليه الزمان فيما طالع عليه كما يجب
 غيره من الخس **قوله** وان كان غايبا سابع آه اي وان كان الامام
 غايبا فلم الخس ان ما في النكاح والمساكن والنفقة منه طالع له خاصة في
 الشبهة الامامية بشدت ذلك بالنسبة فان حقه ما داخل لها واشتق
 منها وجوب حقه حصص باقي الاضناف وهو عيني والمساكن وبنائها
 اسبيل الى العاشقين اليهم وفشرت النكاح بالحوار التي تسكن ثمانية عشر رطلا
 وان كان فيها الخس ولا يجب افراجه ويجوز وطول كما يملك النكاح وكذا
 شربته بالخس من ممر النساء وان كان مما يجب فيه الخس **قوله**
 يطلع حد صرف وفشرت المساكن بالشر من ارض الاموال وحقه ما
 فبينة من غير الزاوة ما على التول بعدم اختصاصه بها ما لا يجب افراج
 الخس منه وكذا وفشرت بالشر من ماله من الارواح وهذا التسوية والتميز
 على ما لا غاية فيه لانه اذا جازت المولى المستثناء من افراج وفشرت النكاح
 بشرة الاموال ثمن لا يخس ما لا يجب على المشتري منها او الخس منها
 او ايجد ولها ما وجب في انشاء الخس ولا يخل من النكاح سوى ما ذكر وعلى الامام
 في حال الغيبة كالموت والاحكام وغيره **قوله** وما غير ما يجب آه اي وما غير
 النكاح والمساكن والتميز فان حصص الاضناف الثلاثة بحسب حقه اليهم على
 اصح الاقوال وحصص الامام بحسب حقه كما لا يخفى احوال العياد لان على
 اليه ويجوز لمن له ابيه الحكم هو الغيبة المستخرج من الشرع والامر من قوله بالبناء

تسبيلات

تسبيلات

عنه الذي اعجابنا من الاضافات لشيء على غيره كقولنا بالشيء اذا
 مقرر بغيره من الحسن من كذا بتم كما يعرف عا اليهم لو كان قولا وهو مقرر
 غير اننا لم نكن لا كما لا نعرفه من حقهم انما هو بغيره في الدنيا به منه مع ما يحتاج اليه
 ذلك من الاحتياط والاجتهاد في جانبها المحاذية لم يزلوا يفتنون لها لبيان مقرر
 فلو استكمل من غيرهم في حرف حصة الامام الى الاضافات على الوجه المذكور
 او مقرر من ليس له اهل اليه كالمقرر في كل منهما من لستد بها **قوله** الصوم
 هو الامساك عن الطعام هذا تعريف للصوم الا انه يرد على طرده الامساك
 عن الامور المذكورة مع اليقظة آتاه على ما جعله حيثما سببا ما وجدنا
 بالحكم على قول ما قيل في المتن الاول من دفعه من قوله على غير المثال الى
 ذهاب الحجة الشرعية قد انما يتدفع به اذا كان جزاء من التبرع والعتبة
 جزاء التبرع انما يكون ما يستند اليه جزاء الحاقه بالبحث لانها من التبرع وهو
 بعيد ان يخرج من عادة التبرع حتى يتبين كونه عتبة قد لا يحسنه من قوله
 كعتبة كعتبة والاضابط وجوب كل من كل ما يجب به العمل **قوله** ومن
 معاودة التبرع بعد ابتداء التبرع انما هو ان الحجب اذا كان ناهيا عن العمل
 ونما تفتن سوا الليل ثم ان يمتد ثم نام ثم ان يمتد ثم نام قطعه من غير كان ذلك بطلان الصوم
 فوجب الامساك عنه ومنه ومنه التبرع بعد ابتداءه فيقطع الجزاء فان كانا متماثلين
 للصوم الا ان الاول يجب به التقاض والكتبة والواجب بالاجرة التقاض سببا
 فذكره في كلامه من تبرع **قوله** ومن ايجال العباد على الخلق الكرام والعتبة
 في العادة كعتبة التفتن والوقت الكثير والمفسد احياء الخلق ان لم تكن في اوله

الشيء

بان لا تحفظ عنه مع قدرته على الحفظ ولا يبعد الخلق الذين العتية اليه
 يتصل منه افراد وكذا انما يتدبر وحده اذا كان غليظا **قوله** ومن
 الاستسنا يجب ان يكون من الاستسنا وهو طلب الامساك بالعبث بغيره
 غير ما لا ينفذ الصوم الا بالامساك **قوله** ومن تعدى الى اخره بعبثا اذا جاز
 ناهيا لبيان الصوم **قوله** ومن الحنة انما هي الحنة من الحنة بالمعنى
 بها شيء على الاصح انما الحنة بالمعنى ناهيا مكره **قوله** لا يستعمل التفتن
 ناهيا يجب به التقاض خاصة قد عرفت ان الحنة بالمعنى لا يجب بها شيء
 وانما لا يجب بان الحنة اذا لم يتبع ما في منعه وصار في قضاء التفتن فان
 استعمله وجبت الحنة **قوله** وبالاختار الاجابة الغير انه لو كان الحنة بهذا
 عدلين التبرع عدم وجوب شيء اصله لانها حجة شرعية واخرى بالسند على الجواز
 من غير ما في الاصل الحنة على ما في عدم الظهور **قوله** وبالاختار
 مع الاضطرار بطلان كذا ان لم يكن كذا بغيره ان كان عدلا ولو كانا عدلين
 وجبت عليه كعتبة ومنه من قوله بغيره فان كعتبة تفتن بغيره من الامانة
 ومن التفتن وبشكل واشتد الاجابة والعدلين ان كان التفتن بعد وجوب شيء
 لم يشأ ول قد طلع بغيره **قوله** وبالاختار لا جازا بغيره بل البطلان ثم بغيره
 هذا اذا كان الاجابة لمن لا يجوز له التفتن في الوقت فان كان ممن يجوز له ذلك
 والجزء من ذلك على ما في غير بغيره عدلان ثم بان كذا فلا شيء على التفتن
 لم يكن ممن يجوز له التفتن في الوقت **قوله** ولا طاعة الموصى وحوال البطلان انما هي كالبطلان
 منها من غالب بل يحصل بها اتماما وحوال البطلان فتنه كمن يشكك عدم وجوب

الكفاية هنا ونسبني اني ان كان لا يعلم ان مثل هذه لا يجوز الاظهار وجوب
 عليه التقصير خاصة بناء على ان جامل الحكم لا يجب عليه الكفاية من قبل مرجعها
 علم ذلك واقدم على الاظهار ما تناسب لاصول المذهب وجوب الكفاية
 ونسبني ايضا ان لا يكون فرق بين علمه بعد ذلك بينا وبينه وبين استمراره
 لان الاصل عدم الدخول ولو بين ان كان قد دخل الليل ما شكك **قوله** ولو
 غنم لم ينظر قال السيد بطر اذ بينت بقاء التمسار ونسبني اني ان كان ذلك
 في موضع يعمل على النطق فلا وجه للاظهار وان كان العلم ممكن فلا وجه لعدم
 قوله **قوله** حكم المظهر حكم الماحل عاقي ضا والصوم وجوب التقصير والكفاية ولو لم يكن
 كفاية ابرئ منه الصوم ترسيا وانما وجوب التقصير فلا يتعلق به اطلاقا كان
 او موطئا **قوله** ويجزم وظن الدابة تحريم لا شك فيه وفتوى المصنف ان لا يفسد
 الصوم وفيه قوة وجوب التقصير والكفاية احصوا **قوله** والكذب آفة
 تحريم الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام وكذا على الناطق عليه السلام
 السلام واشهرته فيمنعه الصوم وغيره الا انه في الصوم كغيره فله الحق في الامس
 عدم وجوب شيء من التقصير والكفاية ولا سيما في الكفاية وهو غير عكس الرئيس
 منه مع نكاح البهائم وانما في الصوم الواجب على الكاشف والاحتفاء والكفاية
 على الاصح قوله كونه تقبيل آفة استثنى في الدرر بس من ذلك من لا يتحرك شهوة ولا
 به **قوله** بلا فيه غير بدني اوله وكسر ثانيا **قوله** حضوره الركنين في النحر
 كسر الحزم معروف ومثلت الكراهية بان فيه شبهة بالجرس **قوله** وانظر آفة
 هذا يستبين ان الامكن من عادة الامسا مثل ذلك فلو كان ذلك عادة لم

فتعد فعله وجوب عليه التقصير والكفاية ولا فرق في الحالين بين كونه المظهر
 اليها محله ومجرته **قوله** بخلاف منصفه العطرة والتداوي العصب عاقي
 اما منصفه العطرة فان دخل الماء جوف سبيلها لا يجب شيئا وان كانت
 العطرة متلا وفي رواية المنصفه العطرة التسليم تحتها التقصير اذا دخل الماء الجوف
 والعمل بها احوط وكذا المنصفه للتداوي لا يجب بدخول الماء سبيلها شيء على
 الوجه وانما المنصفه شيئا فيدخل بها الماء فالتقيد بالانصبه للبرودة وجوب
 التقصير ولو دخل الماء الجوف محبة وهذا كله اذا لم يتغير في التختف فان تغير عدا
 وجبت الكفاية في الجميع **قوله** ولو صب في عليل دواء فدخل جوفه فالتقيد
 على راسي الاصح انه لا يجب شيء والاصيل هو تقية الذكر **قوله** ومضغ العلك
 والطعام الحبيس وزق الطابرة اذا لم يتصل شيء من ذلك الاصل هو الجوف
 فان وصلت عمدانا لكفاية وان لم يتغير في وجوب التقصير لو كان ذلك
 بمضغ العلك ترد واما لو كان بالطعام الحبيس او زق الطابرة فانه لا شيء ولو
 وجد طعم العلك فابتلع لم يجب بذلك شيء لان الطعم قد يكون بالكسب الجاهل
 بالجملة **قوله** والحقة ملجأ مد على راسي هذا هو الاصح فان ذلك مكره **قوله**
 وبسبب الخشاء هذا اذا كانت من الجوف فاما كارت **قوله** ولو مضغ سبيلها
 امر لم قصد ابتلاع المسترسل من الدماغ من العضلات والاحص ان لا يظهروا الا
 اذا صار في فضاء النعم فابتلعوه **قوله** التقصير ما في من خرج الماء لعله
 في وجوب كفاية الجميع **قوله** ولو لا سبب احصوا **قوله** ولو كان عمدا او جهلا
 احصوا فعمل المنظر حيا بالكم في الحفاة بالعدا بدني وجوب التقصير والكفاية

والنقصان خاصة او عدم الاحتاق اهلل احوال ووجوب التعاضد في
الكفاية احوط وعبارة الكتاب محتملة والاكراه على الاضطرار
لا فرق بين ان يسلخ الاكراه عند الاجبار او لا حتى لو خذت او خاف مع جبر
سبيح بحت يسوغ الاضطرار فلا تعاضد وان كان الاضطرار التعاضد في غير
الاجبار **قوله** وناسي غسل الجنابة الشدة في نفسه المسئلة والعدم على هذا
المشهور والمعتد وكذا يجب التعاضد لعمدة الشئ العسل لولا ان يكون من وجوب
قوله ولو اضطر بالمجرم وجب الحجج هذا احد القولين وهو احوط **قوله** ولو
اكل عند الطهارة الاضطرار بالاكل سدا او طلع آه هذا المشهور لا يستدل به
وتعالى ان يتدل انه مستند للاضطرار لا للاضطرار في عدم وجوب الاضطرار
هذا شافعية كما لو استدل بالكل نسبيا لعدم نفي هذا مرجع الحكم من اجل الحكم
وقد بينا انه يجب عليه التعاضد خاصة والكفاية احوط وتكون ما يتبع ما في فيه
او وان التعاضد حين طلوع الفجر كان في فيه فابتنه بعد العلم بالطلوع والكتف
ان المنزلة بوجوبه تعالى رخصان بوجوب عدم فعله فخر آه وحال ذلك ان
بعض البعثة استعمل الحكم عند الاضطرار ولو ردت شتمه وانه لعدم الشبهة
بالاخذ والفتنة **قوله** وفي يوم مع الاختلاف ظاهر وان الكفاية لا يتكررها
ذلك والاصل التكرار بعد كل حال فكل التكفير او الواضحة المحسنة
اولا وتبعد ويكفي بتعدد الترخ والادخال ويشي ان يتكرر الاكل والشرب
بغير الاخذ **قوله** ولو اضطر ثم سقط التوضوء باقى التماسه فلا كفارة كما لو اضطر
ثم خاف او اضطر ثم اضطر الحسنة لا بد منه اما لو استأثر بالسبب باختياره فقل

يسقط الكفارة فيه تعلق واعلم ان في سقوط الكفارة في الموضعين خلافا
وعبارة هذه الصلة بطلح منها الفرق بينهما والفرق غير ظاهر والذي يقتضيه النظر عدم
وجوب شيء وان كان الاضطرار لعدم السقوط نظر الى انه مكلف فلا بد
من تعبد بغيره ولذا يثبت بالاضطرار قطعا **قوله** ويبرئ المتعد للاضطرار ان
على تقدير بعد التستر بغيره بغيره **قوله** فان عاود ما فعل قبل ان يتصل
في الرابع والكره لزوجه بالاجل يتحل منها الكفارة فيجب عليه كفارتان
وكذا يتحل منها التستر بغيره بغيره سواها ولا فرق بين الواحدة والمستترة
بها ولو اكرهته لم يتحل عنه شيئا وهو صحيح ولا شيء عليه ويشي ان يتصل
تكرره ما يجب ما يراه الحكم **قوله** ولو طهر عنه فسد صلاتها ايضا وكثرت
ويبرئ بغيره بغيره سواها ايضا ولو اكرهه من الاضطرار ثم طهرها وعثت فحق
به حكم الاكراه وبها حكم المتكلمين **قوله** وفي التحلل من الاجنبية الكراهية فلا يلزم
عدم التحلل فلا كفارة عليه منها ولا عليها ولا تنجز بغيره بغيره ان يتصل في تفرقة
ومثله المتدل في امته لو اكرهه **قوله** وتصح الحكي بالكلية من التمسك بالبيت لا فرق
في ذلك بين اثنى الكفارة ولا ينسب الى اذن الولي اما التكفير عن الحكي فلا بد
بحال ان كان صومارا ان كان غيره توفت على الاذن **قوله** كفى بالمستعين آه
انما يكون ذلك في رمضان دون التدرار المعين وشبهه على الاصح **قوله** فان زالت
آه هذا حكم الواجب اما المندوب فان تحلل الزينة فيه باقى الى ان يبقى للفرقة
متدار ما يجد به ما لا يخذل **قوله** ولا بد في كل يوم من رمضان من نية
على راي هذا هو الاصح ومال اكثر الاحباب ان يخرج للشدة كلمة بنية واحدة **قوله** ولا يفي

المستندة عليه بنسب طراى هذا هو الاصح واما الشرح في ذلك فصيام وانما يصوم
قوله ولا يصح في رمضان غيره فلهذا في غيره هذا حكم العام بانه من رمضان
اما الجاهل بكونه منه ثم يترك الحال وانما يصوم في غيره رمضان ثم يتبين الحال
سجد فترات الوقت فان الصوم يصح ويصح من رمضان ولا يترك الا في
على تقديره والندب ان لم يكن هذا احد المتولين واختاره المؤلف الا في
وهو قوله ولو تركت شئ من ذلك واجبا فمضى كونهما وانما هذا الحكم
وجبت الكفاية والظاهر ان هذا الاساس لا يثبت من السنة لانه عبادة وانما
لم يثبت صوما **قوله** فلهذا في انشاء النذر بنية الا ان دخل صوم طراى هذا
هو الاصح **قوله** ولو ترك الا في انشاء اذا كان يعلم ان الصوم في رمضان فانه يترك
بالجملان فلا يحتاج الى الاشكال اذا جدد بنية الا انشاء بعد بنية الصوم فاعتنا
جواز النذر من الصوم لانه غير رمضان ثم جدد بنية الصوم وهو
ايام السنة الا ما استثنى بنية الصوم الواجبة في السنة من انشاء في الواجب
وكذا الحرم من احصاف الحرم دون المكروه فانه لا يرد به هنا الحرم في قوله
لا مشايخ ذلك في العبادة لانهما قرينة فلا بد فيها من الرجحان وانما المراد بغيره
الاولى من كونه راجحا في سنة العدا يستند نذره **قوله** ولا يجب البسوس في غير
الاختلاف في التندوب ولو قبل الخروب كالمصلحة بخلافه في العمرة
قوله وايام البيض اي ايام الليالي البيض وهي ليلة الثلاثاء عشرا والاربعاء
والخميس عشر **قوله** ويوم القدير والمبايعة وهو ليلة النحر صلى الله عليه واله وسلم
ومبعثته ووجوه الارض يوم القدير هذا الثامن عشر من ذي الحجة ويوم

رتب من ثلثي الشهر من سنة

الاربع والعشرون من سنة على الشهر ويوم الكولد هو السابع عشر من رجب الاول
ويوم المبعث هو السابع والعشرون من رجب ويوم وجوه الارض
هو الخامس والعشرون من ذي الحجة **قوله** وعرفة من لا يصف من
العدا رآه هذا مبتدئ من حبيب عرفة وهو التاسع من ذي الحجة **قوله** وعاشورا
قرنا او ما يترد له فينا لانه من صوم الحسين عليه السلام وهو اسبغ اليه اسك بدون بنية
الصوم لان صومه مترد كما وردت به الرواية فيسحب الاسك في يوم الجمعة
الصوم في ثامن الاطوار وصومه شعار بني الحسين عليه السلام
قوله والحمد لله الى طعام ينبغي ان يكون ذلك اذا كان الداعي مؤمنا كما يجوز
الحديث ولا يشترط ان يكون الطعام محمولا لا جله **قوله** وايام التشريق ثلث
كانت في نكاحه ان حاجا او محترما او صاحب خرم هو ما كان في ثلثي مطلقا في
اليوم عشر والثامن عشر والثالث عشر من ذي الحجة **قوله** ونذر التعبدية
يحقق ذلك بانه يندر الصوم على تقدير الخطر بغير شكر الله او عدم فعل الطاعة
زجر اعم من فعله والكايتر هو النية فاذا قال ان تمكن من زمانة فندب الصوم وهو
يريد كونه الصوم شكرا على حصوله كان نذر تعبدية بخلاف ما قصد لزوم الصوم
لانه يترتب من الفعل فليس تعبدية وكذا النذر ان فعل الطاعة الثانية فليس عليه
صوم من غير ان يترتب الصوم من نذر التمسك من ذلك ونحوه بخلاف ما قصد به
الشكر على فعله **قوله** والتمت الصوم الفيت وهو ان ينوي الصوم حقا
فانه غير مشروع **قوله** والرمال وهو تأخير العشاء الى اخر الصوم والرمال
تتم ان احد مما اذ صوم يومين مع ليلتهما اثنا عشر يوما في العشاء والاصح

وهو الواجب وكلها محرم فان صوم الليل او جنته **قوله** والواجب ان يصوم في السنه الا انه
 المكثبه اذا نذر الصوم لم يتعد بالسنه اشع مثله فيه لا الصوم والواجب ان يصوم
 الواجب سنه اعاذ الله من ذلك بالسنه ما لا يتعد نذر لان الصوم في السنه
 مستحب منه فيعتقد نذره وانما منع من صوم السنه الذي لم يتعد بالسنه الا ان
 الوجوب قد ثبت له بدون القيد فانما منع في عدم تحريم الصوم الواجب سنه
قوله ومن يوجب الحاقه في كثير السنه المتروكه بعد التكاليف والعلم سنه
 وما في النعام عشر ايام في غير بلد **قوله** والواجب ان يصوم مع التفرغ في حق النذر
 بزيادة المرض ويطلب بغيره وان لم يزد ذلك الخوف حدوث المرض في
 اوجبه ويكتفي في ذلك بغيره وقول العارف وان كان غاسقا والضيف
 بدون اذن المضيف ذلك العكس **قوله** وانما نذر السنه ظاهره انه
 لا يتعد صوم السنه في السنه وهو قول بعض الاحباب فيمن الصوم في كل
 به ويمكن ان يكون اختياره هنا ولا ينافيه حكمه بانقطاع نذر الصوم المكثبه
 لان نذر الصوم المكثبه بالسنه والمختر يعتقد عند الاحباب حال الصوم في السنه انما
 فيه مخالفا وتساوي ان يتبدل متى قلنا ان صوم السنه لا يتعد كان فعلم انما تكليف
 يستقيم عدله في الحكم ومات **قوله** وكذا المرض اذا ابرأ الى بعد خطاره او
 بعد الزوال فلو يبرأ قبل الزوال وقبل الاخطار نوى الصوم وجوبه باجماع
 منه وكذا السنه في السفر **قوله** ويحجب عن السفر اذا طهرت في الاشياء او في
 يستحب الامساك لهدوء مطلقا من غير تشديد في جوارحه وعدمه ولكن في نذر
 العذر قبل الزوال او بعده لان هذه الاغراض او جوارحه في نذر في انظار مشيئة

صوم ذلك اليوم بخلاف السنه والرضى **قوله** والواجب ان يصوم في كل
 المكثبه على ما لا يزيد من وقت عليه ولا لا بد له على التخيير والترتيب والواجب
 بناء المقتضى **قوله** وانما الحظران والواجب ان يصوم في كل يوم من يومه
 ومرتبه على غير ذلك صوم جزاء الصبي مخير بينه وبين مثله من الشهر
 الاطعام على وجه القربى وكما انه السمين انما يتقبل النحر فينا الى صيام ثلثه
 ايام بعد التخيير من العتق والاطعام والكسوة **قوله** ويجب التقصا على المرأة
 سواء كانت روزه عن مقرة ام لا وسواء كان رجلا ام امرأة **قوله** ينقض
 الاول وكثر من كل يوم منه بد من طعام ومعرفة ذنوبه واجبا من سخط المكره
قوله ولو ابرأ منها وترك التقصا انما ذنبا به من جميع الاحباب انما ذنبا
 بعدم العزم على التقصا او العزم على عدمه والواجب من الاجتنان ان غير النما وانما
 الذي عرض له ما منع الصوم وهو على كلا من التذكير وليس عليه ان يراعي غير
 النما وان من عزم على التقصا وكان يبرأ اعتما والى سعة الوقت فلما تيقنا
 عرض له الى نزع او لا يتخير في هذا الحالة **قوله** وجب على وليه وهو الكبر الاول
 الذكور لو لم يكن الاكبر ماليا تعلق به وجوب التقصا عند البلوغ **قوله** مقتضى ايجاب
 وانما اتحد الزمان اي وان اتحد زمان قضائهم لعدم وجوب الترتيب في الصوم
 بخلاف الصلوة فلما يتقضى الواجب بالانفراج في زمان واحد **قوله**
 وصوم الكسوة واجب على الكفاية اي اليوم الذي لا يتعد في بعد التوزيع ولا يمكن التوزيع
 في الجميع الا كسوة كافي مسي والاوليا اثنتان والعاشرة من ثلثه واجب على
 الكفاية بالنسبة الى الاوليا مع ان الجميع في طهرين يتعدله ويستطير الخطا به يتعدله

البعض ولا يجب ان يكون له سبب مقدر الا ان حصل له ما لا
 بالواجب على الكفاية ولو كان الاثر الاثني لم يجب عليه ان يكون له الا
 اثني فلا قصار ولو كان له ذكر وانما وكان الاثر الاثني فعلق وجوب النفا
 بالولد المكرر وهذه الصورة مندرجة في العبادات فلا بد من اشتراطها والقول بوجوب
 الصدقة من كل يوم بدو من طعام مع صدق في قوله الشرح وجماعه وهو صواب
 ولو كان عليه شتران متبايعان صام الولي اشهدا وصدق آه الى جواب
 على الميت شتران متبايعان سواء كان في السنة او في غير السنة كما كان في
 حيزه تحريم الولي فان شترهما وان شترهما شتر او صدق في شتر من
 ترك الميت من كل يوم على يوم الاحد وقبله صوم الواجبين في السنين
 من صوم الخير الا ان صوم الخير وصدقه وسائر ما يقع من العبادات
 لا يوصف بالخير ولا بالشر في نفسه وانما يقع منه صوم كما قرنا بالحق
 في ذلك متوجها الى الولي ومن السخافة اذا منعت الافل ان وجبت
 فان اختلفت في قسنت هذا الحكم انما هو في العامين الواجبين زمانا زمانا
 اختلف بهما او باحدهما حيث كان او شغل الصبح حيث يجب خاصة في صومها
 وجوب القضاء او ما شغل الليل فلا اثر له في السنة الى صوم يوم الذي قبله ثم
 بعد غسل اليدين للصوم يوما وكذا البحث في غير رمضان انما يعتبر في صحة
 صوم رمضان من اقل السخافة وبغير صوم بتركه يعتبر في صوم غيره من
 ويجب بتركه من غير شتران بخلاف غسل الجنابة فيها اكره بتركه ولو ارجح فيها
 فيه اولى الميعان ثم صومه وان غير لا يستعد اي لو استنبط بعد اخر فوجد

نفسه جنبا وهو بر يد الصوم فان كان ذلك الصوم رمضان او غيره
 تحين ويحكم بالسند وشبهه ثم الصوم واجبا وان كان غير متعين ثم
 صومه كالسند المطلق والتسليم وبشبهه ان شاع الدلال بان
 يخرج صحيح بر من تو اطعمهم على الكذب وبشبهه اذ عدلين مطلعا
 على راي اس سوار كان في السماء علة او كانت فضيحة وسواها كان العلة
 من البلاء ومن خارجة وقبل مع الشك لا يتبين من البلاء الا ان يكون
 العدلان من خارجة وانما هو المستحارة كغيره والكفر في تحريم
 بخلاف الحبس كغيره ومنه ما اذا راي الدلال في موضع محظوظ
 من المواضع قربا منه عاودة تعلق به حكم تلك الرواية ولو علم الصوم وان
 لم يروه بخلاف المواضع البعيدة عنه فان لما حكم بانقضاء ما لم يره
 فيما لم يتحقق به وجوب غسله فلو سافر اذ هنا تنوع بالسنة الى السنية
 وصورة اذ راي الدلال في اول الشتر في موضع ثم سافر في موضع
 الموضع الى موضع بعيد عنه بعد المذكور ولم يكن قد راي الدلال فيه
 اول الشتر مطالبا للموضع الذي سافر منه ولم يره في ذلك الموضع
 روية البلاء الذي سافر منه استعمل في حكم البلاء الذي سافر اليه فاذا
 كان ممن يلزمه الا ان صام معهم يوم الحادي والثلاثين بالسنة الى صوم
 ولما خلس الزمن بان سافر من موضع لم يره فيه الدلال لم يتركه الى الموضع
 قد راي فيه تلك الليلة اشغل في يومه فاذا خلص صوم ثلثين كان له تسعة
 وعشرة في يومه فينظر معهم يوم الاثنين والا قضاء عليه اتفقا ولو اتفق

الشتر وما يجب من

في هذا العلم نقول شدة نظر الناس في العشرين يكون قد كمل الصوم ثمانية
 وعشرين يوما واما قضاء عليه فمذنا وجبت العامة او يجب عليه قضاء
 يوم واحد اشبه اي له اشبه او اشبهان ولم يزل يلازمه عدد من
 ويبلغ من مقدار اشبهان بعد تسعة وعشرين حجة وشدة رسل
 محمد بن الحسن بن ابي خالد من ابي عبد الله وروى الشهور اجمع
 نالا في العمل بالعدد ويحتمل ان يريد بالعدد وفيما عدا شعبان ما قضا اياه
 في رمضان تاما اياه وان يريد به عدد حجة من هلال شهر رمضان السنة
 الماضية وحرم يوم الخامس ورواية عمران بن ابي العزالي وبنك ابي الشيخ
 والمصنف في الخلاف والعمل في قولي وتبين بعض الاصحاب ما عدا الشهر
 الكبيسة في هذا وفيما يرم ويعد ستة ايام من هلال الشهر في عام السوا
 وهي عند بعضهم كل سنة من سنين كسنة وان يريد به عدد كل سنة من سنين وروا
 وان كان جازيا على الاصل لان الاصل عدم النقص الا ان العادة بخلافه
 عند الحنفية والحنابلة يسوقون آه من الحديث الذي لا يسم الا به ولا
 طريقا الا مع ضمانه في شهره فيصوم ابي بكر في رمضان ما ينقصه شهره
 فان طابق فلا بحث وكذا ان تاجر لم يقره بعد حصول سبب الجبر بخلاف
 ما اذا تقدم فبعد كل الصوم يجب فيه التسامح المراد الصوم الواجب
 في الاضحية الا ان يذبحه في شهره المراد فيه التذبح والذبح عن قبيح التسامح
 الصوم الجرد عنه وكذا الحسين في كل من الغيرة كمن كلفه قضاء رمضان في كل من
 الاب وكل من وطأه يستثنى من هذه الكلية بانه مريض فان

الكبيسة ان يكون
 في سنة من سنين
 في سنة من سنين

الاضحية في الاشهر فيما لوحظ الاستيفاء وان كان العذر وكذا
 قضاء رمضان وكذا في العامين والاشهر في الاشهر في العامين
 بل يجب البقاء فيه فيه فمذنا والعدد والاجماع ومنه انظر بالعيد
 خاصة في بدل الديني اي في الاشهر التي هي من جلة بدل الديني والماضي
 في الموضع المذكور خاصة في انظر في العيد استأنفت وان كان العذر
 وكذا لو كان الاضحية بالعيد بعد يوم فقط فانما من الصوم اصلا
 يستقر انه اي بحث لم يتغير على شي البتة ويقع من ذلك كيد بقوله اصلا
 قد عرفت في وجب وهو محتمل والشيخ والشيخة اذا قرأ وروى العكاس
 اما الشيخ والشيخة فانما الاجماع فيما التفصيل وهو انهما اذا لم يطيقا الصوم
 اصلا راسا بحث فوجبا عن حد التكليف بسقط عنها اداءه وقضاءه ولا
 كفارة وان اقامتا به شدة شديدة في قضاها كفارة به من كل يوم
 وانما وجوب القضاء عليها وهو قضاء الاكثر واما في العكاس فيهم
 اذ لو وهو لا يتردى صاحبها فانه ان شئ من بترئيه لم يجب الكفارة
 ولا القضاء ولو برأ على خلاف الغالب وان لم يكن ما يترى من بترئيه
 انظر وقضى الكفارة كغيره من الاعراض والحق في العذر ان يشرب الماء
 ما سبب الرمي لرواية عامر بن محمد والحاصل المقرب والموضع العلية
 الدين وروى العكاس الذي آه اما الحاصل المقرب وهي التي قرب زمان
 رضى عليها والموضع العلية الدين فانها انما يقرب في قضائها مع الصحة
 من كل يوم بها وانما قضاها على الولد فقط وانما اذا قضاها على اثنين كانا

يكن عاقي معناه من الاجارة وغيرها وصرح المصنف في التذكرة وكذا اشتباهه
 بالمتناهي كالجاء في النجاة وغيرهما لتمامه ذلك كالمصنف في الامكانات ولو
 اضطررنا الى منتهى جاز في الامكانات كالجاء الى ولا يجوز له ان يكون في مسلكه
 عليه لان ذلك من مقتضى الطاعات اذ كان الغرض به امر او مينا وجوز هذه
 الامور كلها لتمامها او فترلة او لا ويجوز عليه لتمامها او لا وجميع المذكورات
 بعده فان اضطررنا لتعيين نهارا وجانب فيه لتمامه ان كان متبينا لتمامه
 وجب كفاية خلف التدرج ان كان باليمين فاليمين كفاية خلف اليمين
 وان لم يكن التبعين شاملا لليمين باليمين وشبهه وشملت من ايام الامكانات
 المتدرب وكذا ان السامع فانه يجب تعيين وقت في مصادات
 الصوم نهارا او حجب الكفاية سواء بالجمع وغيره وكذا يجب الكفاية بالجمع
 بيلا وشبهه وهذا هو المعتقد في غير بعض الاحيان كان واهيا وكفاية
 على راسي غير المتعين ان كان مندوبا كالمصنف الاولين من الامكانات
 المتبعين به لا شئ في وقت وادلا يجب الامكانات بالشرع وان كان
 واجبا في بعض كالمصنف الاولين في التذكرة المطلق وحيث الكفاية بالجمع
 فيه لتمامها لا بغيره من مصادات الصوم ولو جاز في نهار رمضان
 نكفانا زمان وكذا التدرج المعين وما في معناه وفيه في المثلث با اذا
 تبين الامكانات وهو يتجه على ما افترقاه يجب ان يكون من وجب الامكانات
 وان لم يتبين دون ما اذا لم يجب لتمامه الغرض من الامكانات المتدرب

الان الاجابة مغلطة الان يكره ما فيه من عطف عليه ان يجب عليه مع
 ان كان نهارا اجبعت الواجب عليه مع مطلقا منها وان كان بيلا فانه
 وهذا هو المشهور بين المحققين قال في الدرر كس لا يحكم فيه بخلافه
 المعبر في يومه من مكة يوم القربة هذا افضل او مات الامور
 وان كان يومه من النيات المباح لان عمره مرفزة والتعارن كذلك الامور
 يترن بامرامه به في تحقيق الزمان اذا ساق السدى مع الامور من عند
 الامور با شعارة او تعليله بالنسبة مثلا ما سياتي في تحقيقه في الامور
 وانتم فرض من ما من مكة آية بل الامور فرض من ما من مكة
 اربعين ميلا من كل جانب والباقيان آية الامور بالآخر بها من
 كان بينه وبينها دون ثمانية واربعين ميلا من جانب الجوارب الاية
 ولم يدل كل آية بخلاف الاضطرار من جانب المنع في الامور
 المرأة الحبيص المانع لها من الخلط من العرة نظر الى مصداقها عاذا وتمامه
 الى مكة وكان حوزة الى عورات قبل مضي العادة فيعده ليرجى الى القرآن
 او الاخر اذ يحتمل العكس لمرحاضة من كل الحبيص بعد الاتيان بالفعال في كل
 كذا كذا الاتيان بالعودة المفردة في شيت معا جله سفر وقتها ما فيها
 الى التبع وان كان فرض القرآن او الاخر او المفردة ذلك من فرضه في
 واحد من هذين الرقعتين دون الآخر لا يجب ان لا يجرى العكس
 واحد من الرقعتين المرفوعة الاخر اختيارا والآخر حيث يكون ذلك المرفوع

لا يجب
 لا يجب

في الامور في المنع في وقتها
 لا يجب في وقتها في المنع

[illegible]

على وجه الاجاب طواف آخر يستتبع عدم اعتبار الطواف في التحليل لان التحليل يجرطواف
 العمرة وبعده يستتبع الاكثار في طواف العمرة بطواف لم يسن فيه ذلك وانما لكل
 امرأ ما نكح وكيفية يستقل للعمرة بعين آخر اجنبه وكيفية قلنا فاذا اتي بغيره
 انما في التحنن يجب ان لا يؤخره ذلك مع الحج من فرضه اذا كان التران او لا فزاد متغيرا
 عليه ولا يغيره في واحد من الاحجاب كلام في ذلك ودون المثلين به الله
 من كان في زمن من زل بكرة وآخرة فزاد عنها فانه لا ريبين ميلان كل جانب
 يلزمه حكم اعتبار ما فات الله حين لزوم الحج لانه ما لم يحنن فلهذا لا حاجة للرجوع
 الا ان لم لا يدرى ان توبوا الى حين لزوم الحج فحنن من حافوا مكة وان سبها
 لعدم الرجوع ووجه الكلي على ميقات احرى منه وجوب بان احرى فرضه من
 فذلك الميقات لعدم جواز مجاوزة الميقات الا حراما وبشأن فرض
 آية المجاوزة مكة اذا قام سنين بحيث لم يلزم الحج فيها فانه في الثالثة شغل
 فرضه الى مكة وبزعمه انه الحج قرأنا ما فرأوا ولا حاجة اليه الى الكمال السنة الثالثة
 في شيرت هذا الحكم وان كان كانت عبارة الكتابية تحضيه ذلك كانت اتمامه
 دون ذلك فلهذا على حكمه فلهذا اذا استلزم الحج فخرج الى الميقات الى الى
 ميقات ما سواها كالميقات بلده دام لا واهم عمرة التمتع منه هذا ان لم يكن
 نافع فخرج الى خارج الحرم فانه سقاه ذلك ولو بان كانا في غير شقة مطبقة
 ماوة احرى من مكة ووجه من كلام لم يترك الاستسقاء من بلده في ثبوت وجوب
 الحج عليه والاستسقاء هو الزاد والملاحة انما يستبرأ من الملاحة فين يتبرأ الى

قطع المسافة وحمل السرب هو بالسنين المعدلة بالشخ والكسر والاراء المعدلة
 السكة الطريق والراواة لا مانع من سلك الطريق ولو جازا الى الوجهة
 وتحتن جها بان يخلفها الذي يخرج منها ويخرجها المرافقة ويحتملها المخلو
 ويخرجها من قبل ما يمكنها فعله ويتولى ما سواه ولو كان الوجهة جها بان يخلفها
 كما يشار فيه من العبادات بفعل ما يمكنها فعله ويتولى ما سواه ولو كان الوجهة جها بان يخلفها
 من الوجهة الجاهل بفعل الذي او مبدا شجرة وانفق الكمال قبل المقتنين ^{في الوجهة}
 او قبل الشجرة او اياها ذلك من جهة الاسلام وان كان معلوما لا بد من باقية
 ويتم كونه من وجهتيه على وجه السبب المتكلمين من التمسك فيه وجها
 اذ بها العدم وبجزية التمسك ان كان متوقفا على الشجرة والافعال ان التمسك
 وكان متوقفا على الوجه الاول قبل الشجرة فانه اذا اتى بالتقضاء الا انه ذلك من جهة
 الاسلام بخلاف ما لو اتى بعد الشجرة فانه لا بد من وجه الاسلام متوقفا على التقضاء
 ومن وجه الزاد والراواة على سبب حاله وما يتوقف عليه من الزاد بها وما يذوقه
 مستطيع وان لم يرجع الى الكتاب على الزاد بالرجوع الى الكتاب ان سئل له بعد
 ما خرج الى الله ثم لم يجد له ما يذوقه والافعال ارجع اليه حصل بركتها في سببها
 وليسا له واجبه التمسك ان لا يشترط ولا يباح شيئا ولا اذارة ولا ضار وما كان
 خرسا كونه اذا كان على ذلك كله ولم يكن يتيسر له استبدال بها ما يثبت
 بجائزته في ما يخرج في ذلك من هذه المستثنات جاز عرف المال بها دون
 ولو وجد بالتمسك وجب لشرا وان كان آه الى لو وجد والراواة والافعال

في الحال ما لا بد منه كونه العيال اولهم يتنق لهم الشرا بعد سواه ما يذوقه
 التمسك وجب عليه الشرا من القدرة عليه وهذا هو الوجه القوي ولكن بشرط
 عدم الاجتفاف واشتغال العجز والمهرون لا يجب عليه آه لا فرق من ان
 يكون الدين موزعا او حاقا فاستثنى به فاعلم ان رفق الدين بدينه ولا
 يجد ما يتيسر ولا يجره حرف المال في الشرا وان شئ الا وان شئ
 تركه لكن لو لم يمسح فز شديدا لا يحل مثله قدم الشرا ولو بذل له الزاد
 وراحلة وموت فمما له وجب الي وجب الحج وهذا يستلزم ان كان التمسك
 وجه لازم كما لو نذر له ما لا يباح به او نذر له ما يمكنه من شرا اياها ليرد له لا يذوقه
 الوجهة فانه لا يجب التمسك ولو نذر من حج واطلق ثم بذله لمعين في وجب الحج
 نظر لانه لا يحق الا بالتمسك ولا يجب عليه الا كتب به الحج وكذا لو اوصى بال
 لمن حج فبذل له او اوصى له بتمسك الوجوب النظر له وجب ما استطاع به
 لم يجب التمسك الا لو يجب الا كتب به لا استطاع من الحج ولو استمر
 لعمله في الشرا بقدر الكفاية يجب ولا يجب التمسك الزاد اذا حصل التمسك
 وجب عليه شرا التمسك والاستطاعة لكن لا يجب ان يتبدل كافي التمسك
 والرجوع التمسك مستكسما لم يجره من جهة الاسلام الا مع الحال المستمرة
 التمسك هو الذي
 باهال المستمرة ان يستمر وجب الحج فموت بان يفي زمان يكتسبه في الحج وهو
 مستطيع فيعمل فانه يجب عليه الحج باي وجه كان ما شيا من كسبه وبان يفي

ان يكون التمسك واجبا عليه

الكن واجب الاقرض في الامان يكون منه ما لا يتصل منه من حاجته ما
يقتضيه الدين ولا يملك الدلالة وكذا العكس بقرينة اولي ادلى
ما لا يصدق في الطريق مع ثبوتها في الاستصحاب وجوب البذل في
عدم الضرر والاحتياج وموضع التزو وما اذا لم يكن قد اقرض فان كان
عروضه بعد وبعد الامور وجب البذل وله كان معضدا بالاعتقاد
واجب على الكسب بقرينة آخره من البحث ان المرضى الامان يكون قد سبق
استمراره في ذمته اولا وعلى التدبيرين ما مان يكون ما يوس من بئر
اولا وعلى التدبيرات ما مان متجاوزا ولا على كل تدبير ما مان يكون يحصل
له البذر قبل الموت او بعدت قبله فان سبق استمراره في ذمته فانظر
من كلام جرج من الاحتجاب انه لا تراعى في وجوب الاستنباط عليه وتخرج
والعلم بان وجوب الاستنباط انما هو مع اليأس من البراءة مع عدم تلاوه
راضح والامام يحق اليأس من البراءة المستطاعة منه حتى احدى التكاليف
وهو معلوم البطالة مع تلاوه الوجوب واذا ابرأ خلاف الغائب
خرج الشيخ والعلم بوجوب الاحتادة وهو الاصح ^{اولا بالبرهان} وجوب استنباط من وجوب
زوال العذر جاز وان لم يلزم اذ ابرأ فلا كلام في وجوب الحج مع الاستطاعة
فان مات بعد البراءة قبل الحج وجب الاستنجار منه وكذا المايوس من بئر
وان مات قبله فان استنباط المايوس فلا شيء والا حجت الاستنباط
بخلاف غير المايوس لعدم وجوب الحج عليه ولا الاستنباط منه كغيره

بجست کسینک خط المرحله اربعه دکان فی ذلک المرحله و ان یسبح
استراخ فی ذلک مکان المرحله یزید یا یسبح من بریه حتی وجوب الاستراخ
منه نزد زمان مات ولم یستراخ غلبت فی وجوب الاستراخ و ان یسبح
اوجاره من ان ملک وجوب الاستراخ لان ذلک من وجوب الاستراخ و ان یسبح
بدان المرحله و لو مات بعد الاستراخ ففی من الاصل من اقرب الامکان
و ان یسبح المرحله من وجوب علیها بعد الاستراخ و لیکن ان بریه یسبح
علیه الاستراخ لو مات بعد الاستراخ و الاصل البقی و اشمل و اقل ان
الغالب علی ان مات بعد ان یسبح زمانا بکثره فیه انشراح و الاشیان به
خط و جعت حصول علی المرحله و بعد خطه الاستراخ من الاستراخ فی
ذکره فجب الاستراخ علی ان مات قبل ذلک فیه بین عدم استراخ
الوجوب انما کان یجب الخط و قد کثرت عدده فیه فجب الاستراخ علی
من یسبح الوجوب انما کان یجب ادم فی اقرب المرحله الی مکة علیها
فولان و احیاء المرحله من الاستراخ و الاصل الاول یسبح من الاصل اربعه اوجاره
من اصل المرحله فیه مقدمه خط المرحله و الاصل یا و عزا کما یسبح و الاصل
منه اوجاره المرحله و قد اوجاره منوط بالعرف و ان یسبح فیه فجب الاستراخ
فی العاده و الاصل العدول للمکین من الاشیان علی الاشیان کالی ذلک البیت
و لو اشترک فی العطب یسبح هذا اذا لم یسبح الطریق فی اثنين فلو زاد
من اثنين فایسبح یسبح فیه فجب الاستراخ و العطب فیه فجب الاستراخ

هنا معنى ان ذلك كسب المال وبتك العرض والقبول والبيع وما جرى مجراها
 ولو مات آء اى لو مات الحاج بعد ذلك اجراه ما فعل بالسنة
 الحاج فلو كان الحج مستترا وجوز عليه لم يجب الاستحجار والطلاق السبابة شيئا
 ما اذا طلق الحلال بعد وحل الحرام ومات منه كمن اورد المعبد وادخل حلالا
 فيه اختلفت فتوى من اعتبر من غير الحرام وانما ليس بها ومع حصول الزنا
 يجب فان اهل البيت من غير من مضي زمان يحسن فيه البيع ما يستر
 في حصول الحج وقد سبق ما يدل على ذلك غير مرة والمخالف بعيد من
 افعال ركن لابد منه والركن مثل رتبة الاقوام والشبهة والطلاق لا يجرى
 الطلاق واليهيت منى والا كان الحج والتمتع ثلثة عشر الاقوام بعينه
 والشبهة وطوافها وسبعها ثم رتبة الاقوام والحج والشبهة والركن من فوات والركن
 بالشرط على وجه التحريم وطواف الحج وسيرة والترتيب والاقوال بالركن بالحج
 مبطل اذا كان عند الاستسوا ولا يشترط الحرام الا مع الحاجة الى الشترط كالاحكام
 وجرد الحرام في المرأة الا ان يحتاج الى ذلك طرف الكثرة على نفسها ولا ينفذ
 على وجهها ويحذر ذلك في لابد منها وجوده وبطلان وجوده ما يحتاج اليه في الزوجة
 ونفقة ان ترقى التبدل عليه وبدون ذلك لا يفتن للرجوع ولو ان
 الركن المتفق قدر العبد وكذا الزوج ولا ينفذ قدر احد مما بدون الاذن وكذا
 التبدل في الولد بالسببية الى الوالد ولو قدر كسبا وجب ويجب عليه في ذلك
 ثم مضاف العبد بشرط ان لا يترادى الشك في ولو اختلف في ذلك ثم لم يتفق

ان
 العبد
 لا يترادى
 الشك
 في
 ولو
 اختلف
 في
 ذلك
 ثم
 لم
 يتفق

في حقه حجة اذا اشق في موضع الشك ولو امكنه العبد سخطا في حقه مثلا فليكن له ان
 يعينه السببية وكذا اذا امكنه سلك البر فليكن له سلك البحر فليكن له سلك البحر
 في ذلك غير جائز ويجب على من يلبده ويستط بعد صلاته الطواف الشا
 ويشترط في السبب كمال العمل والاطمئنان وان لا يكون عليه حج واجب
 بهذا اذا كان تادرا على اداء البر لرجله في الحج فانه غير اصطاد فدر على السبابة
 لم يمنع ويشترط ايضا مدت السبب او غيره في الواجب خاصة وعدالة
 الاجرة للشيء ان حج التماسق نياية لا يصرح بل يفتى انه لا يبدل عليه ولا يترك
 اجبا به وكذا التبدل في العسلوة والصوم وغيرهما من البهاوات اذا
 استخرج لها وكالات واجبة وتظهر النفاية في ذلك لم يعلم من سنة النبي وكان
 ظاهر العدة مع منه بدول اجارة الحج ومعه ويشترط في الاجرة منه في الحج يفتى
 ان يكون عاملا بافعال الاحكام لا لاجارة صحيحة ويمكن من تعليلها بتفصيلها ولو لم يكن
 مع مشقة يدونه على كل فعل مغل وجب ايضا احده ما من ولا يلزم
 التسليد لمن يجره في تسليده وكذا يجب على كل حاج ويجب ايضا قدرته
 على الافعال على الوجه المعبر فلو كان رجلا لا يستطيع الطواف بحال لم يجر
 ولو كان لا يستطيع القيام في صفة الطواف في العتمة على وجهه وتعدى الزوجة
 مقصدا في بيته كل فعل واجب ويجب سخطا ولا يصرح في ذلك الا ان
 يكون ابا ذناب فانه يجره الحج عنه على الاقرب وفي الجدة لا بد واما
 قيل بجدة الحج عن غير الناصب الا ان يكون ابا والدة المنيح والاباوة المنيح

في الجدة لا بد
 واما
 قيل بجدة الحج

على ان هذا هو الوجه فان افعالهم قريبة من ربيست فغيرية ولا يخلف الحكم على
 الواجب والمندوب ولا في الطرف من الوجه الخاف فان كان المندوب
 عنه غايها او ربيها جازت النيابة والاستبعاد ان كان لم يكن من غير
 الاحرام ودخل الحرم بل كان ذلك وطريق الاستعادة فاقى من الاجرة بسيط
 بغيره على ما في محال الحج وقطع المسافة فاما بعد وادى البلد واستفاده ما
 قابل الخلف والاستسلام ذلك تعيين اجرة المثل للحج والاقية من السنة
 بسبب اجرة ما في الاجرة للحج وعجب ان ياتي بالمشروط بحسب الاجرة
 ان ياتي بالمشروط من الحج وقرآن واخره فلهذا بعد والى ما في غير ذلك
 بسبب اجرة الا ان يعلم ان المشروط غير متعين على المستأجر عنه وانما ياتي بالعدد
 الى الافضل في جيرة العدد من القرآن والاخره والى ما في غير ذلك
 بغيره ان يبعد الله عليه السلام واما العدد من الطريق المشروط الى طريق آخر
 فانما يتعلق بالطريق المشروط من ديني او ديني كزيارة او تجارة فخالف
 نقص من اجرة بسبب الشاوة ولو لم يكن الا الى عدد متعلق بالدين
 بالطريق خلاف ذلك العدد ولا يتحقق الا بالدين والا بطلاعه من
 على قدر وقت تقدير حج الدين بقا في سبق احد ما ولا يسلطه الشافعي
 ولو كان قد عاين حتى يشترط ان يكون الحجرة المتأخرة متبرعا بها ولا يجد النكاح
 ويجزئه من حيث استاجره عاينها الامم بخيرها في غير ذلك ولو امكنه من قابل
 واستبدت الاجرة في شئ من الاجارة وهذا كما هو مع تعيين زمان الحج في تلك

في كبره مشقة ما لا يقدرون على

السنة وهو من على ان الفرض هو التقضاء والتمسك به معتد به ولو كان
 بالعكس وهو الوجه فخالف ولا يخلف ذلك كانت الاجارة مطلقة لم يثبت
 النسخ بل يجب عليه التقضاء ثم ياتي بجدة الحج النيابة كذا اخذ رد المحتار في الامر بعد
 بناء على ان التمسك به معتد به والوجه عدم وجوبه في آخر سنة او ثلثا من السنة
 معتد به اما التقضاء لان ايها الحكم بكثرة معتد به في الاخر على ان الثمارة ان التقضاء
 هو المعتد به فلا شك ان هذا هو الوجه ولو امكنه على ما بالمدى ولا تقضاء عليه
 اي لا تقضاء عليه في السنة الاجارة وهذا واضح اذا اتعين الزمان او اتعنا
 تحتها عليه لان الاجارة اذا كانت مطلقة تسقط على من يحكم بالوجه ان الزمان
 ان اتعين ثلثت الاجارة واشتت التقضاء والامكان لكل منهما النسخ او ازاله
 المصلحة ولو اجمعت من المندوب ثم مثل التمسك لم يجر من احد ما على راي
 هذا هو الوجه وما في النسخ يجرى من المندوب وهو ضعيف ولو اجمعت
 متعلقة بكل واجب متعلق بالمال كالكسوة والخمس والبيع والكسوة بحسب قوله
 من اصل الزكاة ولا يترتب على وصية الميت وما لم يكن كذلك كالمسكنة واليهوم
 فانما يخرج من الثلث اذا اوصى بالميت فانه اوصى له واجب من التمسك على ما يجرى
 من اجرة الثلث لاني العادة كان قدر الاجرة نحو ثلثي الاصل وهذا يدور عليه
 من الثلث ما لا يدل يخرج وانما يثلث منه بثلث الثلث وسمى الثلث بالثلث
 الا انه اوصى بثلث الثلث منه بثلث الثلث وكذا لو لم يفرق
 ذلك ولو كان عليه حج واجب اوج او لم يفرق ما ياتي من الثلث والسنة

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account, mentioning various figures and events.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

۱۶

الحیث فی جلد اول کتابه
ص ۲۰۰

البريد
والبريدان جمع

اوصاف ووجوه زنا و التزنا و من شبهه و غيره **قوله** و من شبهه
 من غير ان يطلع به المستتر و المخرج لا يفصله **قوله** و من شبهه
 من خفت و غيره و يجوز عند الضرورة و يجب شئ من الظاهر على الاطلاق
قوله و ان كان اجتنابا و يجوز عند الضرورة و لا فرق في حرمان الا و كان
 بها كون الشبهة طيبه او رايه و عدمه **قوله** و ان كانه الشبهة و ان كانه سوءا
 كان حليبا او احرار و غيره مما لان كان تابا في العيت و لان قطع من البدن
 عند ضرورة كان عليه شئ **قوله** و افراخ الدم في ضرورية سوءا كان بالفسد و
 الخيانة او بالهلكة و السواك و غيره قطع الجرب و ان اذني يا
قوله و قطع الشجر و الخشب آه لطم قطع الاخرين دون البائسين كالحرق به
 الجماعة و كذا الفخذ المنكسر الذي هو في حكم المنابذ و لا يجوز قطع اضرار
 البائسين و يجوز قطع النابت في ملكه و كذا قطع غزو الخيل و كذا المعدن
 اللذان يميل عليهما الحالة ليست بها و الحالك كسر الاول البكرة العظيمة و كذا
 بنا مطلق البكرة **قوله** و من شبهه من حاله طيبه و غيره و لا يجوز
 منسجح حليبا بالبدن فانه يجوز شبهه ان كان له ازار لم يتردد و لا يجوز
 عند ثوب الا و ادم و لا رطب حليبا و غيره و يجوز لبس سراويل و كذا اللباس
 و لا يجوز لبس ما يشبه الخيط من الثياب المنسوجة و غيره و لا يجوز لبس ما يشبه
 كل من الخيط و الحرير و الاكثار و غيره الا ان يجمع بين لبس الخيط و ثوبه
 الوجه و جرح في الدر و لبس و كذا الخثرة فان دمج و استمرت كذا رمان و جيت

بكرت كراخ

اللباس و ما يشبهه و كذا

عليه واحدة و الا فاعلى و تجزئ تغلبه الراس و الوجه بالنسبة الى الاقدام لا
 الى نظر الا جانب فان الراس مودة قطعا و في الوجه اختلاف فيمنع الراس
قوله و انما و النساء و الفروج و كذا و ادم لا يشترط **قوله** و تغلبه الراس و الوجه
 يجوز ان تغلبه بالجل و شبهه باللم يجر فوق راسه **قوله** و يتقدم قول من يجمع
 العتق في الاحكام كمن لبس المرأة المطالبة بالتمكرك و كذا اذا اشدت ارجوا
 في و تقع عند النكاح حال الا و ادم او الاحكام تقدم قول من لا يجمع بينهما فان
 كان المدعى لزمك الرطب فاسئل قوله بيمينه فينتج النكاح فكل اوط
 و كذا من الزوج يتقنه اكراد و تنقته و المبيت عندا و غيرها و ليس لها المطالبة به ان
 لم يكن قبضه لانه استرجاعه مع القبض هذا اذا كان قبل الدخول اما بعده
 فطالب باطل الا ان يثبت من المبيت و هذا المشك مع جملها و كذا لا تطالب بالشفقة
 و المبيت و طبعها القيا و يثبت الزوجية فها و يثبتها و بين اسما و ما
 باقلم اذ لم يثبت الا ان كان و ان كان المرأة قد تم قولها بيمين
 و لم يزل و ادم و النساء و يجوز عليه و يجب المهر كذا و ان لم يزل **قوله** و كذا
 الا ما و ان قصد الشبهة و لم يقصد في حال الا و ادم حرم النكاح و لا يثبت
 العتق **قوله** و يتبين على النكاح اضطر على طعام فيرطب او غيرا و يتبين
 و جوب يا فجب الكفاية بدونه و يجوز يتبين من الرخصة انك تبتدع مطا فلو
 فعل اثم و لا كفاية في الطعام و غيره **قوله** و لا يبرر الطيب في الاضطرار

الزنا و ما يشبهه و كذا

العبادات تقوم على عدم جواز التمسك بها وليس كذلك بل يجوز التمسك بها
 والكرامة تستلزم من وجوبها وجوباً ويجوز ان يقع التسليم على ركنها
 الى طرف استقامته طاق لا يسبب وجوباً ويجوز ان يقع التسليم على ركنها
 بل الامم التحريم والحق لا يثبت على الامم تحريم خلاف ما لو كان مستثناة
 تحريم التسليم للزكاة واستغفار الراغبين بل الامم تحريم في النجاسة
 بدو هي الاصل في كل امر حسن من وجوبه ولا فرق بين المذنب والمسلم
 مشدداً للمصادق عليه السلام وفي نسخة جواز الامم تحريم للبدن
 البزيم المبرج ونسب العبادات البزيم في عدة احاديث الطعام والشراب
 من حكمه او وجوب ذلك على التحريم به الامم تحريم على ما في نسخة
 عشر يوم ما لم يدره الكفر من ثمانية عشر في الزجر بامسكال والخط
 عدد وان كان الاثنان بعدد وروا حوط والبرج جازم مشدداً على جوب
 سنة وما قد عليه السقوط ولا استبعاد وجوب ثمانية عشر ولو جاز من
 البذل وهو ثمانية عشر في وجوب مقدور من تارة وفي نسخة
 من صغار الابل الى في في النجاسة وبما هو الامم تحريم كبدل الكبرية
 في التمسك والتحريم وفي الشعب ولا ريب في ذلك الكلام في وجوب
 الشاة لكن على ما يدل بطلان لا يستغفر الله تعالى مع الجوز وقيل ان
 الحكم فيما كان في النجاسة فيتم

الحنفية ليسوا بواجب
 في النجاسة

ان ونب القصة بذلك اه وهذا هو الصحيح وفي كرم النعم لكل سفينة مكره
 من الاصل ان حركة العرج في العاقر من المكره من العبد من الابل وروا في بعض
 فاسدا او كان الفرج مما او كاش سوا فلا شيء عليه صرحوا بذلك والارسل
 قوله الابل في الاناث بعدده اي الاناث بعدد البقيض اما الفرج فكل من
 ما جرت به العادة فان جرح الممعه مكره لكل من كان له صريح اليه
 وغيره من ردت الرواية واعلم ان الخلاف في ان الابل الى السنة في
 الحرة اما هو في كفارة قتل النعامة والبقرة والفضي دما في حكمه واما بالانثام
 فانما على الركب لحي له وقد راعى المصنف ان يترك الابل في السنة الاول
 ما د وفيما بعده فمقول فان في الابل في الركب واعلم ان الحاشية
 في كون الابل في الركب والحرة اما هو في كفارة صوم ثمانية عشر في
 النعامة وتسوي في البقرة والبزيم وروا في الفضل وكفه اما بعد انهم
 فانه ركب على الابل الى السنة لحي له وفي كرم النعم والنعامة لكل
 سفينة من من النعم ان حركة القبح هو اكل والحي من مائة ثمانية
 يكون فاعلا ووجوبها سواء القولين وعلى سوال باقي فان في كل سفينة
 النعم قتل من وجب عن كل سفينة اه والامم انه يطعم عشر من
 فان جرح صام ثمانية ايام ولم تذكره في قدر الطعام هنا والظاهر ان كل من
 به واعلم ان هذه الحصة لسانه في الحصر من ثمانية عشر في الحرة واثاني على
 الركب والساق لسانه في الحصر وفي الجاهم وهو كل مطوق

قد ذكر العقباء الحرام توفيقاً والظن أنها توفيقاً عند أهل اللغة اذ ما نقله
 المكشي وهو كل مطوق واقصر على المقصود منها والكتاب ما يدرى له الماد
 قد فعل في المطوق الحيل ويصل في الثاني الثماني والاربعين والواحد
 والواحد والستين والقطا ومعنى سدره انما هو ان صورته ومعنى سدره انما هو ان صورته
 ولا ما قد سفاوه فطره فطره كما لو كان النقص وكان الثاني اوف بغير
 العلم وكيف كان فان الحيل كفاؤه منته فلا بد من احواله وكذا القطار
 وكل من خرج على سواها لم يكن من اولاد النصارى ماله اربعة اشهر فصاعداً
 الحرام وغيره وعلى الحيل في الحرم لكل حرام درهم لورود النقص على ذلك
 والطلاق الاصيل الحكم به واحاط الحرام في المذكور والمستحق وحرم اكثر
 الاخر من من الدرهم والقيمة نظر الى ان النقص بالدرهم كذا ان يكون مستنداً
 الى ان العتمة كانت درهما قلت افراده الدرهم مطلقاً فكل فان من قبل
 صدرا لعل في غير الحرم يدره قيمة السوقه بالفضة ما عتقت فكيف تخرير النقص
 في الحرم وعلى الحيل في الحرم الى قوله لكن بفضة ربع مائة اذ اقام يحرك النقص
 فان يحرك كفاؤه النقص وهي نصف درهم وبشر بغيره حرام الحرم علف
 الحام لكن العلف في صحيح به في الدرهم وسن وهو في بعض الاخبار وفيه
 احسن افراده مطلق العلف لان في بعض الاخبار بغيره حرام الحرم
 بما وبقيتها العتمة وبين الصدقة بما وما قد اهلكك فصاحبه كما في ان
 انما سكا والظن ان كل حرام وقيل الى الحرم فهو حر وفي كل من القطار والحيل

والدرهم حيل عظم اي عظيم قدر عظم السحر والمراد انه قد ان دعت نظامه
 ورعته وان لم يكن قد حصل وهو ماله اربعة اشهر ونظام العصى فصاعداً
 انما سكا موضع السؤال المطوق به وما صدر ان في من كل واحدة من هذه
 بعد تحرك النقص حياضاً من العتمة وهي ما من شأنها ان يكون حياضاً فكيف
 يجب في فرج البصيرة في حق الظاهر من ذلك في الدرهم وسما
 على ارادة من الحيل من الحيل ومن سببه جدا وعلى وجوب الحيل في
 الظاهر بطريق اولي ويجوز يكون خلاف الباطن او على النقص في الحيل
 وروايع الاسكال بانها اشهر حياضات على الفرق من القطار كذا
 والكسبي ولما قد لقي بالاحكام بعد شئت مداركها ما قد على القول
 بان في العتمة من صدرا العتمة كما احضاره الحرام في غير هذا الكتاب وان
 سيد لا يجوز من قوة واعلم ان هذه الكفاية سعلت بالجرم كبريت
 سوى الحرام فان كفاؤه الحرم في الحرم او الحيل فيه فسد في كفاية وفي كل
 من العتمة والعتمة السرايع حدي من اولاد المعامل اربعة اشهر
 قال الشيخان وانما دريس كذا ما بينهما وهو ريب وفي كل
 من العتمة والعتمة الصوة من طعام ذلك ما بينهما ذكره المصنف
 والصواب العتمة يعرفون كما نفس عليه اهل اللغة وصرح في الصحيح بان
 التوق فيه من خراجات العام والصوة عتمة صغر والطلاق الطعام
 منها دل الخطه وغيره وفي من الجراوه كذا اي كذا من طعام ونجس

مرة ومرة خمر واحدة وكذا انقلبهما عن حده وكذا يحب في مطلق
 اولى وفي كراهة او شدة يمكن ان يراد بالكثرة قضاء عدو وهو اولى
 لانه اولى مراتب الكثرة وبعض الاخيار قد يمكن جديده اياه ولكن رده اسهل
 العرف كراهة حرم العرفه ولو خرج عن الجرح فلا شئ المراد ان شئ كثيرا
 وكل لا يقدر بعدد في مطلقه وكذا السوص اي لا يقدر بعدد شرعا
 من الخوانات والبسوص فقه العجم السوص منوم علقن عا ريقن وهذا اذا
 كان القابل مجلاني الحرم او حرم في الخلق والامضا عفت الفذراع اجنبا
 ومع سونغ البده نفي النضا عفت اشكال ويجوز عتده اي يجوز ان يفتى
 بغير الصبح والما على الركوة والاثوة فتعدى المصنف والاشي بالركوة
 واما فداء الاشئ بالركوة فتعدى اشئ بالشئ والجاءه فخص ما في هذا القدر من
 النفي لع لا يقدح في المأثم وهو قريب واما فداء المصنف بالمصنف فلهذا
 في السب فلا يجرى المأثم عن المأثم وكذا في الجور المصنف عن الجور البسار و
 بالعكس وكذا العج احدى المدن او الرطلين عن العج الاقوى على ما صرح
 في التجزئة السعادت فان تعدد قوم الجوا حصا الحكم واضع في موضع
 مقد في باعته امان في حوا البعوه الحشمة مثل حبس الطعام او الصيام عند تعدد
 الحامل فخص ذلك ولا يعمم الجوارف الاقارب واما بعدد بعدد
 الاعاف اما الحكم الاول فلان الواجب هو المثل في دام لا يبريد الاقارب
 فلا حاجة الى التعدد الى العجم انما يحتاج اليها عند ارادة الاقارب كسبر

الفتاوى اما لا يقدر شرعا بعدد الواجب فيه العتمة فانها ثبت في
 الخناس في معتبر قدره ولا كفارة في السباع سونغ من اطلاقه فم حرم
 فعل الصيد وانه الحيوان المحس ان كل سباع كلها حرم وان لم يكن فيه
 كفارة ولكن قوله المصن والجماع لو ادخل شيئا من السباع الى الحرم سيرا جاز
 اياه لودق بانها لا يبعد صيدا ولا الحيوان من ومنى وان شئ الى قوله
 اذ لم يصدق الاسم فليس ان اذ لم يصدق على اسم اعتبر امنا في مصنف
 فان امتنع كان صيدا والاقلا والبرعوت اشئ المصنف في الذكر والفتى
 يتوهم منه ولم يصب في الذكر وسش ولا نفي على حرمه الا ان الحرم احوط
 دوى الحداة حداة كمنه طائر معروف واحد مجزوء كمن ومن
 الواز السوء والرمه والذئ في رواه من من عا ريقن الى عداه عم وادم
 البواب والحداة ريب عن ظهر منك وفي اقوى وصدق التراسم
 ما من البرا من شعور جواز قتلها الا ان بعض الرعي اليه وتقصي ان رعي
 الحداة انما هو عن ظهر غيره لان في اول الاول في ابن مثل الدواب كلها
 الا ان في اه فاما التوايب فتقصي الثامنة جواز رعيه مطلقا ومعنى نهيد
 للفراب بالحرم الدمر سونغ الفواست الخنس اما الخنس فانه حرم لا يبعد
 من الفواست ولم اجده المصنف به نعم قد شئنا التشبيه في حريمه رعي
 الحداة بكونه عن غيره كافي البرايه واخراج القاري والبراي
 من مكة لا قتلها ولكنها يجوز اوجها على قطع اما الحرم فم الجواز وجه

والجواز قوي ويحتمل ان يكون المراد من تحريم قتلها واكلها تحريم ذلك بغير قبل
 الاخراج فلا يحرم بعده ويحتمل التحريم مطلقا وان الذي يجوز ان يكون الاخراج
 وفي هذا بعد لان افعالها كلها غير الحرامات التي لا مانع من اكلها
 ولو اكل بسوءه يدعى العسل وحينئذ ما اكل اي لو قتل صدرا او اكله فله فدا
 للعسل ويقتضي ما اكله بالقيمة والاصح وجوب فدا او لكل النصف من اكله
 ولو لم يوتر ارم فدا في اي اذا قطع بغيره فدا وهذا اذا لم يوتر فيه ارم
 او والاشتمال بها ولو حرمه ثم باه سبوا في بيع القيمة على الاصح وجوب الارش
 وسار بسبب الطلوع وما دونه البين هذا اذا كان حرما في الحرم يرد
 عن الحرم ولو كان في غير الحرم فله نفس الاكل وجوب الدم على الحرم في
 الحلي والقيمة على الحلي في الحرم وفي هذا الاشتمال قوله طاهر فان نضاجه
 ليس نصفين وجوب الدم مع القول باحدما والقيمة بالاقوى
 نظير على الارض قدم وميتان اي لو ضرب احدهما في الحرم فله على الارض فله
 ارمه دم وميتان ولا تعدل الحكم الى غير الطير فله نفس ذلك في غير الحرم ثم تعد
 والغداة وتزول بالاعوام ما يمكن من الضر ومعه وفي ما كان ما عتبه
 عادة فان ملكه لا يزول عنه فلو لم يستد صحن ولو استمر عدم الارسال
 الاعطال لم يحس الارسال بعد نزول المقتضى وهذا اذا لم يدخل القيمة الحرم
 فان ادخل الحرم ثم اوجبه منه وجب اعادته اليه لرد اية فان طفت فله
 صاعه ولو اعلت على حمام الحرم وجوز مقتضى صحن بالملك اخاه يثبه

والبيع على البقرة بدمه ان كان حرما النقص كونه حرما يخرج الحلي وخصص
 حمام الحرم بالذكر فهو كونه في الحرم لانه في غيره الحرم لا ينفق من حمام الحرم
 وغيره عند جمع الا ان يواجب ان يكون من هذا مضافا ومقتضى المقام ان
 المعلن ان كان حرما في الحرم وجب عليه الفداء والقيمة وان كان حرما في
 غير الحرم فله العدا فدا وان كان حرما في الحرم فله القيمة فدا وكذا ان
 احدهما ان في الرد اية انه اذا كان الاعلاق قبل الاورام فله لكل درهم
 وكل فسخ نصف درهم وكل سفد ربع درهم وان كان بعده فله نصف درهم
 وللبيع حبل والنصف درهم وسرهما شكل فاما ان ترلت على كون الاعلاق
 في الحرم فدا من نضاجه او في غيره نرم من حمام الحرم في الحلي على وجه
 لا يتقون به الثاني ان طير الرد اية العنق في نفس الاعلاق كالانثى
 الا ان يتكلم وهو قول لبعض الاصحاب وفي العبارة جعل من طائر العنق الى السكك
 والادوية ان الاعلاق كالاعلاف الا ان يبيع في دهم سبعة كالأرنب الضئيل
 وجعل حاله ولا ينفق في ذلك بين حمام الحرم وغيره فوسم ولو نوح حمام
 الحرم فشا وان لم يرح فحق كل واحدة شاه اي لو نوح حمام الحرم فشا
 بكل الى مستقره من الحرم فشا عن الجمع والافق كل واحدة شاه مستقر
 المستقر في اذ انما الحلي في الحرم فلو كان حرما في الحرم ففي وجوب الفداء
 والقيمة مع العود ولا معه فلو كان حرما في الحلي فحقل عدم وجوب شيء
 لعدم النقص ويحتمل القيمة لانه فدا الاعلاف في فدا به فحقل بغيره بين

عوده وعدمه فله نظر وهل يتبدى الحكم غير الحرام فيه نظر ولا ينعى لما صح
 في هذا الباب بل كلما كلف من الحرام ذكرها ان لبه في رسالته وتبين الحرام
 ولو توجاه واحد فرجعت ففي حكمها تردد وليس بعيد عدم وجوب شي
 بها ولو اوقد جاهد فوقع طائر فعلى كل واحد فداها كما على الصيد
 واذا افعل المصنع فداها المراد بقادتها في حال الاوجام قبل دخول
 الحرام كما في الرواية وفيها ان الواقع حرام او شبهها وفيها انه لو كان في كلب
 ثم اسقع فيها الصيد لزم كل واحد من شاة فقصدا لعدم التقوى بين
 الحايه وغدا من الصيد لما في افواه الرواية وبه صرح في الدرر وسو
 كان في الحرام من الحرام نصا عفا الواجب ففي الحايه يلزم شاة وفيه
 ومن الحلي يلزم القمه ولو قصد بعض ويبقى لم يقصد احتض كل كلبه ولو
 كان الموقد اسن او واحد ففي الحكم مع قصد احدهما دون الآخر فكأن
 وذكر الواحد اذا لم يقصد والذات والمخلص مع الاتفاق وهو
 للكلب وبك الام حتى يملك لطفل والعامل نظر وان لبى والراكب
 مع وفرة ضئلا ولو كان سائر اخص ما حكمه به بها خاصة اما الدال
 فانه يضمن اذا كان قوما او غدا في الحرام وترتب على دلالة حانه اما
 الحلي في الحلي فلا كفاره عليه واما المخلص اذا لم يتعد ولم يقصر في الحفظ
 فان في ضمانه لو اخرج المخلص الى الحناره شيئا لا فانه حسن ولا ريب
 ان الضمان احوط واسك الام وملك الطفل ان كان في الحرام او كان

ذلك

الاساس من الحرام لا كلام في الضمان به وكذا ان كان الاساس من الحلي في الحلي
 وبينك الطفل في الحرام اما العكس فله تردد والضمان اقوى وراكب الدابة
 اذا وقت بها والاساس في مطلقا بضمان ما حكمه الدابة سديها ورحيلها
 ورأسها اما الراكب اسير وكذا القاذف فانه يضمن ما حكمه الدابة سديها
 اوراسها دون ما حكمه رطلها ويضمن على الحرام من الحرام هذا اذا لم يستل
 القذا فله السد فانه يضمن ما سقى فقت على الاصح وسكر الكفارة وكسر
 الصيد سهوا وعمدا على راي الخلافات في المكرر عدا والنقل الصريح يدل على عدم
 ذكره اطلاقا وانما هو الاقوى ولا بد من الصيد في كسر الحرام بوجه من
 الوجه المملك كالا مصطفا والاسماء والالاء والمراث وغير ذلك ان كان
 فربما وان كان ناسا لم ينع الاوام ملك ويجوز لمصطفا لاكل ونفسه
 وان كان عمدته مستفان فكن من العدا اكل الصيد والالهية المراد لم يفسد
 من كان في تحفه وما اختاره من المفصل مع وجود الهية موحدا لا كسر ومسيل
 باكل الهية وعوضت وان اكل قدر ما سد قبه الضرورة في سعة ما عتبار
 حاجه الى السرة وفي معاته وهذا اذا كان الصيد فدي او امكن تركه بان
 يتركه محل في الحلي والاتقن اكل الهية لان تركه الحرام للصيد لا بعده الركابة
 ورحيل من الدرر وسهنا في الحرام من ليرة الى المشعر ليس بعيد
 وقدر المملوك لصاحبه وغيره بقصد في به طاهر هذه العبارة ان ما حكمه
 العدا في الجنبه على الصيد صحته ما حكمه وهي ما طلقها من مدلا او ازاد على العينة

السوقية او تنقص ولما اذا كانت التباية غير موجبة لضم ان الاموال كالدلالة على
 الصيد وفي هذا ايقن ان لا يجب له ان يمسك شي سوي ما يهدت الى المالك يروج
 ذلك من قوله وغيره مصدق به وفي بعض هذه الامور نظر والدراسة القوانين
 ان لما لك الصيد بالتباية عليه القيمة السوقية كبر الاموال وما يجب سبب الاحرام
 والحرام او سببها فتكون على حكمه من غير تفاوت من المملوك وغيره فزعمنا على كل
 سبب من الاسباب المجتمعة مفضاه ونقتدر بذلك الصيد في غير الحرم سهل ما في الحرم
 فانه يصور في القاري والدراسي وهذا الحرم سريه في ثمنه من احسان فيه
 صيد اختمه وبكره ما يوم الحرم مخرج كبره في سريه والمعاد انه سريه طولا
 بردها على كل من اصابه صيد على حاله الاحوال بمنتهى بل كرم ما يوم الحرم من
 الصيد ما هو قاصدا الى دخول بان يكون متوجها اليه ويشهد التواضع بارادة دخوله
 فيه فلو ان اجمعي ازال الحرم وانما هو مكرره او كان على شجرة اصابه في اطل الالان
 بعض اعضاها في الحرم ففي الحرم والضمين تردد وحيث رشم من كل
 الحرم يصدق باطانية اطلاق الصدقة بشرع بعدم تضمن شي المحضه ومورد
 الرداء الصدقة بشي وكذا سرده الصدقة باليد اليه ولو تصدق بغيره في الاصح
 عدم الاقرار ويوسف ابد من رشم وقوفه نظ وجوب الانكس ولو
 كان مقصودا وجب حفظه لم يمسك بعد رشم مقتضى ذلك كون الصيد طابرا
 فلو كان غير طابريه فله ما يطل امتناعه في وجوب حفظه الى ان يصير
 عتقا وجهه لا يمس به وكل الما لانس من عوده من جامع وجهه او منه

فبا او بواجر ما يح او عمره واجبا او نذر ما قاما علما بالتحريم قبل المشرف عليه
 وعليه فانه وجبه وان لم يكن من قبل الاصح ان الرذيلة المسببة بها كالدائم في ذلك
 والمراد بالجامع الموجب للقتل واللعنة الانزال والامان الاخذة من اوكسبه
 والعلام كالحرم على الاصح بخلاف البسمه واحتراما لما مد العالم عن الدنيا
 والي بل بالتحريم والما يجب التحريم من قبل اذا قصد التحريم او عمره الصبح ما عمره
 الافراد فافد ما يوجب مع الاقام والكفارة مرة اخرى ولا خلاف في
 الالف والجامع من الموضعين مما اصاب المشرك فيه بقية فلو ان اجمعي
 والامراق اذا يلق الموضع عصا حية ثلث الى ان ينفذ ما يجب الاخر اق
 على الواطى والموطاة في حج الالف ومن بين الواقعة الى احو الافعال ومن
 القضا من بين من موضع الخطه الى الالف وكفى في الامراق مصابته لكان
 محترما لا ينجو الطفل الذي لا عمره انما يجب الاخر اق في القضا او اجمعي عن ملكه
 فان طاعة رذيلة الرذيلة لهما صله وكذا يلزم غير الرذيلة اذا طاع
 والاصح جمعا وعليه ثلثان ولو اكرهها ثلث او اكره احد مما فلا شي على الكره
 وفي محل الكره الكفارة تردد وكذا لو اكرهه شي ولو جامع بين المشوا
 في غير الوصين فله ما اذا قصد المراد بالجامع في غير الوصين الاستمتاع بالتحريم
 وما بين الاولين وكذا وصح في المذكورة بعدم وجوب شي سوى البديع
 وان ارسل وليس هذا كاستمساها بالبدع وصح في شرح الارشاد ما
 طلب الاما رضى لا فرق بين كونه بالبدع بالبدع او اي عضو كان او غير ذلك

او التمس الروايات وادارات الاكثر لانت عدله وفي الاستدلال به
 الف به قولان صحيح المص في القواعد المذكورة وغيرهما بان الاستدلال
 باليد صحيح وارجح القولين وجوب اليمين مع العمد والعلم بالتحريم
 ولو جامع امر محلا الى قوله فان عرفت انه ادعاء المراد منه ايام على انط
 وليس في الرواية نص فيمكن قد علم غير مره ان يدل ان من الصام على ايام
 ولو جامع قبل طواف الزمانه فانه فخر فخره فان عرفت انه يفضل
 لا كما لو وجد في النصوص ما يمكن به ما عليه الاصحاب والذي في رداه
 معاده من غير وجوب فخره وفي الاربع قولان الاصح انها كانت
 ولو جامع قبل سعة العمره في ايامها فسدت وعليه يد وقضاها اذا كان
 حامدا اعلم بالتحريم على كونهما في الزوجه والام والاحسنه والاعلام يجب
 عليه اقامتهما ايضا والقضا ولو كانت عمره التمتع فالصحيح وجوب اكمال اليمين
 والقضا والافراق كما سبق ولو طأ وطأ الزوجه وجب عليها ما وجب عليه
 ومن يجب الافراق في العمره المفردة كتحمل ذلك والروايات بالافراق ظاهرة
 في ذلك وان اكرهما فلا قضاء جهتها وجب عليه بغيره او فخره ولو نظر الى
 غير اعلم فامني قد علم على الموسر بقره على المتوسط وشاه على المتوسط ان
 ذكر الموسر والمتوسط والمعتد انهم الى المرتب فان شئ المتوسط
 فاليها ان يجر عن البده وهو الذي فهم في الدرر وسس ولو قبلها في اي
 من شرطه بدينه سوادا مني ام لا طافا لاس دريس فانه اوجب مع

الانزال فخره ولو عقد الحرام على حرم فذل فعلى كل منهما كفارة من يدين
 وجوب الاقام والقضا باجماع والريكان العاقدان فكل ذلك على راي
 وكذا يجب على المرأة وان كانت محلة اذا علمت باوام الزوجه على ثمة سماعة
 عن الصمد ولم اقص على نص في حكم ما اذا لم يدقق ابدا وبستهاده
 اذا امكنه ان لا يسه في حال الاوام فلو لم يكن وقد استعمله من الاوام فان لم
 يعلم نفيه الى حال الاوام فلا شيء ومن يجب عليه ان بعض على شح الطم
 وفي اطعامه بده شاه وكذا في اطعامه عليه الفاكب في اطعامه
 او الرطين اذا لم يكن قد كفر عن المعنى من الاصاب فان فعل وجب
 للباقي لكل طرفة ولو لم يعلم بديه ورطبة في مجلس وجب شاه واحدة والباقي
 فثان وهو المراد بقوله ولو اكل الخلفه ولو ادعى الصبي
 فعلى المعنى شاه على شرط في المعنى الاجتهاد والعدالة لفظ ذلك
 وفي الدرر وسس لا شرط للاجتهاد وكلام الاصحاب خالف من المعروض في
 ذلك وظني انه لا بد ان يكون رجع المسقط عن رجع السه في العتوى ولا
 شرط اجرام قطعا ولو عقد الاوام فلا شيء على المعنى وفي حلق الشو
 اي في سماء والاداء مطلقا بغيره وغيره كالحلق ولو كان في الوضوء
 فلا شيء وكذا الغسل ايضا وبه صحيح في الدرر وسس وسني ان يكون السهم واداءه
 اليك كذا ذلك ولا فرق في الوضوء الواجب وغيره وبني في الغسل وسس
 من ذلك وفي صف الاطمين شاه وفي ادمهما اطعام ثمة ما كن

الحل كما سلف في ذلك وطلع من بعض العبارات ان الارزاه مطلقا كما سلف
ولما زال بعض شرا لا يطعم بعد الحاقه بالابطال ان ارزاه مطلقا مخرم
وجوب الدم الا ان ما يخرج لا يطعم خنزير مضطرب او الى وفي السليل
سراة عطية الراس ان كان بالارماس او الطين اى الحجب في كل منها
ش ه ولا حث في وجوبها تعطية الراس شرب او طين شرا او بالارماس
في ما لا يتجاوز افضته على الراس وكذا الخمر لو حجب شرا ولا حرم تامة الشجر
بافضل والصحيح اتفاقا وكذا سره باليد قانه في المسى وبالحراز رداه ولو فسخ
على راسه ما يطلع مع السقطه لم يبعد وجوب الكفارة من اما التطليل فان اطلاق
الجلد ه محتاج الى تنقيح لانه ربما ادم وجوب الكفاره بمسعى التطليل وتعدوا
تبعده اذا تغير الوقت كسر الراس لاحق بالجلد ليس كذلك فان ملاصق
في كفاره الاستيطان اولا لا بد لكل يوم وش ه لكل يوم وش ه لكل يوم وش ه
عمره التمسح وش ه فان فيها ش من على قول قولى وش ه لكل يوم ان كان محصرا
ويجده المده ان كان مضطرا او احار المص في المستى وجوب دم وهو شرط
في الذكوره والحلف وغيرهما الاحضار لا يمتنع ما زيد من وجوب دم في
لحمي رواه الخطوط ومع منها انه لا فرق في ذلك بين العليل والكسر وغيره
وهو قولى وقيل الكسر ه به رواه مقطوعه ذلك كلامه في الشئ اذ لم يرد
المجوزة لاشي عليه ويشهد له رواه الحسن الصيقل فغيره وعل محقق السنه اجماعا
وفي الجدل مرة كذا يش ه وعرضت بقوه وثلاثا بدينه وما زاد على

كالمس وهذا اذا لم يكن قد كثر عن الاول فان سبق الكفارة فمما ياتي
بعد ذلك مقتضا ه مرسه وصداق ش ه ولو زاد على الثلث وكفى سبق
الكفارة عن الثلث ففي الجرح ه اما لو سبق فيها ياتي بعد ذلك مقتضا ه
وفي قلع الشجر الكسره من الحرم ش ه وفي الصفه ش ه وان كان حيا
هنا هو المشهور والمعنى به ولا فرق بين الحبل والحرم في ذلك كما هو ظاهر
في الحرم الشجره كون شى منها في الحرم سواء كان اصلها او فرعها وفي
فتمه كالمس كمن لا يرضى من قدر شرا وحجب ضامة معصية السوءه وهذا في غير
العصا الكسره والكسره الذي هو في حكم الممان وكذا الشجره الباسه
ومع ذلك فان حث ضمن اى اذا قطع شجره من الحرم وجب عليه اعادةها الى
الحرم سواء موضع القطع وغيره فان لم يمت فلا شى عليه اصلا وان قطع كفاره
القطع اى لها واعلم ان قوله فان حث ضمن مومم ثوبت ضمن شى بالحبس
سوى كفاره القطع وعبارته القوا عدا الحجب من يده فانه قال ولو حث قبل
صحتها ولا كفاره ولا تحصل لها وتحرر المسيله به بالصلح كالكفاره فان
اعادها وعسها وعل سقطت الكفاره والا فوجوبها باق ولا كفاره
في قلع الحس وان اتم الحجب في قلع الحشش سوى ضامة سواء كان يابا
واضرما قطع الحس يجوز ولا شى فيه ويجوز اكل الحس طلب كاشع
واسحق ولا يجوز الا اذا كان به ولو ضمن ذلك ثمنا را او مضطرا فنكح الكفاره
قائل الشئ لست اعرف بهما والا اصل البراءة وصرح في الشئ بعدم الكفاره

فيه وهو قوتى ولو تعددت الحساب تعددت الكفارة مع الاختلاف
 أى مع اختلاف الحساب سواء اتخذ الوقت أم لا وسواء كثر على الركن
 أم لا ولو كرر المجلس في ضمن تكررت لافى وقت واحد المراد من التكرار
 التكرار المختلفان عتقا فالرنة التكرار كان على نفس ركنه عدة وبغيره
 مستند ذلك صدق التعدد العرفى ولو كرر اللبس اه فى رواه محمد بن
 مسلم ان لكل نصف من الشايب فذا وفى السقي لو لم يسجد فصا وعاء وسواء
 وجب عليه لكل واحد منه ولا بأس به وعلى هذا فلو أخذ الصف اعتراجا
 الوقت عادة وعدمه لا الحى والمجلس وكذا القول فى تكرار الطل فى راحة
 الزمان كساعتين ساعة أو كذا فى عبارة الشيخ ثبت التعدد وهذا اذا لم
 يكفر عن السابق فان كونه وجب ما سجد كفارة أو كذا ما العلم فتم التكرار
 المجلس احلاد للنفس وسواء ركن مطلق أو مركب عددا وبعضه فى السهو
 لكل مجع ما يحقق ركن الطواف فانه توسع على الطواف لم يحد به وان
 اوجم سكا أو بطلت سعة ان كان محصيا يمكن ان يحكم فى ذلك الوقت فانه
 اذا شيع فى ركن أو عازما على ركن الطواف تحت سعة فى الركن عتقا حكم
 بطلان الحج او راد به فوجبه من كونه عدم منه ويمكن ان يبنى ان كان
 الطواف بغيره الصبح يحقق الركن اذا ركنه بعد ضمن الوقت الاعلى ما فى
 المسالك وان كان على منعه فوجبه من الحج وان كان بغيره الا فراد فبغيره
 الحرق على كذا الحكم فى هذا الاخير الوقت اولى فيه ان يفيض عليه نك أو

تحقق الركن اذ ين لا كما وتحقق معنى الركن المعنى بطلان من لا بالعمرة
 المفردة أى الحلة من الاجرام عند بطلان النك فلو بطلت لاصح فى التحلل
 من اوجها الى افعال العمرة وهو بطلان ولا كفى ان الركن ما عدا الطواف
 ان ركنه وجب فيه الطهارة وازالة الكس عن الثوب والبدن لا طهارة
 فى وجوبها وكونها شرطاً واختلفت فى انه هل سعى فيه على معنى غنى فى الصلوة
 والاصح الصلوة وكسب سورة التى كسب فى الصلوة وبه رواه
 من المصنف فى المختلف الموصوف فى وجوبه والحنان فى الركن اذا كان
 يمكن لا مطلقا ولا شرط فى المراه قطعاً على شرط فى الحنى والصبي فيه
 احتمال فان اطلاق النص منها ولها والله كيان مقصده الطواف
 وما يطوف له من حج الاسلام او غيره فلهما او غيره وعمره الاسلام وغيرها
 فلهما او افراداً والبداهة بالحج كسب ان سعى فى الطواف تأخر
 الاسود قطعاً ما فى كذا وفى ما وفى معاً ولم يحد به حرك كون الست على ساره
 اول الحج انتهى الى حجة الركن السماوى معاً ما ياله اول وكالات الطواف
 كسب بمر عليه كذا ولا يجب السجود بوجه ثم تحرفت بل يحرم ان يجده على
 ساره ابتداء وان كان الافضل استقباله وقد نبه على ذلك فى المختلف
 والدرر وسن والحكم به المراد الحكم موضع الابداء واجماع المقام الى
 افواحه عن الطواف تحت طوف من الست والمقام وحج راحته التنبه
 من كل جانب كما دلت عليه الاجابة حتى من جانب الحج ما علم انه من الست

در كنند في مقام ابراهيم هم المراد به البنا والمعد لذلك الان وقد بقي ان
 في عبد النبي ص عند الباب قال في الدرر بسط الاضمار وكلام الاصحاح
 ليس فيها الضلوه في المقام بل عنده ادخله وخبر بعض الفقهاء بان الضلوه
 في المقام هي زحمه ما حول المقام باسمه لان المقام حقه سواء في الصورة التي
 انشأه ام رسمه ولا يصح عليها ولا قد هما وهذا هو الا ان المراد بالمقام
 في كلام الفقهاء هو هذا البنا الذي وراة الصورة ولا ينظر الى سبب التسمية
 فان شئت رقام صلي خلقه او احد جانبه لا يخرج بعض هذه المواضع عن بعض
 ووضعت عند الطواف رقت المبادر به العتول الصدم لا توفوا ساعه اذا
 فصل من يرمون يرمون من الحصر الى المهد واليسر بالاطلاع
 فان تدر في منزله الطان مراد العبارة انه اذا تدر العتول من دخول مكة
 اعلى بعد دخوله في منزله الذي سئل فيه وكسبه في اسمها غير المراد
 ودخل مكة من اعلا اي لكل قادم سواء قدم على طريق القدره ام لا
 باليسر ص وقيل ان هذا يخص القادم من المدينة الثالث ودخل من باب
 من كسبه من لان من العتول يدور في حقه باب كسبه من الدخول
 فيه لظاهرة بارضهم قلت ما سمعنا ان هذا الباب الان يدعى باب السلام
 ويعرف ان يعلم ان هذا الباب الان غير معلوم لان الحديث قد ثبت انه زيد
 فيه كمن سراج الدخول من الباب الذي يسمى بالان فبني ما سمعنا بطل
 من باب السلام المعروف بذلك الان والرقوت عنه لا فضل لم سمع

ثلث الناس في القنق والنواب تذكره والطهارة في السجدة الى
 سبي الطهارة في طواف السجدة والركب على الاصح والاستسلام على
 بدنه والمراد من قوله جازا فان تدر مسجده فان تدر مسجده والاستسلام
 الحس فقل بالمرس العام ومن المخرج فيكون منه احد حرة وسلافا
 والرمل على المشي اربع الرمل حركا هو الاسراع في المشي مع تقارب
 الخطى دون الوبس والعدو وسبي الحب وهذا احد القولين للاصحاح
 وعلى ذلك على القول به انما هو طواف القدره والمراد به اول طواف
 يأتي به العادم الى مكة واجبا كان او مندوبا سوا كان فقهه سعر
 كطواف العمرة المنصوح بها وطواف الحج المندم ام لا الطواف الى بغداد
 اذا قدمه قبل رمل في طواف التمام والوداع اجبا على طواف الحج فمعا
 ولله افراد اذا كان المفرد قد دخل مكة والتجرب انهم على هذا القول
 للرمل دون الركاء والحصى والمرص شرط ان لا يودي غيره ولا تاذي هو
 ولو كان راكبا حرك دانه ولا فرق فيه بين الركبن المماسين وغيرهما عندنا
 والاصح في التذويب المشهور من الاصحاب عدم الاحتياج بقوله علم مني من
 المشي والرام المشي السجدة في الشرط ان مع فاحصه سلك الاثر
 بالركوب فانه ليس بعد من يوربه بدونه في هذا المكان الا قوله فان لم
 رجع مسجدا عام سلك الركبن الثاني اذا التزم حفظ موضع قناره دعا الى طواف
 منه صدرا من العدم والا فقل له يستون شرط هذا المشهور وراة ان

زهره اربعة لصبر الاضطراف كما طافا شحنا الشهداء واستغوبه العبد
 جامع البصر على الشدة اليه لانه ذكره سابقا اذ منه عن الصيام انه اذا
 ونحو طواف فان زاد سوا اكل اسعويين استحب بان يركب ان يركب
 لكنا من الان ولا بعد في تشر الية في منكر كالعبد في الصلوة ويمكن ان يركب
 فيه الاول ونظيره ما ورد من ان من زاد في صلوة ركعة وقد تعد عقب الرابع
 بعد زمان الشهد يستحب اليها اقل ويكون صلوة متروكة وليس بعد القول
 بعد النية حتى يذكره حتى في الصلوة ان قلنا بذلك وكيف كان فانما يركب
 اسعويين اذ لم تذكر الزيادة حتى يبلغ ولكن في السوط الثاني فان يذكر
 قبله قطع وجوبا ولا يطل ولو علم في الاساء ازال الجنبه ونهه هذا اذا
 لم يحج الى فضل سيد عر قطع الطواف اذ كان قد اكمل اربعة اشواط والا
 لم يحج الى التيمم بل يجب الاستئناف او الحجب سواء كانت له او لم تكن
 او لم تكن احدث او صلوة فريضة قد دخل وقتها او ناهية حتى يفتي
 وان كان في النصف رجع ثم اتم المزاوية اذا طاف اربعة اشواط فصاعدا
 على ما قبل والركعة بعد رجوعه الى الطواف الموضع الذي قطع منه ليكمل منه هذا
 من التفتوت وتلك اصل الاخذ بالافضل واحتمل البطلان ولو ذكر
 في السعي السعي اتم الطواف حتى في النصف ثم اتم السعي ويد ويحيد
 ولو كان في الاثر ركن كان في الزيادة قطع ولا شيء منه لو كان في مكان
 في الطواف وقطع منه هذا طواف سبعة الا انه مك في الطواف تاما

وجب القطع فان لم يفعل بطل طوافه وهذا انما يستقيم اذا كان عند الحرام اذا
 في انشاء السوط وعرض له هذا الكثرة فان طوافه بطل لانه قد دار بين
 الاكل الموجب لزماده عدا والقطع الموجب بيقضه وان كان في الحقيقة
 استأنف ندرج في ذلك ما اذا كان الكثرة في الاكل والمقضية وفي هذا
 الزيادة والمقضية ولو تسي طواف الزيادة حتى يرجع الى ايله واقع
 بعد الذكر منه ولو جامع قبل الذكر فبطله ولو كان احدا من عدم الرجوع منه
 تردد وحيل العود ولا يجد في شئ استجاب وسلب لو تسي طواف
 التبريد اذا لم يسع حصوره دم يمكن من تيمم العود ولو لم يركب من
 العود ولا يجد مع الاكل ولو تسي طواف عمرة الجمع او الافراد وجب
 العود من الامكان ولو وقع فان كان مسافرا شئ عليه وان كان
 معه الذكر امكن السحاب فكل طواف الزيادة مهتبا ومتى وجب تها
 الطواف وجب تقصير السعي على ما صرح به الشيخ في الخلاف وادع عليه
 الاجماع وجب تأخير السعي عن الموضعين وضامك حتى في جمع الجمع
 الا للمعدور الا للمعدور اي يجب تأخير طواف الحج عما ذكر اذا كان حج
 عما ذكر اذا كان حج التمتع الا للمعدور اي يجب تأخير طواف الحج
 عما ذكر اذا كان حج الجمع الا مع العذر بالبا عت على بعد يركب الطريق
 والمريض ويجب تأخير طواف السعي عن السعي الا العذر او سهو
 اي يجب تأخير طواف التمتع مطلقا اي للجمع وحده لا لغيره حصول

البذر كما مرض وحدث الخيض او التقدم سوا وحكم الطواف وعليه بطلان العمرة
 البرطلة بغير الباء والى المصلحة واسكان الزاوية وشدة اللام مع الفتح فلفته
 طوله كانت تيسر قدرا وردى منها من زوى البيوت وانما حرم لبسها في كل طواف
 بحرم فبستر الروس دون ما سواه على اصح القولين وبعضى العمرة اى بانى بها
 بعد الفراغ من الحج وحجب فيه النية وحجب شئها لما على حمار العقل ووجه القربة
 على نية ما سبق في الطواف وحجب شئها منها على الى الفراغ والمقارنه لوقوفه على
 الصفا في اى جزء منها فان لم يصعد الصفا عقبة بما ناديا كما ملصقة في كل شرط
 قد ناديا واصابعه عودا وكذا في المروءة والحكم بالمروءة بان علق اصابعه عليه
 سقطت العبارة انه لا بد من الصاق اصابع القدمين معا وفيه توقف
 وسحب الظهارة في الواجب المتمدد واستلام الجراى بعد الطواف على اداء
 البعير واخرج من الباب الذى له قدره الدرر كس الذى خرج منه ابنتى صم
 لان من المسجد يعلم بطلان من سرق من ثمنه قال والله استجاب لخرج
 من الباب الموازى لهما فوسد والصعود على الصفا كسب يرسى التمس من يده
 بعض الاجابة لا يدل على استحباب الصعود على المروءة ومنه عليه المنهى
 والاطالة اى الى المروءة على الصفا بقدر سورة البقرة حراما وردى ام وشر
 التمس والمروءة من المروءة ورق في الطواف من هذا الوجه فاصد المروءة
 الى جانب المسجد ورق في الطواف من موضع مودف ولو شارب التمس
 اى لو شئ المروءة رجح الى المكان الذى به وادى فيه والتعمير لفتح العائن والراء

واسكان المار به الى خلف من غير النفاذ والوجه والرجوع من حيث كان
 بهذه الكيفية ذكره الشيخ والاصحاب وجهان يتم حكمه لوجوب الاختصاص وكل منهما
 محتمل وتقدم على الطواف عند اتيهه اه فى صحته منصرف من فاقه وعمره ما
 يدل على انه لو قدم البعير اعاده بعد الطواف وان كان يمس ولو كان معها
 وطن اه مستند الحكمين رواه عبد الله بن مسعود بن يسار عن الصنع ومنه
 العبارة اسكان لان قوله فان حل منها قصر مكون الحكم بالعدم للجمع وحديثه على
 ان حكم القلم وقيل لشركه كسب وجوب الكفارة لم من حكم المواضع معلوما من جواربه
 ولكن ان يكون اذاد بقوله فاحل ان اعقد الاطلاق من نفسه واقع ويجوز
 قطعه لقصا حاجبه له او لغيره ومن يجوز قطعه لغيره ما ذكر فيه اسكان ثم يتم اطلاق
 العبارة لعنقى البناء ولو على شرط وهو الاصح ليس محمد البناء على ما دلل على
 والعبارة لا ياباه فاذا خرج من بين عمه الصبح قصر داخل من كل شئ اوجم
 منه وحجب فيه النية المستقلة على كونه في عمه الصبح لا سلام او غيره والوجه والقربة
 والمقارنه والتمسده وحجب كونه بكه وسحب ان يكون على المروءة ويكفر للزوال
 بالسف والحدية والنورة والوجه حسن ولا يخلو فان قيل تقدم هذا
 اذ كان عامدا عالما ولا يخلو من القصة مقصدة ولو سجد حتى اوجم ما
 فقدم دم اى لو شئ القصة حتى اوجم ما لا يصح انه لا شئ عليه والدم على الكسب
 اما ما يد فى حق القولين صيرورة حجة مقروءة ولا حجة من فرضه لو كان الصبح متصفا
 عليه وفى الجاهل وجهاً ويمكن ان يرد بالحد عند الزوال اى بعد ما سجد

البقاء بعد صلوة الظهر من تحت المزارب والمقام في الاصل منها خلاف
 في الدوروس المقام وهو جرة الخلف وهو الاصح فان شبهه به اه الاصل
 كالنسي لخلاف العادة لانه لا بد من عوده والا فلا نكاح ثم عني
 سحبا لغيره قال المصنف في العوا عداه سحب للبره وعنه بعضهم منه انه لا يترك
 اوله بعد في المسحاب ليس بشئ لانه لا يترك حتى وان كان الوقوف من الدنيا ورا
 بني هو ارشادى كالاشهاد عند السباح لكن التصريح بالاستحباب والاطلاق يرفع
 ذلك وسحب الالف عني الى طرفة ضعف بها بعد الزوال الى الغروب المراد
 بالوقوف الكون بها هذا الوقت وهو كمن من تركه عند ابطال الركعة من
 البرقوت بوضع علم اسم الكون في هذا الزمان المخصوص ويجب كونه من الزوال
 الى الغروب ليس الركعة هو الكون من الزوال الى الغروب وكذا لو كان
 سهوا ولم يقف بالمشي الى اصلا لا اختارا ولا اضطرارا سيما عن قرب الزوال
 ادراك الموقفين او احدهما وكما صورته وحكي فيه انه يجب كونها مقارنته
 لاول الزوال لوجوب الوقوف في هذا الموضع وان تأخرت انما واجزا او يمتد
 فيها ما سبق من قصد الفعل والوجه وتعلق الجوارب والكتف اه فان افاض
 قبله فاما لا او سببا او عا وقيل الغروب فلا شئ اه اي افاض قبل الغروب عا
 بالعلم او ما سبب الوقوف او عا بذلك عا وقيل الغروب فلا شئ عا اصلا كجاءت
 ما اذا كان عا ولم يعد فاني عليه يرد ولو افاض ما سبب ثم ذكر وجب السوء
 فاني لم يعد فاعاد وسحب الوقوف في المصيرة في السحابة في مصرية

الجبل بالصفة الى القادوم من مكة وسحب الجبل اسفله حيث سحر الما
 وان نظرب ضاه بقره نفع النون وكسر الجيم وفتح الراء وقد ورد كونها
 بطن عنة في حديث معاوية بن عمار والحنابلة كسر اوله والمدبر ادم الحية ونحوها
 وبسبب الخلق به وبفسه المراد ان لا يبع منه وبينه افعاله فربه بفتح
 نه وقولها اجتنى تسعون بالمحفظ منه عن الدعاء او نودى هم في شئ من
 امورهم وسحب القرب من الجبل ولا يتركه لو وقف بقره اذ عود او نودى
 عه بضم العين الممهلة وفتح الراء والنون وثوبه بفتح النون الملهة وكسر
 الواو وشبهه بالياء المسماة من تحت والدعاء عند الكسب الاخير
 من بين طريق للمنف من عرق والوترع البيل بل ولو سبب لروا
 محمد بن مسلم وحكي فيه الاستحباب على قصد الكون من طلوع الفجر الى طلوع
 الشمس وبين الجوارب والوجه والقرب ويجب فيها المقارنة لاول الفجر كما في عنة
 فان تأخرت عدا انما واخره ولو قلنا ان الواجب سوسى الوقوف بعد الفجر
 كما يظهر من قوله والوقوف بعد الفجر قبل طلوع الشمس لم يحتمل المقارنة المذكورة
 والاصح وجوب الاستيعاب كاصح بالشرح وشئ الشهيد اه الله وسحب
 انما البيت المنسوبة ليامفرا بيا لينة اوله وصوله اليه وهو كمن عند عدم الوقوف
 الاختيارى فحيثما نية الاضطرارى كما ذكره شيخنا الشهيد الركعة احد الاركن
 وعما بالوقوف بعد الفجر والمبيت الا انه لا يجوز ترك الوقوف بعد الفجر اختارا
 فلو افاض قبل الفجر عا لم يعد ان كان بليلا فليست له ولا يبطل تح

دخترستان

5

آخر ان النبي صلى الله عليه وسلم ركعتي الفجر حتى اتي المشوا الحرام فركعا عليه الى ان ياتي
 ثم يركع راقعا حتى استوي في الركوعين وانظر الى المسجد الموجود الان
 واعلم انه يتبادر الى العيون شرا من خطي القصوره المشوي بعد ركوعه حاقا بكنه
 وطيها اياه بغيره قد ينافيه مع ان الركوع بالرجل صادق مع الخفا والاشغال
 فليس المراد استحباب السجود على وجه الارض نحو ما على غير السجود ثم يجعل سجدة
 المراد انه يفضل احوال الى احوال العزلة المفردة بانه لما في على احوال
 ثم يأتي يا مغالبا والمضط الى طبع الفجر اي من قود الشمس ليلته
 النحر الى طبع الفجر اذا عرفت ادراك الشئ اي ادراك اختياره
 واما ما لمعه انظر القلب لو تردد اقص على المشي فافتر في الركوع
 الى ترجيح فقه لو تراض اختيارها واختيار المشي لانه الى طبع به
 الآن وهو محتمل وبذلك الح با دراك احد الاختيارين ولو ادرك
 الاضطرار بين قولان الصور ثمان الاول ادراك اختيارها الثانية
 اجتباري عرفه الثالث اجتباري المشي الرابع اجتباري اصدماح ونحوه
 اضطراري الا ان الساسد ان ينع اضطراري اصدماح الشئ محتمل اضطراري
 والاصح ادراكه با دراك الاضطرار بين وثمة اكله في المشي والاضطرار
 وسقط الضمان الى عن ثمة وبجمل ثمة مفردة
 واستقوط باقي الاقوال فلا بحث فيه في سائر المقضي لها واما محله
 مفردة فانه قد شئت الاوامر للرجل الى احدها والاشغال

دنیای

افعال الحركة ثم تقييد افعال وجوبه هذا ان كان وجوبه مستمرا كونه
قد وجب قبل عامه اذ في عامه على وجهه لا يقصره لادراك الجأ اما لو كان واجب
عامه ولم يفرط فلا قضاء له لانه قد يتبين بذلك عدم الوجوب الا انما هو
مطلقا على الاصح وانما المتقدمون في جوارتهم على المنع من المسجد اطرا من
مسجد الخفيف ويجب ان يكون اي راجعا من الحرم يعتبر فيها قوع اسم
الاجاز عليها في العرف فلا يجري للتنقيح في الصنوعي حد لا يقع عليه الاسم يعتبر
كونها اجاز المبرم بها قبل ذلك مطلقا اي غير مشروطة بل يوقد كل
واحد خصوصا لكن لا يجوز وادى تحريمه لانه قد يكون اي لا يجوز له
ذلك فالعمل انم ولا كفارة ويحتمل ان يكون المراد بالاجاز والنية اي لا يقدر
لان وادى تحريمه من المشعر والسعي وادى تحريمه من الروضة ولكن
ما يذرع او بانه خطوة مع الزحف شيئا لما على تعيين الفعل
وجهه كونه في حج الاسلام او غيره حج التمتع او غيره والمقارنة لاول
الرمي والاستدعاء قائلين بالردوس والاولى التعرض للدار ولا يابسا
به فبني هذا اذا فات وتداركه نوى الغضاض وسحب الطمارة
فيل وجوبها والاصح خلافه ولا فرق بين الحدث الاكبر والاصغر
والرمي قدنا قد قبل يجب به يتوضف وقدر اعلم بان يضحى
على يقين اياهم يده اليمنى ويضعها بظهر السهم وضربه
استدعاء بوضعها على ايهام يده اليمنى ويضعها بظهر السهم
وفي الصحيح انه المسمى باطراف الاصابع الثلاثة على التمتع وان

كان يكفى قبل لا يجب على المكي اذا تمتع وهو ضعيف عن عبده المذوق المراء
المذوق في نفي الجأ من عبده فان الاذن له في العذر لا يوجب العذر على السيد
لان له بدلا لمن لم يجد والعبد لا يفد له ويجب فريضة منه او من العاج
عنه يجب شيئا لها على تعيين الجأ الذي يذبح فيه والوجه والعقره ولو كان يبا
نوى النية في كل فعل وعين المنوب وجب مقارنتها لاول الذبح والاستدعاء
ويجوز الاستدعاء في النية والذبح اختيارا والوحدة في الواجب فلا تجزى
الواحد الا عن واحد ويجزى في المندوب عن سبعة وعن سبعين من اهل
الحوان الواحد لا يرا بالمندوب الجأ المندوب لانه يجب بالشرع على
المدى المندوب وهو الاضحية والبعر من الاناق والمقبض من في السبق
اذا لم يتبين بالاشعار او التعبد او العقل والحوان بكسر الحاء المجمع فجهها
ما يוכל عليه وهو كونه عن كونهم اهل بيت واحد ولا يساع شياب
البحل فبلاى لا يجب فلو حصل اجازة لانه في طيب بالصوم حوارا فلهما
ولهما الوضوء له متبرع اقرار ولا تحس نوى الفضل عن صاحب الجأ
انه تجزى اذا ذبح عن صاحبه للرواية الصحيحة واحتماره في الدرر وسبيل
يجب تعريفه في روايته يوقد ثلثة ايام ثم يذبحه ولم اجد لاحد نصرا بالاجاز
وضيح في الدرر وسبيل بالاحتجاب وعلية يكون الفعل قد خذ النية فلا يبرم
من عدم التعريف فادق قد بين ان التعريف فائدة عدم احتياج ما كنه
الى يدى اقره وكيف قلنا فلو ترك التعريف وذا كبر صح ويحتمل ان يبرقه
بعد ذلك فان لم يجد المالك ينبغي ان يجتهد بصدق به ويسقط وجوب الكل

قد لهم
الاضحية والاضحية كسيرة ذاب
الوجه الاضحية

استدعاء وضوء فلهما
استدعاء وضوء فلهما

لا علم ببدء الفضل ويجزى من الضال الخبيث بسبعة اذ الكل سبعة
 اشهر ودخل في الثامن فلما جرى العوار سوا كان غورا بينا وفي الغنى
 العين ام لا صح به في المشي فلو كان على جنبها بض ط لم يجر والعوار العين
 وهي التي لا سرح العطف ولا المقطوعة الاذن فكانت المشقة من غير ان
 بين منها شي فانا جرتي ولو تعذر الا المعية فاطم الاشغال الى الصوم
 فان اشترى بها سمعته فحبت منه ولة افرأ اذا اشترى بها على انها سمعته فظهرت
 منه ولة فان كان بعد الزجر افرأ لان كان قبله ولو اشترى بها على انها منه ولة
 فظهرت سمعته قبل الزجر افرأ فيهما قطعا ولو ظهرت بعد الزجر قطعا الروا
 الصحيحة الا فرأ دقة الشكل لان العالم بديم افرأ المنزلة كيف يقع منه
 الشئ مع ان الزجر معتبر فيها ولا ريب ان عدم الا فرأ احوط ويكفر كونها
 سمعته عند الظن ولو اشترى على انه تام فظهر ناقصا لم يجر على كل حال والعوار
 بين النقص والهرال مع النقص خالف الهرال بخلاف النقص وسحب ان
 يترك في سواد ويشي منه مثله ويظهر منه يمكن ان يكون المراد بتبطله في السواد
 الى افرأ الكفاية عن سمعته من حيث سمعته فذلك يجب في نفسه وبغيره وبغيره
 اذ انه يمكن له ان يظن في سواد الذي هو العطف الاخضر ويكنه
 ان راو سواد هذه المواضع منه وهو حقيقة اللفظ لكن لما كان المقصود بفتح
 الفقر اركان في الجواز منها والحي وان كان مرعا اي وانه يكون اخضر
 غسبية فخر معرفة ويكفر قول ما بها مربوط بين الخلف والركبة اي بذا
 معا وفي رواية اخرى في فدي يرتبط بربها البصري والاجل برة مع بدي

انما يابسين كبريتا
 كاشية شم

البركة ضو الجاذبة
 سواد منها لم

انما يابسين كبريتا
 كاشية شم

وشرها من سراج والقسم انما بين اكله وانه انه وصدة بل الاصح جوار
 القسم وجوب الصية وجوب الاكل لما يقع على الاسم من ثلثه وانه
 ثلث الى المعنى الذي هو اخي من الفاعل والصدقة مثل على الفاعل فكلما
 لفظ الآية ومع الفاعل والمعنى من الفقير المحزون ومن خالف اثم ويطعن ان
 يصح ثلث الاله او الصدقة ولما به من الشئ من كل الامور القليلة ويجب
 فيها قصد ذلك الفعل وجهه معين الى ما في بها فيه والقربة وكبر
 الجسوس وكذا الجمل والعوار هو من صيرض الخسيتين ويجوز تعديها
 من اول ذي الحجة لمن لا يجد ثمن الهدى وهذه رخصة ووجهها واه يمكن
 بشرط ان يكون تكليس بالسمعة بان اعم بها ولو بالقيمة ولا بشرط التكليس
 بل على الاصح للاصل ولان التكليس بكرة التمتع في معنى التكليس بل
 فان خرج ذو الحجة ولم يعها تين الهدى اى اتمته في ذمته الى حين التكليس
 واستمع البدل في ولو وجد الهدى بعد صومها سحبت الزكاة اى اذ
 الهدى بعد صوم الشئ لم يجب الذي سوا قد رما من اول ذي الحجة ام افرأ
 لكن يجب معنى انه افضل الواحدين ولو اريد به تجباب الذي ايقاعه
 التكليب استمع سقوط صوم سبعة لان الواجب لا يقط بالمندوب
 فان اقام انظر الكس من وصول اصى به او معنى شمر سبي ان تراو
 اصى به معنى مدة زمان يمكن فيه الوصول عاده فلو لم يكن له اصى به او فخر
 في البلاء او اقاموا الكلام او راتوا في السر زيادة على الحد وقامت ما
 وكرناه ولو مات قبل الصوم صام الولي العشرة على اى هذا هو الاصح
 بقوله الله

انما يابسين كبريتا
 كاشية شم

لكن اذا كان من صوم العشرة ويستقر استقرارا قبل الوصول الى بيده يعني
 المدة المعقولة واما عدى القرآن فلا يخرج عن حكمه ابداله والتصرف
 فيه وان اشتره او قلده يثبت ان يحل كلامه على ما اذا لم يكن الاشعار والتعليق
 على الوجه المعبر به الذي يقتضيه الاوامر او كونه به اذا اعتقد بانبيد لانه
 اذا اشتره او قلده كذا فكيف يثبت ان يكون له ليعود الله في صحيح الجدي ان
 كان اشترى غيره وبه صرح في الشهي والظاهر ان ذلك لو حصل فاقام صفة لم يجر
 قيل في الاخرى فلا يجوز ابداله ولا التماثل ولا التعريف فيه لكن سمي
 فلا بد من حركه لاراد بسياسة المذكور انما يريد على اشارته ان يعقده فان
 السياق يجرده لا يوجب التماثل ومقتضى النص وكلام الاصحاب عدم
 الاحتياج الى صيغة مع الاشعار او التعليق في ذلك بعبارة المص لا يخرج
 من تراض لان جواز ابداله يمنع من وجوب حركه متحدا ومن ضمانه مع
 التعريف ومن وجوب في الاول اذ اصله فاقام بدله ثم جرده
 ولو كان مضمونا كالكفارات وجب اى لو كان عدى السياق اه
 فيعلم منه ان عدى السياق لا يشترط ان يكون مترعابه ولو كان متحدا
 صح فاذا ساق يدى واجب في ذمته بكفاره او تدر لانه ليس
 معينا تعين فاذا ملك يجب بدله لان ما في الذمة احر كل لا يضره فقامت
 والبراء الذمة الا بذكره على الوجه المعبر ويمكن ان يكون معنى اشارة معبر
 ولو كان العدى مضمونا الى اه ويستفاد من العبارة من انه لا يضر
 يدى بالعينه فذلك غير ممكن من غير تعريف لم يضره

البيان فيج ادخل علم علامه العدى المتجر كون ذلك كله على طريق الوجوه
 لان النسخ او النسخ واحد فلا يقطر بقدر مكانه ويجب الاكل منه ان قلنا
 بوجوبه من يدى البيان ويجب معارفه البنية لذكره وشيئا كما على قصد
 البعض وتعين ايج والوجه والقوم ووجوب الاعلام كونه يدى كونه
 عنده كناية نذكر وجعلها او يحتمل النسخ بدم وضرب صفح سمي به
 للامور في الرواية وكونه طريقا الى الصدقة ويعول على ذلك يجوز الاكل
 منه للفقراء ويترجم من ذلك شيان الاتقاف في التذكية بالونه بدلتوسه و
 والاعتقاد في الاكل من مال الغنى على الكفاية ونحوها ولو انكره جازيه و
 يصدق في غيره اذ اقام بدله فيكون ان يكون هذا حكم العدى المصون
 الذمة اذا غلبه في يدى بقوله هذا العدى انما في ذاته يتعين بغير
 خلاف نقل الاجماع عليه في الشهي فاذا عرض له كسر دونه بطل تعينه
 على الاصح وعاد الى حكمه ان يعين بدله لاني الواجب مع فاعلى في
 فان شاع المانع المنكر او غيره لكن ان كانه فالامتنع الصدقة شيئا ان
 ساء ذلك وتصدق به استحياء لا جلاسل ان العبارة لا يستفاد
 منها هذه الاحكام ولا يمكن حملها على عدى السياق للتعليق بعدم
 وجوب اقامة البدل وطلان القول يجوز بوجه تعين حركه بغير
 ولا فرق في هذه الاحكام بين كسره وسائر انواع عقبة ولا
 يتعين يدى السياق للصدقة بخلافه الا بالنسبة مقتضى حصى هذه
 العبارة مع ما سبق ان الواجب هو النسخ خاصة وان ما سواه فادخله

الخوف في ابداله فلا يخرج من صومه

في الذمة

بعبارة الشق

لا بد من كونه في سائر
 ما ذكره من كونه في سائر

ولم يكن مذورا الصدقة فعل به ما يفعل سائر امواله وليس كذلك بل الراجح ان
 فيه ما وجب في ماله المتع ولا سرق من غير تعظيم نفس متي ان يكون هذا
 حكم ماله في السياق المتبع به ونعم من قوله غير تفرط انه لو فرط فيه ضمه وهو متنا
 كاسين ولا يتعين ماله في السياق للصدقة الا بالندرة ولو حصل على ان مضمون ك
 اقامه بدله مطلقا سواء فرط ام لا ولو اقام بدله ثم وجده دكره لم يجب
 في الاجرة ولو فرغ اخب في الاول ان كان هذا حكم ماله في السياق المتبع به
 فهو غير مستقيم لانه لا يجب اقامه بدله ولا يجوز في ذلك سقط وجوب في الاول
 المتعين في غير الاشعار او التعليل ثم يستقيم ذلك في المدي المضون وليس العباد
 ما يرشد اليه ويجوز دكره وشرب لبنه ما لم آه هذا حكم ماله في السياق الذي
 ليس بضمه لانه لا يخرج عن ملكه وان عين ذكره والصدقة به كما قلناه خلاف
 ما خرج به من شبهه كما صح به ان الضم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 لو قيل ولا معنى لاجاز من الواجب انه ندر في الواجب ما وجب ندر وكذا
 وبلاشعار او التعليل في ذلك فان خالف ضمن بالقيمة كما لو اكل وجب
 فسمه ماله في السياق كالتعبد بل الراجح الوجوب وهو متوقف الدروس واختار
 الصلاح فان اختلف تصديق بالادسطة اى فان اختلفت امانته وكد
 الراجح ان يقول بصدق ضمن نسبة الى الجمع نسبة الواحد الى عدد الاثمان لان
 الظاهر انه اراد بالادسطة ذلك كما دل عليه كلامه في غير هذا الكتاب واعطاه
 الجواز والمراد اعطاه اية فلو كان خيرا فاشبهه في الجواز لقوله ولا يسط
 استحباب الاكل من الصدقة المراد انه حيث يشبه الاكل فاذا ندر اخيه كما يجب

في قوله صدقة فعل به ما يفعل سائر امواله
 في قوله لا يسط استحباب الاكل من الصدقة
 في قوله المراد اعطاه اية فلو كان خيرا فاشبهه في الجواز

الاكل كماله وسمن بعد وجبت هذه الشاه اخيه متي ان لا معنى للاجزة
 وشبهه ولو اطلق ثم قال هذه عن ثوري فحق التعيين اشكال اى لو اطلق
 التعيين النذر والاصح ثبت التعيين بمعنى انه لا يجوز البديل اما التعيين بمعنى براءة الله
 عن النذرة حتى لو عفت الخبة لم يجب عليه بدله فلا والاصح الخلق اه
 اى سوا افضل الواجب الخرف فيها خصوصا للبدن والصدقة الملبدة كبر الباء
 المعودة من حيث يتصل وقالة المدركة وتليد الشرائق باقده عكلا ومثما ويجعل
 في رأسه ليل يغفل ويبتع ويبيد الطوائف يعني عوده الى العايد والناسي
 وغير الاخره المؤتى على راسه سحيا با وسنى ان لا يخرجه عن التقصير ولا يخفى انه
 يجب في الحق او التقصير اليه كما حرره عدا الطب والنسب والاصيد
 المراد بالصيد الذي قوته الاوام دون الذي حرمه الحرم فان ذلك باق
 ما دام في الحرم والاصح ان الذي حرمه الاوام يبقى حرمه الى ان يطوف
 للنسب وهذا المتع اما العائن والمقود فان قد طواف الحج وسعى فليجوز
 التقديم اختيارا لهما الطيب فاذا طاف فليز به صل الطيب والاصح انه
 لا بد في حله من الاثنيان بالبعث ايضا ويجوز تأخيرها الى عده لازيد الاصح
 جواز التأخير طول ذي الحجة كما في العائن والمقود ويجوز التفرغ من التمسك
 عشر بعد الزوال لمن ابقى النسب والصيد المراد بان يقار النسب عدم اثباته
 في حال الاوام بمعنى عدم الجمع لا مطلقا بل يحرم على الحرم ما يتعلق بين
 كالتعليق والمس شوه كما يدل عليه الحديث وكلام المصنف في المدركة بالمتين
 وكذا الظاهر ان المراد بان يقار الصيد عدم قبلة ويجعل العموم في كل من الامر في

بعض الاخبار اعتبار جميع حرمان الاغواص واحداً به ابراهيم المشهور الاول
 والآخر معتبره او ام الحلقه وحرمة التمسح في وجه قوي وعلى يرقى من العا
 والناسي في الاخرين مما يكون الناسي مقبلاً في التمسح فقط اذا لم يكن على
 الناسي لوجام بخلاف قبل الصلوة سواء لم لا بعد تمسحاً فيها اوجده ولم
 انظر في ذلك كلام الاطحاب الا ان يترك التمسح على وجه المست
 وان مناهياً للخروج اما لو رقى عن منى ثم رجع لا خدش شيء من التمسح
 فانه لا يجب عليه الجيت نفس عليه المصحح الشنبه الا ان يترك التمسح
 بالعبادة يجب استيعاب العبد بالعبادة لا فرق بين العبادة الواجبة والمندوبة
 العبدية العملية ويستثنى ما لا بد منه من اكل وشرب ونوم حلب عليه وبغيره
 بحاله تركه ولو بات غير المتق السكوت وجب عليه تركه الا ان يتركه
 مستغنياً بالعبادة على ما سبق ولو نقص العدد لم يفسد بالترتيب
 مع اربع لا بد منها اي حصل الرمي بالترتيب مع رمي اربع حصيات مكنت
 الا كما كان ولو كان دون الاربع فلا بد من الاستيفاء على الناقصة والكل
 كالناسي نفس عليه في الدروس بخلاف العادة فانه لا بد من اعادة ما فقد
 بعد النقص ويجب اعادة الناقصة ان رما دون الاربع ولو نسي
 رمي يوم مضاه من الغد مقدماً وجوباً بعد الطلوع ويستحب اعادة ركعة من نسي
 بعد الطلوع الى الزوال ثم يأتي بالخاضر ولو خرج بعد انقضاء ايام
 رمي في القابل او استأنس بخير من الامر من الا ان يفتق حضوره ولا بد من
 كون القضاء في ايام التشريق ويستحب الاقامة بمعنى ايام التشريق المحكوم

في تركه

ببعضه بر جميع الاقامة فلا ينافيه وجوب اقامة زمان الرمي ولا وجوب
 بيلا ورمي الاول عن يمينه اي عن يمين الرامي وبسبب الجرة بالاضافة
 اليه حال استيقظها واستقبال القبلة ونعت في بطن المسيل ثم يرميها بالركعة
 على راي اي الكعبة ايام التشريق مستحب فأكبرها يجب والاشهر استحباب
 بعد صلوة ست ركعات بمسجد الخيف اي يجب صلوة ست ركعات قبل العودة
 وليكن فعلها في مسجد الخيف في اصل الصومعة للرواية عن الصنع وعبارته
 منها من هذا الكتاب وغيره عامة الرواية والشارح التي في وسطه فوفاها
 نحو من يمين دراعا وعن يمينها وبذلك لك فانه مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من علمها للرواية واعلم ان طيارة ان الموضع المحدود المعبر عنه بمسجد
 الله صلى الله عليه وسلم هو المعظم بقصر الكعبات الست ولا تحصل هذه اصلاً والى سنة
 الرواية وذكره في المستفي والتذكرة وذكره غيره سوانه يستحب لمن كان غيباً ان
 يحل مصلاه بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم من مسجد الخيف فانه اقامته فانه يصلي فيه الف بتي
 فاذا اراد الخروج صلى ست ركعات في اصل الصومعة وابتدأ هذه العبارة
 وهذا الحكم ويستحب لمن توفي الاخير الاستسقاء في مسجد الخيف بعد صلوة
 اكنيس المسجد المذكور بالاطلاع ويستحب فعل ذلك بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 اثر في هذه الامنة كلها فبما هي هذه بالنزول بالخط من الاطراف وليس
 هذا من سنن الحج ومناسكها وانما هو من مستحب اعداد النبي صلى الله عليه وسلم
 هو لما في الاخير وفي الثانية بعد ذلك اي بعد آسا دمي ثلث اواربع
 ونحوه آية والعجبة وهو كالميل باب الكعبة عند الكون اليها في خارجا

من باب الخطين هو باب نبي محمد وهي قبلة من قبل قريش سمي ذلك بسبب الخطة
 وقيل بسبب الخوط والسجود عند اراة الخوف وشرا غرامهم بقصد
 به الى تحب ذلك ولعل يندرك بالزمن في احواله وهو لا يعلم بغيره من سجدته
 استحقاق ذلك عليه وجوبا او استحبابا بقصد قبل بالا حواء وهو بعيد والغرض
 على العود وورائه يزيد في العزم والتمويل بالمعنى على طاعت المدينه
 بشد يد الممار المصلح وصحبا اسم مغول من التوسل وهو التزول آقا بيل ككثرة
 اذا كان سيرا بطلا والمراد به من التزول في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو على فرج من المدينة بقرب مسجد الشجرة بازائه مما يلي القبلة ذكره في الدرر
 كسبابه من سوار كان التزول ليلا او نهارا ويكره الجا ذرة وكذا اذا
 هو المشهور وعللت خوف الملائكة وتكلم الماحرام وهو متوضع كدنه وبالحج
 من ملايه الذنوب بها اعظم وانظر ان المواضع الشريفة كلها كذلك ان
 تقادست وبانه ينبغي ان يكون المكلف دائما مشافا اليها ولذا استحق الخوف
 منها عند قصد المناسك وروى ان المعام بها يسمى القليب واستحبها في الدرر
 الملبأ من نفسه وانظر الكراميه وعلى العلة خرج النبي صلى الله عليه وسلم منها كراهه وعدمه
 اليها الا لشك اسرار الخروج منها واكثر الاحكام ثمانية بالناسي وجب
 على الفرد على من يجب عليه الحج الاصح انه لو استطاع حج الافراد والتوان دون
 العمرة وجب دونها وكذا العكس والقوات اي قوات الحج كما بين من
 وجب التحلل بعمرة مفردة غير المتكرر غير الدافع لاعتقال ويحتمل ان يكون
 البعد اذا لم يأت له السبب كذلك الجواهر في بكرة الجيم والعين وفتح

الرار مشددة ودسك العين وتحذف الراء والتقصير او الحلق لان هذه
 كيفية العمرة المفردة بربيل ذكر طواف التبر وطواف التبر وكيفية
 وجب على كل معتمر ان كان صبي او ضيفا ويمنع الولي من التبر قبل الايمان
 به وكذا المحرم اذا أقوم بالولي ويدهم حرم التبر والتبر على
 الاصح ويجوز العود بها الى التمتع ان وقعت في اشهر الحج هذا اذا
 لم يكن مقيما فان خرج من مكة بحيث لا يقدر على استئناف احوام آفوا
 وذلك حيث لا يتخلل شهر من تملك من الاحرام السابق فان خرج على هذا الوجه
 فان خرج حرام واقدمه ليوم الاصح انه يجوز بالي العزمين والافضل
 ان يكون فيها شهرا فدا عشرة ايام ومن صد بالعدد الى قوله على
 او كذا المودف فندنا ان المحصور والمصدود وكل منهما غير الآفو والجبر الصريح
 ناطق بذلك وبينهما فرق في الاحكام ايضا فالمصدود هو المنع من العود
 والمحصور هو المنع بالمرض ويتحقق الصد في العمرة بالمنع عن دخول مكة وكذا
 لو منع من دخول المسجد فاصد في الحج بالمنع من الوقوف او من احد مراح
 قوات الآفو وطع عبارة المعص ان الصد في الحج انما يتحقق بالمنع عن الوقوفين
 او كذا فاصد بربيل قوله فيما بعده وكذا العمرة اذا منع عن مكة والاصح ان
 ادرك الوقفين او احدهما على ما بينت والى ثبناك مني يوم النحر لا يتحقق
 الصد في حقه بل سمي على احواله الى ان يمكن من الايمان بياقي الاعمال وكثير
 البحث حتى يصور الآفو كصد عن الوقفين معا فاصد وهو مصدود الثانية صد
 عن احدهما مع قوات الآفو كذلك الثانية صد عن مكة فاصد بعد التحلل الاصح

انه غير مضمود بل سمي على احواله الى ان يأتي باقي الاموال الزاوية عنه من مكانه
ومنى خاصه ولا يخفى به جسدان امكن الاستدراك من الزمر والنج اذا تفرقت
ذلك فحق الصديق المدر او غيره مكانه ما ويا به التحمل والنج التحصيل ايضا
يدونه على اصح القولين لم يفتي القابل مع وجوبه وجوبه استعسا بايقاف
على عاه او مع تقصيره بحيث لو لم تراخيه عن الخرج مع القافه الادلى مثلا
لم موضع لا الصدق والواشي الا وان فلا وجوب ويجوز ان يكون على السابق عن
الصدق ان كان قد مر

انه غير مضمود بل سمي على احواله الى ان يأتي باقي الاموال الزاوية عنه من مكانه
ومنى خاصه ولا يخفى به جسدان امكن الاستدراك من الزمر والنج اذا تفرقت
ذلك فحق الصديق المدر او غيره مكانه ما ويا به التحمل والنج التحصيل ايضا
يدونه على اصح القولين لم يفتي القابل مع وجوبه وجوبه استعسا بايقاف
على عاه او مع تقصيره بحيث لو لم تراخيه عن الخرج مع القافه الادلى مثلا
لم موضع لا الصدق والواشي الا وان فلا وجوب ويجوز ان يكون على السابق عن
الصدق ان كان قد مر

انظروا

انظروا قيل عليه ان المخرج بالعدد اذا امكنه دفعه بما لا يجب فلم لا يجب التزل
على الجسد ظلي لو كان جسد يتبع بالمال وهو في در عليه وتزق بينهما بان
النج ليس مخصوص المنع عن النج ولهذا لا يندفع الجسد الواضع عن النج
بجائز من العدد فانه يمنع من السور ولهذا الواضع عنه لم يكن للعدد كسبل
وهذا الفرق عرفة وبين القولين انك لا تكسر ولو صار زفات لم يزل التحمل لئلا
يل بالعمرة ولا دم اي لو صار حتى اكثف العدد فقات النج اشع التحمل لئلا
يل بالعمرة على سبقت ولا دم عليه لغزات النج ونقل النج عن بعض الاصحاب
وجوبه ابو حنيفة ولو صد المصنف فله بدنه ودم التحمل فلو اكثف
بعد التحمل وانق الوقت للقضاء وجوبه ويرجع بعض سبقت اذا انقضى النج
فقد تحلل وجبت بدنه لاف ودم التحمل والنج من قاتل فان قاتل الاولي
في الاسلام لم يكف الواحد لان في الاسلام اذا تحلل منه وكان وجوبه
وجوب الناس به بعد ذلك واللام يجب الا في العقوبة وان قاتل ان الاولي
عقوبة فحق كون في العقوبة يعفى وجهان والاخر عدم وجوب تصفيه
فعلى هذا لو لم يكن الوجوب على بعض مستورا لا قضاء عليه اذ انقضى
هذا فلو اكثف العدد بعد التحمل والوقت باق بحيث انقضى انقضاء وجوب
المرجع يعفى سبقت بمعنى انه لا معنى في ذمته في آخر وهذا معنى على ان الاولي
عقوبة وان العقوبة اذا تحلل منها بوجوه يعفى التحمل لا يجب تصفيه
وليس معنى في يعفى سبقت لان هذا وعلى القول بان الاولي في الاسلام
وهو الاصح فانه يأتي في العقوبة بعد ذلك والمحمود كما تمسح به بعض

يلتزم بها ثم

عن كذا وعن الواقف المسع عن كذا لعدم وعن الواقف على كذا ليس في الصدقة
 حاشية الى عادته لكن لو منع عن منى وكذا لم يمكن من الاستثناء في الرمي والرمي
 يعني على احواله يست باساقه والمستهرون بين الاصحاب الاكثرا باساقه
 الذي ساقه وقال ابن بابويه وابن ادريس يجب مدي آفوه واحدا
 المص في المختلف والتفصيل سابق كون مدي السابق وجبا يجب
 آفوه لعدد السبب منه وبالفحوى قوى من الواجب الذي الذي
 اشهره ادخله **و**تم حاشية يبلغ الذي حله الى قوله ثم يجل بالتقصير
 الا على سائر اكثر العبادات فيها التقصير والظاهر ان لا يعين الا في عمرة
 التمتع فبغيرها عد الى ابن الطلي والتقصير وكذا اكثر العبادات فيها الاطلاق
 من كل شيء الا التمسك في الدرر وكما كانت عمرة التمتع اصل التمسك
 ايضا او ليس فيها طواف النساء وهو قوي متعين اي الا ان الاضمار
 مطلق لعدم حمل التمسك الا بطوافين واعلم انه يجب على المحصور ان
 يستنيب في فوج التمدي يعني ادخله ديوانه نايبة دفعا معينا فاذا
 بلغ الذي حله اصل بالحق او بالتقصير على ما ليس نايبا على وجه
 الى ان الحج القائل في وجوب المراد وجوبا مستقرا ووجه استمراره
 الى حين طوافه ان الاستثناء انما يجري اذا لم يتحقق حضوره ومع
 حضوره ووجوب الحج متعين بجملة ما اذا كان انشد واولم يسفر
 وجوبه فان له الاستثناء لاختياره ولو خرج اختياره بالوجوب عن الحج
 في القابل مع الوجوب يستتاب على اللطيف ولا يشغل

محلها لو بان انه لم يرد عنه وكان عليه فبحر في القابل قائل الشيخ ويجب ان
 يثبت من قابل ونكح حاشية عليك عند الحرم الى ان يرد عنه لان في صحيحه
 بن عمار عن ابي عبد الله ان من قابل يخطب ويكسبهم ورده بن
 ادريس اشهد ولا ريب ان الحل به آوط بحرم لفظ الحرم وان قلت هذا
 ان اقله على انها لفظ فان اقله لا يثبتها على صاحبها ويترصل الى اهلها
 اليه ويصونها عن التفت لم يحسن الركيل بيت في الجواز ذلك وطني ان
 المص في التذكرة في كتاب القطة نقل الجميع على جواز ذلك ولا حاشية
 فيها اي في الصدقة والحلق والاصح الظاهر **و**يفضن الى البقي الى الحرم
 الى آية الطعم والمشرى حتى يخرج المراد بالجابي من فضل ما يوجب حدا
التفصيل او قضاها وقدر التفت بان يطعم ويسبب اليد الرمي وتعلقه فلو لم يفتن
 والذي في صحيح معاوية بن عمار عن الصم لم يطعم ولا يسبب ولا يسبب وهو
 الخار وكثير الامام التمس على زبادة البني مع تركهم لا بعد في ذلك
 لان ترك المسحب اذا ادى بحرم المكان حقيقة بالتمسك ولا ريب ان الاطمان
 الجمع الكثير من الحج على ترك زبادة حفا له وخضاره حرم وفي الاخبار ان
 زبادة بخار وقد جرد الاخبار على ترك فعل الاذان اذا تركه اهل البيه بل
 لغاتون عليه ولا يلتفت الى التمسك ابي ادريس الاخبار بها **و**حرم المدي
 من حمار وغيره لا يعضه شجرة ويكون صيده الاما صيدس الحزين على كراميه
 فابردو جبريلان بالمدينة وغيره قد تم مضبوطا في مواضع معتدة فلو لم
 دفع العين المعلقة في الدرر وكسب انه مفتوح الواو والمراد بالخرق من قوة شجرة

والتم والحوه الى الارض التي بجارتها سود والاصح تحريم صيدها بين الطرفين وقد
بين حرم ملة المدنيه باجور اهدا انه لا كفارة فيها يغفل فيه من قتل صيده او قلع
شجره انما سلبه شجره المدنيه ما يدعوا اليها ثم لعلف الثالث انه لا يجب
دخولها باجور الرابع من ادخل صيدا الى المدنه لم يجب الرساله وزيارة
فاطمة عليها السلام من الروضة وكذا من يتبعه والبيع لعدم تعيين قيمته اذ اخلو
بشرائط الذمة وهي قبول الجزية وان لا يفعلوا ما ينافي الايمان الى قوله والما
توكلوا بمقتضى شرطه التحقيق ان الامور المذكورة على مثل اضافت نصف لايك
منه في عقد الذمة ولا يعتد به من دونه وهو قول الجزية والالتقاء الى الحكم لم يكن
يبحث بجزية عليهم وان لا يفعلوا ما ينافي الايمان كما نرى على وجه المسلمين واداء
المشركين ونصف ليس كما في العقد لكن ان شرط في العقد في نقول بمقتضى
العهد والاقلا نصف لكن يقابل الخالف بما يقتضيه شرح الكلام من حد او غير
وهو امور ترك التزاما بحسبه وكذا الدواطر والبرق المسلمين وقطع الطريق
عليهم والتجسس على مشركين واداء جاسوسهم ودلالة المشركين على غير المسلمين
بالمناكير كغريب الجزية وكل من لم يتبرر بحد من الحرامات ونصف لا يقتضيه العهد
وان شرط وهو احداث البيع والكفائيس في موضع ليس بم اعدائنا فيه ضرب
النفاق وساطاته البنيان بحيث يعدلوا على بنا المسلمين اولى بهم وهذا
قول الشيخ وجماعة من الاحصاء والاصح ان هذا البقي يقتضيه العهد كما نصت
الثاني فيرجع اليه ونصف فيه غفلة على المسلمين وهو ذكر ربهم تعالى ودينه
صاحب ويحب به الفصل على فاعله يقتضيه العهد ولو ذكر ابيون السب او ذكر

ايضا وادون
ايضا وادون

عقد الذمة
عقد الذمة
عقد الذمة

ونه او كتابه مالا مضر وكذا او نسا وكذا بنا عرفا على ذلك ثم ان كان قد شرط
في العقد الكف عن نقص العهد والافاق على الكفارة لبي الصلح حسب قوله
في قوله اول الساب يجب جوار اهل اه على كل مكلف وذكروا في كتاب
الجهاد على الصبي المجنون بجار ولا على العبد وان الصبي يضره وامره سيده
ولا يجب عليه الدماء عن سيده عند الخوف على نفسه اما اذا لم يكف فانه يجب
وضع النظر ولا يجب على المراه ولا على الحسي المكمل بشرط وجود الامام او
من نفيته المراه حال طهره للجهاد ولا مورثه للجهاد ولا مطلق من نصيبه
والعواراه لا يجب الجهاد على العبد هو الذي لا يملك ماله وموته حيله الواحي
الشفعة وما لا بد منه في الجهاد يجب ما يعلق بجاله وما تنفعه حال التمسك قال
له ما يعلق اليه وجب تحقيق الوجوب في مواضع اذا كان السائل الامام
اذا كان العدل على وجه لازم بحث لا يكتفي الى القول كما لو نذرنا وادعينا
ما يعلق اليه في الجهاد وج اذا حلف عليه مشركين على المسلمين بدون موهبه
اذا بذل لم يقبل فانه لا يثبت في الوجوب بعد العيول الموجب بملك كذا
او ملكه ونحو ذلك وبدون ذلك فاعلمه عدم الوجوب لعدم وجوب حصول شرط
الواجب المشروط وعن شهاب ابراهيم عدم التمسك اذا منع الولد احد الوالد
ولم يكن الجهاد مضمنا عليه باحد حساب المسلمين لم يجب عليه الجهاد ووجب عليه
ولا يعلق بها الجدان وليس لصاحب الدين المرحل منع الدون قبل الاجل ولا
منع المهر مطلقا على امر اراه به سواء كان الدين جارا او مرجلا وسواء كان
مرسنا او لا مشهودا به او لا وحالف ابن الحنفية فاعينه جواز خروج الدين من

الموجع الشوت الشتر على الله او الاقرار بالوفا اما من ادبى ربه ودينه لا بد
 او ان المدين وداعه انما السراج في الرمن والوفاء والواجب اليه من المعصية
 ولا في الدين الموجع والزام الامام بالزام الناس الامام كالزام الامام
 وبالبرج مع الخوف وان كان من اجل الحرب ونقص الدرع لا يحرم
 اي مسكن للجهاد بالدرع اي مسكن نداء السراج اي طاب بالدرع على النفس
 فاصد وان المراد من الجهاد سبب الدرع اي سبب جوده ذلك حيث
 على نفسه وعلى كل بقدره لغيره لا يحرم من حيث والمراد ان المكلف اذا كان
 من قوم وان كانوا على حرب قد غلبهم عدو جهنمي على نفسه منهم كج عليه الخاتم
 للدرع على نفسه فاصد ذلك ولا يجوز ان نقصه ما عدتهم ولا بعد ذلك صلا
 فلا يسقط النفس والكف والاحكام العوارج والموسر العبر من عضة
 اسى ما على راي بل جوبها على الواجب والمراد انه سئل به وجوب الاستسقاء
 على ما سئل بالقاء في وجوب الجهاد على الكفاية ويسقط لتمام من فيه كفاية
 وجب الجهاد عن بلد الترك اذ لم يمكن من اظهار شرا الاسلام
 اذا كان المكلف غرقا في على اظهار شرا الاسلام في بلاد الترك والمراد
 الامور التي تخص سرع دين الاسلام كالصلوة والادان وصوم شهر رمضان
 وحل الاربع والحرم ما زاد وكذا ذلك وجب عليها الجهاد عنها اي بلاد
 الاسلام واصل الشرا الثوب اللابس بالبدن وما ورد من قوله عليه السلام
 لا تحرم بعد الصبح فهو مثل على ان المراد لا يحرم من مكة لانها حرام
 بعد الصبح بعد الاسلام وان المراد بالجهاد عموما لان سقيم البلاد حرام

وهم امر الجهاد باليد
 وقه قه قه
 ان يقبضه آتعدن
 نج

بعد الصبح بلاد الاسلام فذلك الجهاد الا على من وكلف قتلا فمن كان له نصيب
 وعشرة تحت يمكن من الجهاد شرا الاسلام في بلد الترك لا يجب عليه الجهاد
 عنه ونقل عن شيخنا الشهيد ان البلاد التي يجر المكلف منها عن اظهار
 شرا الاسلام كسخره عنها وجوز ان الظان هذا انما هو
 مع ظهور الامام بحسب ربيع المعصية اصلا وباسا وامام مع نفسه فعدا اليكم
 غرض لان جميع البلاد لا تظهر فيها شرا الاسلام ولا يكون السداد بالبلاد
 وان لم يأت في ذلك وتجب المراقبة المراد بها الاقامة بالسر
 وهو الموضع الذي يكون من بلاد الاسلام والكفر في منتهى الجحيم
 على بلاد الاسلام وكل موضع كاف لمنه لى له شره نفسه ونفسه
 المراقبة كونه على جواره عن ان يبعدها عن المراقبة المستعنة اياها
 على المراقبة وان كان الامام غائبا لم يفتن المراقبة الا حفظ
 الشرا واعداء المسلمين بجو لم يشركين وليت جهاد الم بشرط في شره عنها
 ظهور الاسلام في رغبها حال الغيبة وهذا على امام الى اربعين
 يوما اي اقتباضه ذاك في الاربعين وفكر ان يخطب ان هذا الاصل يوم
 والاصح الاول فيكون دبرا والاطن وحسب منه ايام وجب بالية
 مع الصبر ايضا ولو نذر اه لو نذر المراقبة في حال الغيبة وحسب لانها على
 تسعة نذرا وقضه قول الشيخ ما لا يجب صرف المال الذي نذره
 للمراقبة الا اذا حاق الشنودة لا يجب الوفا منه المراقبة الا ح
 خوف الشنودة والحق بالوجوب ولو نذر المراقبة شرا وجب صرفه

البسم سوار كان الامام طاهرا مستورا وسوار حاف التادري على
 نفسه بترك حرف ما دونه الشعة من الخايعين ما خلا بالندرا والقال
 الشج وجاهد لاجب حرف ذلك الى المراتطين من بصره في وجوه البراءة
 بسم نذره احد من الخايعين وحاف على نفسه الشعة بتركه سوارا على ايام
 لا يسمي حجة على ذلك الاصح الوجوب انهم ولو اوج بغيره وان كان
 الامام حاكما اي لو اوج بغيره لم يراى وجب عليه الوفا وان كان الامام غائبا
 ما قلناه وفضل كبد رد العوض مع غدا الامام على المالك فان لم يكن فعلى
 الوارث وان لم يكن وفي بابا وبدا اتصال الاقرب اه عدا على
 الوجوب لقوله نعم فابوا الذين بولوكم من الكفار والامم للوجوب وبني بالوف
 من الابد ما اذا كان الاقرب منا ولا ضرر فيه وان لم يمت من الابد
 او مريد الحرف لسال اي الاتصال من حاله الى عالم اقوى اى اذ خلق كنهه في
 كتاب السعة في الموضع السبعة ما لم يمتسك اكانت في وجهه او نصه ووارد اليه
 وتسوية لاه الحرب وسمى لهم الرابع وتكون ذلك او التجهيز الى فدا لا تنضم الى
 فيه سمح بها في القتال مع صلاحيتها لذلك اى كونها كشت برجي منها ذلك
 فلا يجوز الحصر الى نحو الرمن والمرضى الذين لا دفاع فيهم وبشرط انه ان لا يكون له
 جدا الحشج بالبحر السها عاده عن كونه متناكسا وان على الملاك اى
 كسب الشايب في هذه الحالة وان عيب على طهه الملاك وتوارى الى جانبها
 الا اسم اه اى توارى الى جانبها بصفات الجارية ما رجي الفقه كصاحب النابج
 وان كان قيمه شوه وصان وهدم الحصون والسور وضباب يلزم الوجوب

في وجهه او نصه ووارد اليه

ان كان قيمه شوه وصان وهدم الحصون والسور وضباب يلزم الوجوب

والخرق وكجز ايضا بارسال الى الامام انما روي قطع الاشئ روي كره اللامح
 انقذوه ولا تشئ من ذلك الا انما راسم فخرم على الاصح ان اكنى الفقه بدونه
 لورد الرواية بالمتى عنه ولو ترسوا بان رد الصان او المسلمين لم
 علق التوى فادخل الررس هذا اذا كان الحال لا يمكن الرك فان اخذ بان
 امكن منع الحرب ولم يكن على المسلمين ضرر اصلا فانه لا يجوز على الررس المسلم
 بخلاف الت والحصان من الكفار والخنثى كالمراه وكذا الشج انما عليه
 الكفارة كى كفارة واحدة لقوله نعم فان كان من قوم عدوكم وهو موسى فجز
 ربه مرمته ولعل ان تقول ان الابه داروه من المسلمين خطاوه ما على فيه من
 فضل الفضل العمه او اراى علم بالرسول صلى الله عليه واله ان يي امة لما
 لم يكن في الاصل فاحد اهل المسلم واما المخطوب فكل الكفار لم يحل عدا اذ ان
 هذا الصل لما كان ما دوننا فشرعا وما سوا به لم يكن عدا وكل من الاوس عظمى
 وكيف قلنا معنى ان يكون الرد من مست المال لان ذلك من مصالح المسلمين
 ولا يجوز على الخايعين والحصان والتادري عاون اللامح انقذوه لو
 قال وان عاون الكان اسلم وكذا لا يجوز على الخايعين المشكل ولا الشج الهدم ومها
 عدا بها ولو عاون الشج فالناب جملته في جده المغانة ولا التحمل العذر
 ولا التعلل اى لا يجوز التعلل بالكفارة من صلح ولا العذر بغيره الامان ولا السرقة
 من اسواهم لشرب المتقى عن ذلك كله في المصروف وتوجب الدابة اى
 كرهه بغير ان تعرفه وابنه لا فيه من العذوب ولا جرم ذلك واما اياه الكفار
 فانه يجوز قتل ذلك به لانه نوع من انواع الجارية المصاط على الكفار واللبانة

العرف بغيره العصب لانه من جنس
 الدابة ولا يعرفه العدا
 ربه كذا في التادري

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

غير ان الامام ع نداهوا لاجل كثر طلبة وكذا الحرم لوضع الامام منها وكونهم
بما وسحب لوطيلها الشك لكن حرم طلبة وكذا الحرم لوضع للقوى الواثقين
بالتوضيح لكن سجد ان سجد الامام وسجد الامام ان ياذن بجي
بما الامام م الاربعه ولا حاد المسلمين العقلاء العاقلين واما احاد المسلمين
المراد باحاد المشركين العدد اليسير كمنه والقائه القليل والمحصن الصغير
وكل من دخل شدة الامان رد الى مائة اي من دخل من المشركين بلاد
الاسلام شدة ان اي يحصل مائة ان في شرع الاسلام وليس
كذلك كالأمانة صبي فطن ان هذا كاف فانه لا يجوز احصاءه ويجب ان
يرد الى مائة وهو الموضع الذي يأتى على نفسه فيه ولا يجوز احصاءه
ولومات في الدارين اي دار الكفر ودار الاسلام والمراد احصاءه وهو
ولا وارث له سوى الكفار صار فسادا للامام اي صار ماله فسادا لانه
لما كان في بلاد الاسلام لم يستحق اهل الحرب فاق اهل الحرب وما لم يفي
كيفية يكون مافي بلاد الاسلام وانا احتض به الامام ع لانه لم يوجب
عليه خيل ولا ركاب بخلاف لابس ولا تحف اي لو قال العاقبة
للكافر لابس عليك ولا تحف لم يكن امانا لانه لا يدل على الامان صريحا
والغرض انه لا قرينه يدل على كونه امانا ليعده كناية فان انضم اليه شيء من
القرائن الى اية او المقالة المقيدة لكونه امانا كما لو طلبة الامان فقال
لهم هذا القول على وجه طهر منه الرضا بما نتم ونحو ذلك يكون امانا
ولو ايسر الحكم وفي ذمة من لم يكن له زوجة ولو ارثها مطالبة لارب انما

اسلم الحوى وله زوجة وورثها من في ذمة فليس لها مطالبة به لانها المتقصة
لذلك اذ لا امان لها وكذا الوفاة لم يكن لو ارثها مطالبة به بل كان
ادكا فارد يعني التقديرا اذا مات بعد سلام فانه لو مات قبل كان
المسلم المطالبة لسؤال المهر اليه قبل اسلام الزوج كما دل عليه قوله فان مات
ثم اسلم ادا سلمت قبل طابها ووارثها الميسم خاصة اما اذا كانت
ثم اسلم بعد مائة اما اذا سلمت قبله ثم مات فدان اسلاما مقضى
لعدم سقوط المطالبة فلا يسقط باسلامه ولا بموته وكذا لو اسلم مائة
يطالب وارثها الميسم دون الكفار لانها امان عن مال الكفار
وجوز عقبة العهد على حكم الامام اذ ناسه العدل المراد انه اذا حاض الامام
بلدا او قلعه فطلبوا الامان فان تروا على حكم الامام او غيره جازو
ناب الامام كالأمان في ذلك لو اراد اذ امانه الامان على حكمه او حكم
غيره كمن شرط في الحاكم العدالة والذكورة والحرية والاجتهاد في احكام
الجهاد ولو ارادهم على ترك الحرب مائة مضبوط وجب ولا يعجز الجوهل
يكن ان يكون المراد لولا ونعم الذي تروا على حكمه على ذلك ويمكن ان يكون
المراد بيان حكم مطلق المهادنة كقوله على ترك الحرب مائة اذا كان للمسلمين
مصلحة ذلك ولا ريب ان شرط فيها كون مائة المهادنة معلومة وان لا يلائم
على نفسه كشرائط رد المهادنة وعدمه على ردها كما بين في المباح
خاصة انما يعاد على زوجها وكذا اذا قدم الزوج بعد الامام اذ ناسه وطالب
بها وهي في ذمة وكان الكفر مائة اسلم لم يكن اذا لم يكن ذات عدة

اسلمت

او العصفه اذ كان الطالب غير الروح او كانت الطالبه في غير بلد الامام
 والنائب فانه لا يحق شأنا وانما موضع الرد في موضع الاحتجاج من قبل المالك
 ويجوز اعاده من من من من من الرجال اي يجوز اشرط ذلك وان
 كتاب البشارة لا يبي بالادلة عليه لان المقام يقتضيه والسبب في
 اما السبب في عدم اللام فالمراد به ما على المستول من سباب وسلاح وجبه ليرب
 واما الرد في حق الطار اليه المشرط من الالى الفخر الرازي والحاظ
 حتى المرد بعد المازة او اقامت ولاديه قبل القيمه لافرق من تصور ابويه
 وعدم اداقتل بهم من المدو بشرط حاقه بهم وحضره بهم قبل القيمه
 فان لم يخطي بهم الابد القيمه فلا شيء له اياها لانا لا نمنع برئها كالمردم
 والاحتجاج والضمير التي لا تقع بها في القتال وقد تردد الحكم في الحكم في
 القواعد وهو موضع الرد ولا يصح المضرب اذ كان المالك غائبا ولو
 كان حاضرا فالسهم له وعلى الغائب الاجرة في الموضعين والاعتبار
 يكونه فارس عند المازة او وقت القيمه ووافق ذلك قوله في القواعد
 فلو دخل الموكمه واجلها فلك بعد القضاء الحرب قرب قبل القيمه اسبغ
 وليس للاعب شيء وان قاتلوا مع المالك من المار بالاداب
 مما كل من كان من اهل ابويه من اظهر الاسلام ولم يصفه وهو من لم
 يرفق مقاصده كمن بعد عنه بقوله المعتبره وانما اظهر الشهادتين في
 وروى بعد القيمه فلا ربا بها وصرح العالم بما عني بيت المال
 هذا اذا افرق الفانوق واما مع بقاها فان القيمه تعاد او يصرح

هذا هو الوجه في رد القيمه
 من قبل المالك في حق الطالب
 الذي هو في غير بلد الامام
 او العصفه اذ كان الطالب غير الروح

هذا هو الوجه في رد القيمه
 من قبل المالك في حق الطالب
 الذي هو في غير بلد الامام

الامام عليه السببه وانه حرز نفث اي ترك موضع العقل حتى ينفذ فيه
 ويموت ونفث بغير ابي او نفع الراي ولا يخفى انه لا بد من موته والامام يحق
 الاستئصال وهذا اذا لم يسلح فان ايسلم ففي كون الامام مختارا بين امن والغدا
 والكسرة فانظر وان اسلموا بعد الاسرا لا يسقط هذا القدر من سبهم
 ولو عجز عن ذلك لم يجل حكم الامام فيه ويعجز ان يراو بغير الوجوه غير
 الجواز فيراد بالامام المخلص والامراء بالاسر من الماخوذ والحرب فانه
 لا بعد انقضاء الامم وان كان كل منهما لا يعلم حكم الامام فيه لان الادب
 مختص في النوع قبله واما انما فلا يجل منكم على حاله ويكره من الكسرة
 صبرا قبل الماراد به ان يحبس بسقل وقيل ان يعمل في غيبه ابيه وقيل منكم
 جبرائيل الكسرة وقيل غير ذلك وجعل راسه من الموكمه ولا يكره لو
 كان فيه كباية الكفار ولو كسرت في الروح النفع الكسرة لا بالاسر
 هذا اذا كان الروح كسره لان الموجب لفتح الكسرة هو موطر الكسرة فان
 ولا يثبت مجرد الاسر في الكسرة بخلاف البصبي ولو اسرا فردا حاله
 اذ كان الروح خطلا او اسرته المراه النفع بالاسر لان الرد في المقتل
 على كان مجرد الاسر في معنى الكسرة ولا فرق بين كون الرد فيه صوره او
 كسره في شيء من هذه ولا في النفع بالاسر الرد حين من كون الرد فيه صورا
 او كسرا ولو كانا مملوكين بخير انتم اي لو كانا مملوكين قبل الاسر
 انتم في فتح الكسرة وانما لم تقدم بحد ما يقتضي فتح الكسرة لثبوت
 الرد قبل الاسر ولا يجب اعاده المسببه لو صوب اهلها لخطا

هذا هو الوجه في رد القيمه
 من قبل المالك في حق الطالب
 الذي هو في غير بلد الامام

جميع من يرمي فاطق اي المرأة التي سبها الجسد اذا جاز الصلح بين المسلمين
 وبين اهلها على الخلق اسير سلم يرمي على ان ترد عليه فاطقوا الكسبه
 على هذا الحكم لا يجب رد ما دونه ان الخلف لا يقابل بعرض اصلا
 ولو اطلعت بعرض جاز ما لم يسئل له من حال من الاحوال لم ترد
 فقله طسعه لمراد بالطلاق الاوه وهو موت ومع نفسه بملكها الحي
 لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر ولو كان لها ملك موقوف فقله
 طسعه لمراد الحكم مستور بين الاحياء وبعض الاحياء يرى ان الحكم
 المادل احق وان لم يتراعها ولا يملكها الكافر عدم ملكه في حال
 ظهور الامام لم يبالا خطا اذ لم يكن الاحياء باقية فان اذن ما يرد
 ينسب الجرم يحصل الملك اما في حال الغيب فيوجد في بعض كلامه شيئا
 انه عليه ولا يمس له ولا يمسوقا بالحق اى لم ينسب على احاد الخلفي
 اذ لم يرد فان حجه محضه المردود وخوة قواحي به ولا يرد لغيره احياء
 ح والمردود جمع نزل المراد به الرب الذي جمع ويدار حول الارض
 وهذا الطريق في المسكر خمس افرع وقيل سبع الاكتفاء بانفس قري ان
 لم يرد الحاله الى السبع عشرة اذ وقام الاحمال وعبور العواقل فان
 وعت لم يكتف الا سبع الى فية من الخرج من الاخبار وقد يكون الطريق
 في المسكر لان الاملاك لا يجب ترك بعضها لاجل الطريق فكيف يات
 الماخوذ من الملكين ضائق اذ اتسع اما في المسكر المراد به الملك
 المحدث في الارض الجبارة فانه يجب على المتعاقبين اذا اشرقا في الاحياء

ونفقة ابتداء للطريق وهو الذي سبق استراحت في ذلك الموضع او كانت الحاجة
 توجبها بحسب العادة والقدر المذكور وان ما خرج احيا او احد ما خاصة فعلى
 المتكفل خاصة ان يحد ذلك ولو استغرق ان سبها المبيع اذ به الضمان
 فانسحق في اضراره هو قدر الضمان خاصة وهو لم يشرط مبيع ثوابه الجواز
 على جانيه بل يشرط كسرا وله الخط من الا في الشكل او ثوبا او مالا شرايا او كراويا
 النذر وجوبه ما ذكره فان حوزة وشيئة والحجازا الى جانيه الا بطلان غلج الزيادة
 وفيه العطف اربعون ذراعا وانما خرج مستوفى العطف والعطف واحد
 الا عطفان ادى جارك الا بل عند الكا ليشرب وانما خرج السبعين سب عليه والرب
 ان جرم البز انما يعتبر في الكوات فلا يجوز احيا وهذا السد لم يجمع حرات البئر
 فغيره اقرى ولا يفرق والعين الغف في الرخوة ونفسانية في الصلابة الى
 جرم العين القدر المذكور فلا يجوز لغيره سب طبع اقرى والحكايط
 في غير القدر طبعها سب في غير طبعها هو احيا في نحو الخطرة فان اراد القلم بطلان
 ما لا يملك في غير طبعها فلا يثبت والافنية نرد وما في التذكير الى انه احيا وان قصد
 بالمكن والاحياء بالعادة التي يتحقق الاحياء بخفض العادة في الممكن
 بالخطوط طبعها طبعها طبعها او حشر او نصب او السقف على اشهر الزمان
 ما حجبها ولم يغير السقف في التذكير الى حكيه عنه آتيا اما الاموات فلا
 يشرط تعاقبها لزمانا وسوقا ان ارض النذر اذا كانت الاخرى الحية
 لم يرد ما يكتفي بالمطوعة فلا بد من التمسك اما ليجعل اليها رشي ساقية او حفر
 بئر او حفر في كسب احيا وما وان اكتفت بالمطوع لم يشرط ذلك في الاحياء

في هذا الموضع
 اذا نزلت في
 اذا نزلت في
 اذا نزلت في

في هذا الموضع
 اذا نزلت في
 اذا نزلت في

ولو كانت باقية مع تعدد الاصل في التخصيص لجدد حاصل ان المعدل ان
 كان بحيث يفسد حكمه بها كان له ان يفسد حكمه ولو خالف في موضع الاصل
 عندما اقرع بينهما فمن اقرعته الترخية اخذ اوله وان لم يفسد حكمه فالتعدي
 بالفساد بينهما فتدري ويجوز الامام على انعام العمل او التخليع لو كان له عند النظر
 الى زوال عذرهم ولو جاز المساجد او سبيل الوادي بدلا بالاولى او المراد بالاولى
 من يلى فواته التفرغ والفتنة كقصة اول الوادي وانما يكون من يلى التفرغ به
 الاول اذا سبق بالاجابة او حصل الحال اما ان يعلم السبق فله ان السابق يفتن
 قبل التساخر فاما اذا حصل الحال فله ان يفتن في السابق وانما يفتن في السابق
 في احد ما يخص السبق وشرا اذا احيوا ففتن ولو فارق بطل حكمه وان كان
 لعذر الا ان يكون رجلا باقيا فانما هو الرجوع بناء على ان لم يفتن في السابق
 الى التعطيل ولو فرج لعذر وفتن الزمان في بقا الحق مع عدم بناء رجلا
 وفتن الزمان في سكر المسلمين ان يفتن في الزمان ذلك مع الزمان ولو افسد على الصلابة
 جاز يشترط ان يكون الشرط من اجل انما يجب عليهم ان لا يفتن في الزمان
 والضميمة مع علم العقول لا بد من كون الشرط معلوم العقول ان يعين قدر
 الامام وعقد من يفتن في قدر العقول والادام وعقد الدواب وحسب
 العلم الاصل عدم التعطل ولو استحقوا الكسوة وسبق في بلاد الاسلام وجب الاستعانة
 بشيخ ان يراعي بلاد الاسلام البقرة التي تفتن المسلمين بال كفره والهجرة والبلدة
 التي ملكها منهم تفرار على ان الارض للمسلمين ولا يكون قلة حراهم ولم تعد
 كان قبل الشيخ انما يجوز لهم في جرد الاسلام مرة التمدد والتمسك بما لا يفسد

انما يفتن في الزمان

انما يفتن في الزمان

الخبيث فبغيره من عدم الاعادة قوة والتجديد في ارضهم لمراد بالتجديد بغيره
 لكن لا يجوز الاعادة في ارضهم والمراد بها ارضهم التي سلكها هم على انعامهم
 الحجاج واذا جاز الاعادة جازت الاعادة والكرامة بطريق اوله ويجوز
 للذي ان يجعل بينا في السلم المراد جازة عادة دون ما سواه ولا يجوز المساءة
 على الاصح والسيستان تجاز المراد به مكة والمدينة وكذا الطائف وغيرها
 ومن اجبها وانما هي حجاز الامة حجاز بني نجد وبنو تميم وهي كسرة ارضهم
 وراكتهم وقدس مكة تامة وكذا الجوز سيستان جزيرة العرب وهذا
 من عذرهم الى ربهم فبما ان طرد لا يفسد تامة فاما الاطراف التي لم يفسد
 وكذا السواد واشتغل الى ما يتر على الا يفسد الاصل ولو فعلوا
 الحرم عندنا ومنهم من يفتن في مكة وهذا اذا كانت اللغات في وجوب المواخذة
 وان حصل الاختلاف بالكل والكسيت اما اوله يمكن في عتق مواخذة على ذلك
 فانما يجب اجراء حكم الاسلام ولا يجوز تعطيل هذا التمسك لكل من يفتن في الامام
 فله العباد في تفتن في الدنيا عجزا بسبب مما سمع من يفتن في الامام ودعا
 ندفعه واعتبر الشيخ وابن ادريس كثرتم في كسرة ارضهم ففتن في مكة
 المشي الاول حتى لو كان واحد كعبه الرحمن بن عليم لعنه الله والعبرة من
 فتنة الاسلام واحكامه وانما اذم من يفتن في بلادهم وفي النابض بينه وبين ابناء
 المسلمين في كل واحد والامانة ان يكون لهم ما يفتن في بلادهم من كل الطريق
 وفي حدود السكك ما يفتن في بلادهم لان الاصل انما يفتن في بلادهم
 اما ان يفتن في بلادهم في بلادهم في بلادهم في بلادهم في بلادهم

انما يفتن في الزمان

انما يفتن في الزمان

انما يفتن في الزمان

انما يفتن في الزمان

انما يفتن في الزمان

وَمَا وَاجِبَانِ عَلَى الْكَفَايَةِ عَلَى مَا لَمْ يَلِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ الْوَاجِبُ الْأَوَّلُ
وَالثَّانِي الْكُلُّ كَمَا أَنَّ الْوَاجِبَ وَجِبَاجِبًا فَجِبَاجِبُ الْجَمْعِ الْعَلِيَّةِ بِمَا يَكُونُ الْمُبَادَرَةُ
إِلَى الْأَمْرِ وَالْمَنْعَى وَأَنْ يَكُونَ عَلَى بَعْضِ الْأَقْوَامِ سَيَرُومَ بِالْأَمْرِ وَالْمَنْعَى وَلَكِنْ كَانِ الْوَاجِبُ
كَمَا يَتِمُّ فِي ذَلِكَ الْحِجْسِ الْمُرَادُ مِنَ الْوَاجِبِ الْعَيْنِي أَنْهُ مَحْرُوبٌ أَنْ السَّوَابِ لَيْسَتْ مِنْهُ
بَاقِي الْكُلِّ لَيْسَتْ بِفَعْلٍ السَّيْفِ بِنَاوَالِهَا فَتَرَى فِي الْكَلَامِ وَهِيَ تَقُولُ إِذَا أَمَرَ السَّيْفُ
أَوْ نَهَى وَتَحْتَاقُ أَنَّ شَرَّ لَنَا ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِسَبْطِ السُّلْطَانِ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْإِطَاعَةِ
عَنْ خِلْفِ الْمَكْرُورِ كَمَا وَجِبَاجِبُ الْوَاجِبِ وَالْمَنْعَى مَطْعَانِ الْإِطَاعَةِ الْمُرَادُ مِنَ الْوَاجِبِ

العيني ما ذكرناه شير طعمها الشير طعم الآدم والي من الجوف والمسكر
حذر امن ان يني عن السموت ويا هو بالسكر وفي الشراطة هذا الوجوب نظر خان
من علم في الحكمة ان في دار كلب منكر الشير ما ذكره علي بن شرايط عليه السلام ما يشبه
الآدم والي من الشير عيت لا للموجب كان اجود وحسن بالقلب مطلقا اولاً
فما عرفت ان شر جابر باجماع الكراميه ومغزيب بن النواحي والي الجواب الجواب الآدم
والنهي بالقلب مطلقا غير مشروطين بشي من الاصل من ان يكون له وجه وهذا اول رتب

الامر السهرن وادونه گشت اذا عرفت الامر حار باجتماع الفكر بهمة آه وفي هذا الكلام
سهرات الاول ان قوله مطلق يقتضيه من غير انه هذا التسميع يعلم الامر وان كان
بجانب ما ياتر بوجه وبينه وبينه وليس كذلك لانه ليس بوجه ووجه الامر القلي بما لا يعلم
شكر كونه مشترك في ان يكون الامر القلي ليس امر ان يدا على اعتقاد ان
شكر مشترك و هذا لا يغير نسبة لان الناحية مشتركة على الغلبه و لا على البه و انما

ثم يامر من يني كوجب الصلوة على الكبريت
بأن يتلو في سجدة واحدة هذا شعرها
كرواقع الامم التي صدر

هذا الاتفاق على حكم الامام الحسين عليه السلام في شئ ما ان يملك ملكا من حروب وجوب

[illegible]

افسر نحن ان الامام الذي هذا هو الامام حجة زمان العترة والا حياطي
 الدعا ان الامام المظبوط ولا يتياهم الحد والابا ذلة خلاف في هذا
 والفرق بينه وبين ما قبله ان نفس المتك الذي هو الحجة مطلوب شرعا لانه
 من حيث ان حكم شرع متعلق بمخيب الامام فلهذا لا بد ان الامام فيه واجبا للحج
 والعقل لاوه والتمن ما ناه غير مطلوب حيث انهما على الامر والتمن والى عشرين
 ما دون الامام فلهذا خلاف في الاول دون هذا ولا يجوز ان يتما

في الكون كونه قتيلا ولا بالحق بنسبنا لا بد من علمه بالحق لا يتجلى وزنه
قبل ذلك الولد والزوجة الامح ان لا بد من العلم والزوج ثم كونه جامعاً للشرائط
الشرطية ليخرج نسله ذلك ولا بالحق والامتنان لغير الجامع الشرطية والفرق
بين الحكم والامتنان ان الحكم انما اقول في حكم شرعي يتعلق بواقع شخصيته
كالحكم على زيد بشيئة دين عمره وفي ذمته واما العنتي فانها بيان حكم شرعي

1

لا يتعلق بأداة شخصيته وإنما بهرطه وجهه كل منقول الحقينة بيان مسيلة شريفة
والدواكل لم قبل الجبابرة يكن أن يبريد بالوالي لم قبل الحايير من كان بصحا
لكم ويكون الردود من جهة ان الكدود لا يبريد لانا الجبابرة مع ليشه ابطون زمان
الغيبية ويكون ان يبريد به ليس بالحصان ويكون الحيزو لم يكون لم الارباب المبرود
والنهي من الكثر الا ان قركه معتقدا يابا الامام فقدينا فيه كما ان قوله والا حوط
المنج باني الاول واللاح ان لا يكون ذلك الا اذا كان بالحصان جاز
الان التسلح كان لا يكون وان خاف التسلح لانه لا يتقنه في الدماء كمن ب
التجاري من جرح وهو اما مصدر بمعنى التجارة كما لقتل او اسم مكان من جرح
التجارة وهي الاعيان التي يكتسب بها ولد تخرج المص الباسب بالتجارة
لانه اولى لان موضوع التفرغ افعال المكلف من حيث لكل والحكمة والصحة
والفد وطركه ليس من الاعيان مكان يفي ان يميل مرصع الباب
معصيت مرصع الغنم التجارة قد عرفت في باب الزكوة ما بانها ملك
عين بعقد معاوضة الا كتب منه اليك من كلام بعضهم انه لا فرق
في مفهوم التجارة بين البايوت وهو مردود بجهيت الا انك انظر صيغهم
في ايراد البايوت على انه لا يبريدون بالتجارة ما يخص بعقد الا كتب
بل ما هو لم ذلك ولقد اجبتوا من افراد السبع ما هو لم ذلك انك انك
ان تخرج التجارة في الباب الاول يميل المملوك بعقد الصلح ولا يجوز اذ
بنا والازم حفظ البايوت بايتام الاكل الحنة ليس هذا التقسيم
من خصه بسات التجارة بل سائر العتود كذا نك ليس المقص بالتجارت

التجارة

التجارة البحث من حرق الحرق والدم على من حرق الدم وعدم حرقه اذ
المراد بتقسيم العتود بيان اللام من المرام من غير الشك الى خصوصية الواجب والندوب
فان تلك بحث بالعبادات والامام في العتادات ولا منافاة بين كون الشك عبادة
باعتبار رد معاملة باعتبار آخر فانما هو جيب العتود الا ان في البسط البيع الواجب
من التجارة ما كان في نفسه سائبا يحتاج اليه الا ان لغرض من العتود والباسب ما كان
هذا الجرم وما يجب لعباله الواجب المنفعة فان كان له طريق الى تحصيل ذلك من التجارة
فهي واجب تجزئ ولا فلتوم اذا تقرر ذلك علم ان تعريف المصداق ما عرفت المطر فان
منفعة العتادية وان وجبت الا ان اندراجها فيها اضطرار لان الربح على ما مل
ثم ان المتبادر من قوله في البايوت تحقيق الجبابرة بغير فليكن المصداق ما اضطر اليه
في الامور المباح ولا يحصل له ولكن حط على ان المراد بالبيع من الزم التجارة و
يكون التجارة متعلقا بالجزء من مقدار الواجب ما اضطر اليه الا ان وكان في
جمله البيع ولا يفتن ما فيه من التكليف والمحتجب ما قصد التمسك على
اي حال والصدقة على المحتاج لا تدخل للصدقة كون الشئ في نفسه مستجابا لان العتود
من ذلك كونه مطلقا بالثبوت على جهة الاحتجاب وانما يبرئ الصدقة في وقوع
فعل المكلف مستجابا انه لا ضرورة الى تعبد الصدقة بكونها على المحتاج لان مقتضى
الصدقة على المحتاج والاقتضاى احتجب فانما لا حيلة لك بل التعبد بذلك هو
التعريف ثم انه لا بد من التعبد بعد مناسبات شتى من الواجبات الدينية والدنيوية
والجباية مع شرطان شرطان التجام الاجرة فلا مكره لم فعل لم يشترط ولا
بذلك لم يجب لمن يقيم الشريعة قبل الفعل لانه بعد من الترخيص مكرامة الشريعة

علماء و الخرافات و انما خط هذه العبارة انه لابد ان يكون البيع واجب ذلك لان
مطلبا فانما ان كانا بمن هو متحدة لعل ذلك وكما ينبغي في التفسير يوزن في التوفيق
اذ اعلم ففهمه بالشرع ذلك وقد صرح المصنف في التوفيق بالجواز و ان الشرط فانه
قال جواز ان ذكر عريم بيع العبد والكتب على ان يبيع النحر والعنق ويجوز بيع كبد
من يبيع اذ لم يسمع ذلك على كراهية ومثله في المشي والاجابة ومنها ما ورد في
فقه حنفية ومنها ما في ابي اسحق ذلك في مطلقا وكان لا يبيع بالشرط و قد يمكن
فيكون لا يبيع بالشرط في بعض ذلك عادة وعادة ايضا ممكن ويؤيد قوله ولا يبيع
في الاصل والعدد وان في كل بلزوم عدم جواز بيع شيء مما يبيع عادة التوصل به
الحكم لمؤتم هذا الاستدلال فيفتح اكثر معاملة الناس والجواب عن الآية البيع
حيث يكون عمل الشرائع معا و في العدد وان مع ان الاصل ان يباعه وانما يفيد المعا
مع بيعه ذلك وفي السباع فلا في الاجابة و على الصورة المحتملة خط
كلامهم ان الكراهية يكون في المخل لا في الصورة على الجواز وان البراءة المطلق التوفيق
في الحسية وفيه كما ذكر ابن ادريس ابراهيم الصلاح في التكميل والطائفة الشافعية
في الحسية كما شاء هو يؤيد في المالكين الجواز في غير الحسية ويستند التوفيق للمالكين
من صنعت والظاهر ان ذلك في صورة الحيوان وفي غير ذلك من كل شيء في التوفيق
التيه ان يبيع فيها وان ذلك لا يكون الا في صورة الحيوان وعلل على ذلك
الشيخين في
والظاهر ان يبيع في الفناء في الاصل ما شبه طائر لا يبيع على
الموازة في الجبال ولا يبيع ما يملك ولا يبيع بالملامح على الاصل وحفظ
كتب الضلال آه وكذا يجوز لاجل السيرة فيكون حافضا على اصل الخلاف

مرجع بعقبتهم وقسم السحر والقصص في المناسبات بعد كلام طبري في السحر ما قاله في زعم
 من العزم على المعروج ويؤمن بالنجس الجني قيار ما بالقطعة فلا يدخل تحت هذا الحكم
 فهو مستد بالحق لا حبيبه له وإنما هو من أجزائها والشرع بالحق في كسر الجني
 بالآلة خلاف في غيره كما قال في النفس بخلاف ما لو كان النفس الجاني كما لو حفظ
 جسد القطعة برتبة ما حكم بالسبع في الأول فقد اتفق على كسر النفس في كسر النفس
 الأشد هو أن يكون في كسر النفس وهو أصل الشر وكذا أن النفس الجاني والرجل ما لا ينفك
 والشرع في الحكم الرشوة ما ينفك له أصله المتماثلين ولا خلاف بين الملوك
 في كسر ما في النفس إلى صفة من أن الشرع هو الكثرة ما ينفك ما يجب فصله عما إذا قد
 الأجرة على العذر لا ما يجب دون ما زاد من الأمر والمذوبة وكذا هذا الأجرة على
 إلا أن في قبل هذا ليس من قسم السراجيات فكيف لو فله في العين يجب بانه لم يذكر
 سيما في تدعيم وجوه له العواجب على مظهر شيئا في الحكم ولا خلاف في تحريم هذا الأجرة
 عليه ولو كان في السلطان أو من طاعة من الناس كما على علة أو فدية وعلى كرم من ذلك
 أو فدية ما كان من الجراح أو تقيده المص في الخلفيات ما في بقا على هذا الوجه ليس من كسر
 يدعي ثم يجوز الرضا في بيت المال والفقير أن يسمي من البيت الزكاة ويحمل بيت مال
 الأعيان والتمتع بالأجرة على المصنف هذا الأجرة من غير الخلفيات على أنه يكون
 ما يجب من الأجرة من الخلفيات هو ليس بالرشوة وقد تقدم حكمه من هذا الوجه
 أو من غيره وسواء كان السلطان أو لا أو جارا أو سوا كان أي أنه قد ما يجب تدعيمه أو
 الجبال أو المصنف وقد جرد الشيخ في التكملة هذا الأجرة على ذلك من قبل العادل المستند
 في الباس من هذا الأجرة على ذلك والحق في سببهم خلق الترم والمصنف في الخلفيات

مثلاً ان متعين القضاء اما بتعيين الامام او بتقدير غيره او بكونه الاصل وكان
 متمكناً من الحج الاجرة عليه وان لم يتعين له كان محتاجاً لاجل اقرب الكفاية من غير التعبد
 فان اراد بالاجرة المتقدمة مع التحسين فشكل كما سبق وكذا ان اراد بحجارة الاجرة
 من حيث المال مع عدم التعيين المتعين مطلقاً ولم يكن محتاجاً الى حد يشجع الى
 الصداق مما سئل عن ما من بين قربتين بالاختيار السلطان على التقضاء الرزق قال
 ذلك بحيث يتبع المكان ان اراد بالسلطان الجابر والادنى البيع مطلقاً الا ان يتناول
 وان كان محتاجاً فهو ككل لعدم تشبه ذلك الاجرة حقيقة والاجرة على عقد الحج
 لا يجوز ان يبرز في بيت الله كما لا بأس بالاجرة عليه وقد مضى الاجاب على ان اراد بذلك ان يكون ذلك
 فانه يجوز اخذ الاجرة على الشيء في النصف او ما على تعلم الصبي والتمهيد على التساكن
 فلا يجوز زكاتها ومن صرح بذلك المصنف في الشئ وشيخه في الدرر بس وكذا بالفتوى
 والرزق من حيث المال لا بأس به كذا في ذلك كذا في الصالح والاراد صاحب
 الدين ان صاحب دين ان التقضاء الذي يثبت فيه سائر المتعاضدين يتعين
 بالتمتع ويجوز ان يراود صاحب دين ان يجتهد في العاقل وكذا كان فيكون كذا
 وما في فقه السلطان الجابر ان ذلك ان ما كان من السرفات مما
 لا عام الا اذا عرف في البرع بالعرف الصحيح من المثل المشبه بالدين
 بل من الخائف بالتمتع منه بسبب وان كانت مذهبية او قد لا ذلك لا في المخرج عظيم
 وفكر كثير والاصل فيه النصف الوارد من اهل البيت ٤ والاجماع من الاجاب
 كما حكاه بعض المتأخرين اما المصنف فقد روى في الصحيح عن جليل بن
 صالح قال ارادوا بيع عمر بن ابي زيد فادعوا ان يشتريه فلما استأذن

ابا عبد الله عليه السلام ما حرت مصداقاً لك فقال قل لا شير برمان لم شير شير
 غيره ومنه ما حق بن جابر قال سألت عن الرجل يشير بك لغيره وهو يعلم انك تشير
 منه ما لم يعلم الا ظلم فيه اهدوا في الصحيح من ستم من ستم عن ابي بصير عن ابي
 جعفر قال سألت عن الرجل يشير لك امرئاً من اهل الصدقة ففعلها
 وهو يعلم انهم يأخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال فقال ما اهل الغنم
 الا مثل الخنثى والشعر وغير ذلك ولا بأس به حتى يعرف الحرام بعينه قبل ان يتركها
 من في صدقة بحيث يأخذ الصدقات اعتدنا سئول بعنا ما في حقنا ما نرى
 في شراؤك منه قال ان كان احدنا ما وعده فلا بأس به قبل ان نأمر في الخنثى
 والشعر بحيث انك سم فتعيرن خنثى ما قد حلف فيه انك كيل فانما قد شرا
 ذلك الطعام قال ان كان قبضه كيل وانتم حضور فلا بأس بشراؤك منه فيه
 كيل فانما قد شراؤك من رسله ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قلت له شير
 الطعام في حق من يتلقم يترك ظلمي قال لا شير ومنه ما سئل عن رجل
 قتل لابي عبد الله شير من العامل الشئ وانما اعلم انه يعلم قال لا شير من
 غير ذلك من الاجابة انك شير اذا عرفت ذلك فتدريج اها بنا بعد ان شرا
 ما افاد الجواب باسم الله في الحراج والكرات ومبدل البيت ولا يجب رد
 على اربابه وان عرف بعينه ومنه ما سئل عن رجل اشترى دابة من غنم وكتب
 عليه ما سئل عن رجل اشترى الدابة لا فرق في جوارز الا
 بين ان قد جاز له او دكيد وهدى خارج عن ملك صاحب الحال فملكه
 كما هو معلوم وعدم استحقاق الجابري سلف هذه احوال شخصاً

ورضي الله عنه او وكله في قبضته او باعه اياها صح واصلتها وبيعها وبيعها
 في حديثه استقام ان كان اخذها وادخلها فباس عدم الجواز من دون بيعها
 لان ذلك يدل على عدم جواز اخذ شيء بغيره من دون تعيين او ما عدم جواز شي
 مطلقا فلا انية لبيعها لطلب المال مستقرا ولا السرقة منها لا ينافي من انها غير
 مملوكة وليس ثم خاف الا بتحويل من انا السلطان الجبار غير مستحق لها لما قد بينا
 ان ائمتنا عليهم السلام قد خصصوا الثاني ترتيبه فهو ما شاعروا به في حقه وادخلوا
 والعقد لم يجعلوا كونه جارا من اجل ما يثبت به استحقاقه وان كان موجبا لانه
 في نفس الامر ومن هذا يعلم انه لم يكتفوا به على ما يجب عليه ان يثبت
 له اخذها بغيره باطلا الواجب فان عين اخذت بالقرام والامم التي لم يبيع وفي
 يد الحاكم بن بامسنة المالكه است لان لها مقدارا شرعيا والما يثبت له الاستحباب
 والخراج فان التحويل فيه على الرافض الموقوف بالعرف العام فباعتقاده كان الامام
 العالي حافظ الراي اذ لا يثبت بامسنة تلك الاصل عرفا فان هذا من جملة احوال الاجابة في حق
 غيره الى العرف الراي انما هو بغير البيع بغيره من العا وحنات والبيته والاعلان والما
 بغيره ذلك لا قد ضاع ولو تظلم صاحب المال لم يقدح في حكمه تظلمه كما تقدم في الاصل
 السابقة ومنه لا يخرج من هذه الاصل شيئا الشبهة في الدور وسبب بعض احوالها المتأخر
 والا جاز ان ياخذ بغيره لا ان يدره هو فقولنا البيع في النهاية وان في الميسر
 بخلافه والحق عدم جواز الاخذ بغيره الى العرف ان الذي طلب لا يخلو عن الطلب لان
 ما يغيره وفي رواية جازع الرحمن بن الحجاج ما يدل عليه السلام اذا وجد قرينه حاله
 متاخره ترك على الاخذ فانه يترك بها ويحبس الشبهة بين البس عين الى يكون

العيني بغيره بغيره كات بغيره الحسن السخني بغيره البصري المكي في معنى الحديث
 في الامور اذ قلت احد الثمانية في الاخر وشهدوا بها والمراد بالبيع هنا المباح
 في اوائله فانه ان لم يبيع لا يبيعه بغيره وشهدوا به البصري المكي بكونه في اهل
 البصرة والخيرة ذكر ذلك في المتن وفي حديث من الصاوي ما ان المعاد به في
 الشرح لما كس في الرجلين والثلث لا بأس بها واما اذا اخذها عاودة فعندنا
 لا يبيعه الا ان يبيعها واما احد اي بيع الفاسخ وانما كان في البيع فانه
 ان يبيعه فانه يشهد الشهادتين وذلك بعد الشك في كونه من الرواية فحين
 ان مضى واعطى الرجوع عن الصاوي قال لا يكون الرجوع حتى يبيع ومع البيع
 ذم المشتري قال ابن ادريس مخرجه ذلك مع البيع لا يبيعه الا مستقرا ودم المشتري
 لا يشر به وان ثبت جعلت البيع بغيره المبيع كذا زاد مع البيع لا يبيعه
 تعامل بغيره معقول قال احمد بن محمد بن ابراهيم بن ابي بصير قال ما دام في شرك
 ان ثبتت ثلثه بغيره الا ان يكون معناه الشئ المشتري قال وكلام حسن والبيع
 عليه بغيره بغيره اياكم ولكل فانه يبيعه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الحان المدافع المظلمة لان العيب يثنى فيها والبيع على الكون والمكروه والاحسان
 ما ورد من ان يبيع على الكون ربا و قد استثنى في الحديث ما اذا اشترى بالكر من
 مائة درهم فخرج ثلثه بغيره ان يريه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ورواه قال الرجل لرجل ابيعكم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في الكراهية بالنسبة الى الموهوبين والسم بين طابع الحجر وطلع الشمس لا وقت
 الشئ لعبادة ولا عية المسجيات ولا سعة الرزق وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم

ثبت في الحديث انما اذا كان
 الشئ مباحا او حلالا او حلالا
 ان ثبتت بغيره بغيره بغيره
 وذا ثبتت بغيره

والدخول الى السوق او لانه ما من الشياطين وسامكة الاذنين وذي
 العمامات والاكرا والاذنين تحت السنن ومعداها سكتة عن السم لا تلي الطوا
 ولا تعلقها الا من يشاء في حيزه قريب من الاذنين السكتة وقد ورد في بعض النسخ
 قال ابن بابويه لا يخفى في سكتة السم الذي لا يبالى ما قال ولا ما قيل له وما ان
 السكتة من غير سكتة السم ان السكتة من لم يستره الا حن ولم تسد به كسادة يبركونه
 والسكتة من ذلك لا يبالى بل فمن اجتمع فيه بعضها او جميعها اجتنبت
 نفي السكتة من السم لا تتعلل ذاعا به ما ناه اظم شيء ومنه ان الاكراد حتى قيل
 من احيا الميت كسكت استمنه العظيمة فلا تلي السكتهم والاستسقاط بعد العتد
 اي سرادكان قبل السكت او بعده ذكره في النسخ وسكتة وهي التي من سكتة
 بعد الصلابة ولا يجوز لمن الباس من في حديث آخر والزيادة دقت هذا
 من ابي عبد الله قال كان يترك ابراهيم من اذنا في السكت فليس لك ان تزيد في
 سكت فلك ان تزيد ويحل السكت على ما لا يرا معه الشر او عبارة في النسخ
 اذ في النسخ على السكت فلا تزيد في السكت فاذا سكت السكت من راح ان السكت
 والشرع يليل والوزن اذ انهم يحسن وذلك بجواز ان يعطى ما قصا وبأخذ
 راجح فيكون قد فعل عوام والدخول على سم السم ظاهر ان الدخول
 على سم اجتهاد وانما يجوز منه سكتة السم الى السكت وبتت ذلك باربعة اقسام
 احدها ان يوجد السكت بالحق بالرضا بالسكت وهذا يجوز السم على غير ذلك
 الثاني ان يكون منه ما يدل على عدم الرضا وهذا لا يجوز معه الزيادة قال في النسخ
 ولا يلزم منه خلافه ان لا يوجد منه ما يدل على عدم الرضا وهذا ايضا يجوز السم

المستحق لتجريم الرابع ان يطر منه ما يدل على الرضا من غير سكتة والوجه في تجريم السم
 الذي يخرج منه ما يضر البدن ولو لم يضر البدن لم يجرى فيه سكتة السم لانه لا يضر
 واصله مجازة الحد ومنه السم في البيع وهو مجازة الحد في السكت الزيادة
 وان يترك كل واحد لبا والبا من سكتة من قبل السكتة من غير ان يضر البدن
 بدو با ومن قرينة او ثبوت اخرى ومعناه ان يخرج الحاصل الى اليد وفيه سكتة
 السكتة فيعترفه السكتة ويبدل انما يبيع لك مني البني من ذلك فقال في النسخ
 يترك ان يعيد من سكتة السم والحق فيه ان من ترك السكتة في بيع سكتة السم انما
 مناس بخصيص من سكتة السم واذ اتى في الحاضر ببيعها واشتريه سكتة السم
 السكتة في سكتة السم وكل موطن في سكتة السم وكل موطن في سكتة السم
 الاول وانما يجوز ذلك بشرط ثلثة الاول ان يكون الحاضر قصد الباع في سكتة
 السكتة كذا ذكره في النسخ وفي سكتة السم كذا قال في النسخ والسكتة في سكتة السم
 الثاني ان يكون منه عدم جواز السكتة له وهو شرط الثاني ان يكون الباع جازيا
 في سكتة السم لان موطن السكتة في سكتة السم في البيع او في سكتة السم
 الثالث ان يكون قد طوى السكتة في سكتة السم فلو طوى السكتة في سكتة السم
 لم يجوز وكذا كان فلا يتعلل البيع وعلى جرم السكتة في سكتة السم في النسخ
 كما ينبغي بان يتعلل في سكتة السم من سكتة السم والسكتة في سكتة السم
 فراجع مع السكتة في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم
 فراجع في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم
 فراجع في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم
 فراجع في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم في سكتة السم

[Faint handwritten notes in cursive script.]

[illegible]

غير ذلك مما لا خلاف ان يكون حاله ان يكون النسبة معلومة
 او مجهولة وعلى كل تقدير ما ان يكون الاستشهاد في النسبة الحاضر وقت العقد او المجدد
 او من المتعامل به وقت الحل في الموجب فالصحة حاضرة الاولى في الحال والنسبة
 معلومة والاستشهاد في النسبة الحاضر فيجب ان يكون الصورة بحالها النسبة بحالها
 انما كانت حال النسبة معلومة والاستشهاد في النسبة الحاضرة الصورة بحالها النسبة
 مجبولة وفي هذا مطلق الحكم في النسبة معلومة والاستشهاد في النسبة الحاضرة
 فيجب ان يكون الصورة بحالها والنسبة مجبولة السابعة في النسبة معلومة
 والاستشهاد في النسبة الحاضرة الصورة بحالها والنسبة مجبولة انما كانت في النسبة
 والنسبة معلومة والاستشهاد في النسبة الحاضرة وقت الحل العاشر في النسبة
 بحالها والنسبة مجبولة وفي هذا مطلق الحكم في النسبة الحاضرة وقت ذلك فاعلم
 ان قول المصنف لو بعد بينا في النسبة الحاضرة على الإطلاق لا يميز بينه وبين النسبة
 التي هي من النسبة الحاضرة وقت الحل فيمكن استنباط حكم باقي المسائل في عبارة
 التفصيل وفي كل من اطلاق الشيخ والجماعة القول بالطلاق وان كان لفظ ان مرادهم به
 مع احد الموضعين من الصحة وبعد اتيان حكم الزوج في العقد او في الدية منها والظاهر
 من الاماير انما يجوز زجها بعد ظهور ما في الشرط به والصحة التي هو الاصل
 والاصح او اولى على ما تضمن عليه الفاء ولو بعد حب الزوج او الزوج او الضحية
 او شرط القطع قبل ان يفسد على الاولى لا يجوز زج النمرة قبل ظهورها ما دلت
 اجماعا على جواز اكثر من عام من ان لا يحجب استمرهما العدم والآلة الجارية في حكم
 صحة العقد من شغيب العريكة وما حكمه الحكم على بعيد وهذا القول قوي

لكن العمل بالشوراء انما يثبت على شرط بعد ظهور النمرة بعد حلها او الضحية او الضحية
 التسليم بحث لا يصح بغيره من دون ذلك ولا يحجب قوله في قوله المصنف انما
 نظر الى ان الاطلاق راجع الى الجوز بعد دونه او لان القول انما كانت ضعيفة
 الى حكايته وهو قول سائر ما يترتب من قوله السكاة وكيف كان فالعقد الجواز
 الى الاصل ومهمات القرآن وحسب الحكمي وسنده محمد بن سلم والاصح والاولى على
 انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 الحكمي وغيره ان النسبة صالحة في ذلك لوضع الخصومة ولم يرد فيكون ذلك على ما
 الحكمي انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 الاصح انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 طبيب ان كل من شغل الشغل والنسبة في مثل سبطه وما لا يتلون ولا يتغير عليه
 يترك صفاء الكائنات في شغل بعضه قبل بدو غيره فانه يجوز بعد الفاء
 وتبين ان الاصح والاصح انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 فيما كان المصنف موصفا لكونها وما يتورق في غير ذلك من قوله وسنده في الكلام انما استلقت
 الجوز والمصنف جمع بين الاقوال في عبارة ان يرد به من قوله على الاقوال فيكون
 الاجزاء والاصح انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 على استنباطه في قوله ولا يمكن ان يكون اختيارا من بين جميع خبره كونه مستبعدا
 ما اخترناه فذا البحث ساقط ويجوز زج الزوج والسبيل فيا وجب الا يخرج
 من سبيل الزوج قبل ان يسبيل سوا شدة فانه التفصيل ام لا على ما لم يرد في

قد استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر
 بعضه كونه مستبعدا
 فانه مستبعد

انما استلقت اسانيدنا على حكمه على ما يترتب من قوله لا يحجب بها وقد ذكرنا خبر

سقط من العود من سنة كذا فلهذا واللفظ فيه محال ويبدل على جواز اصل
 التفسير رواية يعقوب بن شبيب عن الصنف واذا اشتراط السلفه فيشكل
 ويشكل منه جعل التفسير التكملي وحاشا ولو ثبت لم يجر انشاؤه على ما
 لا يجاب في ذلك احوال فيعظم فقر الجواز على التحليل ويعظم جواز مطلقا
 ويعظم منه مطلقا وهو الاقوى ومن جواز شرط عدم التحليل والاف
 وعدم التفسير في المالك وعدم العقد اليه والعقد في التفسير اعم
 بهما الاصل والزوج لان الزاد بعد النسب من عدل هو شبيه
 الاقارب فيما عداه في اعتبار اللفظ والاصل وقد ورد ان التفسير
 مستدرك على مستند العود وان بالنسبة الى الاب مع الابح
 فملا اطلاق اوضح بالاسماع والتفسير معا والجواب ان المطلوب بان
 ان العود في بيع شراهما كما يدخلان في المالك وتفسر بهما فلو افسر
 على الاطلاق لم يكن في ذلك اشعار بجواز الشراء وكذا لو قيد بالبيع حصة
 او بالتقيد بالتفسير فانه معنى من التفسير بالبيع لان المشتري باوادة
 البيع يبيع ببيعها وان كان يجازيها على البيع مما على البيع جيبه
 مستعذر قيل ولو سئلت ابايع الزاوي والمجمل كانا سئلت في
 بقدر القيمة هذا قبل الشئ في التمهيد وجماع وهو ضيق وسبب
 الشرط في العقد الذي اشتراه المص في الخلف والشرط جواز الانشاء
 من التزوج او ما اشترى للزوج لا ما اشترى للقبيلة ومع ذلك
 ولا بأس به

بالمالك

هذا هو
 التفسير

بالمالك المسمى ببيتهم استثناء الاما والامارات والاولاد
 الامارات فانها ملك في اولى الامور ثم يفتى ويكن ان يملك ان المالك
 يملك في اولى الامور لان التفسير المقتضى للمالك مدفع بالقرابة فيجب الاستثناء
 من قبله جيبه في الخلف وفيه نظر لان القرابة يمنع دوام الملك لا ابتداءه
 كما في البيع وغيره من الحساب انما قلنا ولو ملك البعض يفتى
 بما يملكه فان كان معصرا اوم يملك ذلك البعض حاشا رام يقوم عليه
 الاقرب التفسير ترد واختاره المص في العتق وهو قريب حكم الرضاع
 حكم النسب على اى هذا هو المعتمد وبذلك يقطع وارثا وبذلك
 شرط بان لا يكون في زمانه مسلم ولكن قوله لا يقطع عنه ولو اوفى
 في الاداء رجع عليه بخلاف ما لم يؤذن له فيه بل يفسر له الرجوع عليه
 بشئ من المأثرب ولا فرق في الاذن بين ان يكون حريا او غلاما
 والاقرب بالارشاد ان الاقرب ان يحرره الامساك بالارشاد
 لا يجاب لان المقتضى لشروط الضمان في الكلفة يقتضى الضمان في الاصل
 وهو موجود في حدوده الشرعية وتعليقه المستوي والوجه جواز الزام
 ابايع بالارشاد الحكم فيه كما تقدم والتوجيه واحد فبيع هل يفسر المشتري بين
 الرد والارشاد مع حدوث عيب في الشئ بالبيع بالبيع رام بالبيع
 الحادث على المشتري كما ان ذلك كعيب شئ من ثايب في غير ايدى في
 جواز الرد بذلك بعد انقضاء فعله التام يثبت وهو قبيح ولو
 شرط المشتري ان يرد ما لم يكن رجا او رد اذ ان المالك قد رجا

ابايع
 التفسير
 حاشا
 التفسير

اذا انما
 جيبه
 التفسير
 حاشا

في العادة فلو زاد زيادة قليلة جدا لا يتصل بها عا دة مبيع ولو زاد كثيرا
ذلك على ان كان مبيعهم مطلقا على راسي المراد منه له مطلقا الاشارة الى ان لا فرق
بين ان يكون تعبد حال حاله المدة او لا خلافا بينه وبين البراءة والمخيار ما افنى
به القدر ويكره التزيم بين الاطفال واما ما تم قبل بلوغ سبع سنين وبقا
محم وضمنه فمخرجه او مكره اجماعا بجهة الشبهة اذ اخرجت المدة وقد لا يشترط البيع
ويستعمل الحكم من غير تمام الام في الشبهة كما هو الام والاحتياط والافح وهو في
صحة ابرهستان من العلم به وعلى التزيم بطل العقد وجب فلا يخفى بالبيع بل نعم
سائر العقد والناقلة وهذا الخلاف انما هو بعد سقاي الام والى ان الدنيا لما قبل
فلا يجوز قطعها لانه تسيب اهل اهلاك الدولة مطلقا ودون من ولد من الاناس
كان بالملك او العتق اشكر اجماعا فان فعلت فلا يلزم المولد وان لم يكن العتق
ثم في الميزان الذي في الرواية الحكمك وهو اول ما اشار اليه في باب البيع
او بجهة واربعين يوما يعني به اذا كانت في سنة من تحين والحيث لا
يختص وجوب الاستبراء بالبيع بل هم سائر اجور تملك كانت خلافا لابن ابي شيبة
والدعوى بطل الاستبراء بالبيع وقيل عواما ويجب ان لا يشترط الاستبراء
لا مرة على الصغير والعبدان والمجرب مطلقا بالمرأة تحين الحاق ولو لم يملك
المرأة تحين او عند خلافا من الاستبراء وربما احتجلا لا سيما الاستبراء بالبيع
لحدود وعلى عموم في موضع وجوبه بامور الاول ما اذا اعتصما وتزوجا فانه
يستطرد ذلك الاستبراء كما ورد في سبعين الاجتهاد ما اذا اياهما لمرأة نكحها
ثم انشرا فانه لا يبعد سطر الاستبراء لصدق انما امر شراة من امرأة

وجوب الاستبراء سابقا كان تاجع ملكك واراادة الرطل وقد سئل
برذال الملك انما كانت ما اذا زوجهما وطلقت قبل الدخول لان الاستبراء
من الرطل كغيره بشرطه وطول التزويج كما صح في التزويج من الرطل
وجوب الاستبراء بالتزويج ما اذا طلقت قبل الدخول جاز وطول ما اذا قد حرم
بما زوطى المعلقة فغيره دخولا بها ولا ينفق فيه بل بالحل والحكم من وجوب استبراء ما
قبله انما هو الرطل دون متدانة ويحكم وطول الحامل قبلها قبل منقضاء رجة
اشهر وعشرة الاصح ان ذلك انما هو في الحامل من الزنا انما هو في حاله
حتى تنقض وفي التذكرة جواز في الزنا الرطل قبل المدة المذكورة وفي المدة
حتى تنقض فيها بالتبيل خاصة ويجب ان لا يغيب من مائة على هذا
الاستبراء مع كونه ملكا او عند برهنة حتى ويخرج من الاول لان الاول
خرج فخرج زيا وولا لا يحاط لاسكان اقله لاطلاق العتق وما قبل التحين لا يشترط له
الغيب له حاله مدة ولا يملك شيئا لان الرمي لا يثبت حتى يفسد فخره او يفسد
الغيب باذنه لا يعرف فخره كما لا يحد فخره لم يغيب بشراة شعاع
منه ساهم المورث ويجوز منه انما يسيب به الغلام ان كان ذوا صفة وبنته وزوجه
المزوجة بانها انما يرثه اذ انما كان ربي ثم يكون غيبه للامام موكدا على
ما نحو من دار الحب من غير اذن الامام لكن رخصه لاسيما في خاصة في حال
الغيبه الملك والحق والرطل وان كانت الامام بعقدها ولا يجب اخراج حصة
غير الامام منها تغيبه لانه اليد الشبهة ولا فرق بينه ان يكون في التا في السلم او
الكا في الكا فمن اجل التملك والملك ما في الملكية وكذا يجوز ان يشترط الكا في

اخته ونسبه وزوجه اذا كانت جبرأت بعين ما قلناه ولكن عبارة كتاب
 يحتاج الى تأمل فان كان المالك جبرأت الى ذى الجبرأت بشراى بالبيع فانه
 هذا الجبرأت وجع فيبقى قوله واختره وما بعد ما غير واقع من قوله لان الضيق كان
 الشك انما يستقيم بعد ذلك المالك في ذمته ان المالك والمالك كور
 في الجبرأت فلا يصفى اليه الاخت وما مع ما مع ان المالك والمالك كور
 المحدث عنه وهو المالك في ذمته وفي بعض النسخ بعد المالك والمالك كور
 المالك والمالك كور في ذمته واختره المالك ونسبه وزوجه اذا
 باع من ليس بجيد وقد سئل المالك عن رجل اشترى من رجل جمل من اهل الشرك فاشترى
 فبقيت له مال لا بائس به والتحقيق حرف البيع الى الاستعداد وبسبب ملك
 المشتري بالسلطه الاستعداد هو بغيره من غير شرعية في نفس المالك
 ظاهر او قيرا شرعية وهو الاستعداد والبيع الشرعية في نفس الامر
 كمنه وظاهر ان في الحق المالك على ظاهره اذا عرفت ذلك
 فاللازم على حرف البيع الى الاستعداد ان لا ينفك احكام البيع
 مع ان المالك قد تفرقت في التذكرة والمؤكد في ذلك وشيئا في المالك
 جعله كالباع بالنسبة الى المشتري دفعا لفرقه وهو غير صحيح على
 حرف البيع المذكور الى الاستعداد وعزم عشر القيمة مع الجارة والا
 بضقة اما مع الجارة فقد لا يفرق لها واما مع الشيئية فيشكل اذا
 كانت مائة ما يجرى مائة كمنه لا مائة مائة دون التفرق على رأي
 قد مر تغير هذا المسألة في المصنف والابن المأخوذ من من المصنف

المقصود انما يثبت والحكم في الرجوع واحد وشك له خذنه تقوم
 الاجرة ولو كانت الجارية سرق من ارضه الصلح اه
 هذا الحكم مخالف للمقابلة التورية في وجوبه الاول الرد على البيع
 او وان شئت مع خذنه كما في غير ذلك ولا ذو يد شرعية مكيف
 بغير تسليم مال الغير المقتضية اليه واعتذر شيئا في شرح الاشهاد
 عن ذلك بان الباع لم يثبت كونه سارما ويده اقدم ومخايبه
 بالرد والزم حضوره مع ثبوت المالك في ذلك ان شئت احد الطرفين
 لازم اما ان يكون بده شرعية فالبيع صحيح ما بين فلا رد او غير
 شرعية فلا يجوز التسليم اليه ومخايبه بالرد ولا يثبت جواز التسليم
 اليه في بده وان وجب عليه السحب فيه اذ لم يترك الى ذلك
 اما يراجع المالك او الحاكم وليس له ان يقول ان الرواية بخبره
 بهذا الوجه لانه ان كانت صحيحة للاصحاح بطلت من غير وجه
 خارج عنها والا وجب اطرائها ولا يثبت الى هذا التوجه فيصح
 طالع ما كان يتردد في نفسه ان من تعرف في مال غيره مغبسا
 وسكنا الى غير ما كمل على ان يطالب به وان يحاكم عنه نظر الى
 ان ماله كما يراجع على احد سواء اذ لم يكن له رجوع الاعلى اما لعدم
 علمه بتسلط المالك على ماله او لعدم الوصول اليه هو مقرر الى اخباره
 بجمل ذلك واللازم تكليفه بما لا يطاق وهو الرد الى المالك مع بده
 الباس عليه فلا بد ان يحمل له وحده ويجعل العدم لانه غير مالك ولا وكيل

فلا يجمع دعواه سماع الخرافات بالكلية وجوه
 فلا يثبت له دعواه وانما اذا غرم المثل او القيمة فيبقى الجرم
 بسماع دعواه والا لزم بالتسليم اليه ويبلغ من كلام شيخنا في
 الدرر وسى جوار التسليم مطلقا بل يزعم قبول دعواه مع الجحد
 وهدم شك وانما ذكرنا ذلك هنا لئلا يستفاد
 اثبات ان تملك اهل الحكم انما يجوز مع تعذر الوصول
 الى المالك فلا يستقيم على اطلاقه اثبات ان استعماله في
 اثبات المدعى اى ابايع كما في الرواية يقتضيه استعادته من غير
 اضطرار لان ما شهد ما انما هو لما كلفه وامتنع من الدروسى
 بان مال الحر في الحقيقة ثمة في الصلح صار محررا او ضامنا
 فلا يباح فيه فاما مال مخرم او ضام حبيبا فكذلك ان يتدل
 او اصدق الاضرام وان كان عرضيا صدق الاضرام في الجملة
 وهو يقتضى عصمة اموال المسلمين لا ان يخرج حبيبه ليس هو مالك
 الجار يربى على الذمة والعزور يرجع على من غره فكيف يرجع
 على من غره مباحرة ولا شيبا وحقيقه الحال ان
 كلاهما منها مظلوم فيجمع ماله فلا يرجع احد المظلومين

على الآخر بل يرجع على ظالمه الحق ان الرجوع باثبات انما هو
 على ابايع ان تمكن منه والا فلا رجوع على غيره والجارية
 ترد على المالك او وارثه ومع التعذر يسلم الى الحاكم
 ولو دخل احد الشركاء سخطا لحد مع شعبة
 والا فدر نصيبه انظر ان لا فرق بين كونه محصنا وبكره فان
 الحد انما يتعصن اذا كان سليما وفي الرواية ان يدبر الامنة
 منه الحد يتدبر ما لم فيه من الشك ويعرب بتدبره ليس له
 فان حلف مدم آه ظاهرا ثم شئت هذا الحكم وان
 كان عالا بالتحريم ورجا اشكال من جهة ان زمان على
 ذلك التعذر بركبت يحد الولد ويجازى بان له فيها
 حقا فبا عباره يخرج عن كونه زانيا والاعتبار بالتقويم قيمتها
 سواء زادت عن الثمن او شئت والرواية بلزوم الاكتم
 انما هو من
 التعذر

لان النسب لا يتعص

وذكر اشترى عبد الله بن النعمان مائة من الغنم بمائة دينار
آه هذا هو المشهور بذلك عليه السلام في رواية

محمد بن مسلم رجع فضت الشين فأتى وجهه العبد محمد بن أبيه
بابا في قوله
إرادوا رد النصف الذي أخذوا إلا كان الباقي

چندما و ملائت علی بن ابی العبدین فی البیتہ و منہما
للدست و الخصال الحق قریبا و شکل باب الخصال قریبا

يكون بغيره والبيع على عينتها وهو خلاف الوقت

وعدم تضمن این ادوات مخالف لاطبقه الاكثر من ان المقبول

بِاسْمِهِ مَصْنُوعٌ وَفِيهِ الْخَلْقُ كُلُّهُ عَلَى تَرْجُمَةِ الْعَبِيدِ

منہ کل احد للفقیر الی الافراد مع فیوز سع عبدمنہا کا پورہ

سج قیصر العسیرة قلداش قه مكون انالغ علیہا والباقی لکلمات

هذا بيان لما اريد به من ان كل واحد من هذه النعمان المذكورين في الرواية والمعتقد في الكتاب

قلتم و تروغ الی ما دون ملاقات دینی و این اشیر شخص الی آخره و در این ملاقات و در این محفل

ایلیا مرن چشمت و چشمهانی القدر و سبانی یکا موالد عاوی مندرج

فیر و الحکام علیہ السلام و اجابت من العارضة سیدم مدر الصحه علی مدر

وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الْهَوَىَّ فَيُضِلُّكُمْ كَثِيرًا ۖ وَالْحَقُّ أَن تَعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ فَكَيْفَ تَعْبُدُونَ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۚ

فروغیہ ملک کیون و عروس النور شہر مکہ فیہ لکھنؤ علی ابو مستقیم و حج خانہ امام

کمال شریف بنیہ نتیجہ تعلیم پیر مولیٰ الالب بنیہ اعلیٰ تعلیم بنیہ کالج فانی علی

هذه هي النسخة الأصلية التي كانت في يد المؤلف رحمه الله تعالى

پسین درون سول کتاب فاجعه معتمد پسران کورنه لکن سول کاودن دوت
ولا سمع شسته نرا علی کا سیم و مالکانه فارسی را مرصه نند و تلخیص فیض الاله

وله اشترى كل من الخائفين آة. وفي رواية أبي خنيفة مع الكشيها

يخرج الطريقان ويكمل لآخرهما فإذ كانا قد سارا في القعدة فأنشأ

السبحان مالك لا تخلف والعلمين ان الشبهة السبع اوالسابعة

از این ملک و بلاد و قضاها که در آنجا بود و از ایشان که در آنجا بودند

و کربلین حج العتدیان و کان کل منما یثی المولی الآخر وان کانما ذو نیتی فالکرب

ايتيافى العقدى على الاجازة فان اجازة المدعيان صح واشتمل على كل واحد ١٢

منها المولى الآخر لانه كل واحد منهما قد طلب اذنه في بيع مولا له فاما التمسك

تذکرہ

من

الآخر قد لا كان كالمفرد وان ضحى المراد بان بطلا قلت هذا حسن بما ذكره
 في سلطان الاذن بالاول عند السج نظر لان اشكال الحكم انما يكون بتمام
 وانما السج لا يدل على ابطال الاذن بشي من الدلالات فبشرط الآخر لا يعتقد
 فيجوز ويكون الحكم للموجب فلا يحتاج الى الاجازة فحينئذ يكون على التفرقة
 الى تبلي تفرق المتعاقدين وشك ما لو وكلنا معا فقتلنا بعض الكريهات قبل
 التفرق والمقصود من التفرق ان يعلم ان المقتضى من التفرق انما ان يعلم
 قدر كل منهما او يجهل مع العلم بجهلته على التفرق انما ان يعلم بجهلته في كل منهما
 من الآخر من غير ان يتلف شيئا او يتقص قدره او وضعه او لا فلهذا هو
 ارجح الاول والثاني ان يعلم التفرق في كل منهما سواء امكن التخليص ام لا فلهذا
 سبعة باحد ما منع زيادة تقابل الآخر او بهما مع التساوي والاشارة
 كما لا يحتاج الى واحد غير جنبه او يجهل غيرهما او كل واحد منهما يجهل به
 انما ليس ان يجهل قدر كل واحد منهما ويجهل التخليص فيبطل بهما معا او غيرهما
 ولا يحتاج باحد ما خاصة لا يمكن قصوره من مائة او مائة لا يفسد الآخر
 بغيره من الاربعة الصور بهما او التخليص غير ممكن فان كان احد
 التفرق اكثر من الآخر سيج بالاول فلو كان الغالب النفسه مع الالباب
 ولو كان الغالب الذنب لم ينع الالباب النفسه وانما سببها سببها
 فتقول الحكم بتمامها او بغيرها كان حبل آه اشارة الى الصورة الشاملة
 قوله ان يجهل شرط الحكم الشك من قوله بهما او بغيرهما قد لا اذ لم يكن

سيج بالاول آه اشارة الى الصورة الرابعة واصل ذلك كله كما ينبغي في
 النهاية وتذكر على الحكم وجماعة وغيره من وجود اشارة الحكم اليها في
 المختص اجالا الاول هو صدارة السج في السج بها او بغيرها على تقدير إمكان التخليص
 لا يجهل لانه على تقدير سبعة باحد ما انما ان يجهل ما ينقطع معه زيادة على ذلك
 كما في الاول فلهذا الاول سيج الحكم بغير السج مطلقا او لا مانع فانما الحكم بغير
 كل منهما لا انهما مع العلم بالجهل اذ لو اشرت لاشترت منع عدم إمكان التخليص
 ولا اشكال في عدم جواز السج مطلقا انما لا يمنع لاشترط سبعة بالاول على
 تقدير كون احد التفرق الغلب لان السج بالاول انما كان بحيث يتلف بها
 على انما مثل تبادل التفرق لم يكن لاحصاء جهة سعة في السج على الغلب ايضا
 كذلك وان لم يكن كذلك لم ينع السج مطلقا فلا يمنع للتخصيص انما انما
 السج باقرب الى حصول الزيادة فلهذا هو مقتضى الاحتياط في حصولها
 كما يشهد عليه في الدرر حسن قال في المختص بعد ان حكى كلام الشيخ واقره
 واما الاول المصنف من الذهب والنفسه معا فانه يجوز سبها بالذهب
 وحده او بالنفسه وحده اذ اعلم في المتن زيادة طمانى الا انه من جنبه ويجوز
 سبها بالذهب والنفسه معا سواء امكن التخليص او لا سواء اعلم مقدار كل
 واحد منهما لا لا بعد ان يعلم الجنب سواء غلب احداهما او لا نعم بشرط ان يكون
 زيادة بالاول طمانى الا انه من جنبه هذا الكلام وهو صحيح فيما قلناه واصل
 ما ذكره ورتبين في ذلك كلام ابن حزمه وقرب منه عبارة الدرر حسن واعلم

انما يستعمل مع بالاعمل الاصل قدر ما هو زنا لا الاصل فيجوز كما تنهم بعضهم لان اكل
 هذا الحكم عبارة الشيخ وهي حصرية في ان كان الغالب العشرة مع بالذهب و
 بالفضة فلا يستعمل ما عدا ذلك كانت و هو قوله وان كان و يابح لها ان
 اشكالها ما تقدم لان سياق العبارة يدل على انها الجملة بقدر كل منهما في
 كان جعل مورد العشرة للثبات و لا قبله جهالة قدر كل واحد منهما و هو غير
 واضح اذ مع العلم بان كل واحد منهما قدر كل واحد منهما و لا قبله جهالة
 فلا يستعمل ما ذكره و بالبحر مع العلم و الزيادة و لا حاجة الى التعليل بالعلم
 مع التعليل بجهالة الزيادة و لو كان له عليه اراهم ما شره آه طعنا في الشيخ
 و انما خرج عدم جواز ذلك و ان لم يتبين في المجلس و صحة الحق في كونه
 و صحة عقيدته و زاده فتشدد ان بذلك و نافع ابن ادریس في من حيث
 ان السارق قبل التمسك من وجوب بطلان العرف قال في الخلفيات لا يستجاب
 في مخالفته هذا النوع في العرف لغيره باعتبار انما و من غير الحق فكان كالكتاب
 و يحل ان يحل كلام الشيخ على التبريد فان قدره في الالزام انما الذي يميزه و الذي
 الى الادراك من غير توكيد و لا شك في سر استنباط في المجلس و لا غلظة في كونه
 السور من غير توكيد لم يسمع كما قال ابن ادریس و ليس في عبارة الشيخ و الزيادة بان
 ذلك فلا بد من تبين عبارة الكتاب و هو ان يجوز مع اراهم من حيث
 شره و صياغة خاتم الذي في رواية ابي القاسم ابدال الالف بيم طائفة و هو كالمع
 النسخ بيم طائفة و هو كالمع صياغة خاتم و بهذا اصرح الشيخ و ابن ادریس في

ابن ادریس بان الزيادة المحرمة للزبان الزيادة في العيب و قد اورد الشيخ
 الى غيره من الاشياء و رده في الخلف بان مطلق الزيادة موصوفة بالزبان
 كان عينية او حكمية كمال ايضا جوا بالشيخ ليشيخ الحديث و لا يخلو السبيل
 جعل ابدال الدرهم بالدرهم شرط طاف العلف و كان يميز ان العلف وقع
 في متاع ابدال الدرهم المذكور بالآخر ليكون جائزا و هذا هو التحقيق و لو لا
 الشك في انه كذا اصرح الاحكام و يحتمل ان المرجع في الامور التي لم يزل الشيخ
 معينا الى العادات المستمرة في هذا الوجوه عادة الناس ان يتعاطوا
 بالمتكلمات و انما يميز بها و ما يتم على وجهه فحسب لي لو استمر عرفت على
 اراة و بالبحر في الحساب المذكور في ما يتم و ما يميز و غير ذلك يعني الصبر
 اذا كان ذلك هو الذي هو عليه في العرف و لم يسمع و لو وجد منه فحسب
 ان الصبر في كل ما يميزه الى المجلس ان لو كان الثمن غير معين و وجد منه
 من المجلس ان و توجه ما ذكره اما الروضة للعيب و اما الامساك فلا
 من المجلس و ثمة ان الصفة حقه فله استمارة لا يشيخ له مع الامساك في الكلام
 بالاعراض المستند الى الزيادة المحرمة للزبان بالاحكام و الثمن و اما
 البديل في كل تقدير الرواد البديل ان لم يميز فاعطاه لان الثمن غير معين و اما
 لو تميز فانه يحل عدم جواز الادب الى الاستدانة السارق قبل قبض العرف في
 العرف و هو مرجع البطلان و ما في في الدرر و من المعتمد الجواز و
 الامانة من غير طائفة و هو كالمع و هذا الموضع بالعباس لزم الشيخ فلو لم يكن

المسح صا ونا عليه كما كان كذلك وايضا فان الثمن كل في عقد المدفع تبين
 في المدفع والبيع الطاري انما يرفع كونه ثمن من جهة لامن اصله فلا يصح
 حصول التزق قبل تبين الثمن ولا يملك التبرط اخذ البذل في حلقه
 اشكال ينشأ من صدق التسايف في العدين ومن ان البيع في الثمن
 المدفع رفع كونه ثمن في الحال فيشرط تبين البذل لصدق كونه ثمن
 ويجوز ان تزعمه شيئا بشرط ان يتقدمه بارجن اخر في انزاعها
 انما في انزاع الساج وبيع الشرة بالنسبة الى العجل اربعة والى الاجبار براس
 الحال اربعة والى مس واة الثمن لعمد قسان اما نسبتها الى الاجل
 فان الثمن ان كانا حالين فهو الشدة وان كانا مؤجلين فهو بيع الحالك
 بالحال وهو منهنه وان كان الثمن حالاً فهو السلف وعلك النسبية واما
 نسبة الى الاجبار براس الحال فان اجبر ببيع ثمانية فهو المراجعة ونسبته
 فهو الموضع وبالثمن فهو التبرية وان لم يحرك ثمانية واما نسبتها الى
 المس واة فان وجبت فهو الربوي والافقر والاقوى الى الجوارع ثمانية
 الزاد بالثمن واة الشرة ثمانية عن الثمن الاول او تنقص منه ويمكن ان يخطئ
 بتركه في انجاب العلات بشرط الحال مر جلا مع المس واة جبت وقد را
 لانه الاجل زبادة كذا تأخذ في شريح الارش وهو واضح واقسم ان شراء
 المسح الخواص اما ان يكون قبل حلول الاجل او بعده وعلى السطرين
 فاما ان يكون ايجاب مع قد اشترط شراءه في نفس العقد لا على كل تقدير فاما

ان اشترى بحسن الثمن وقد رده او بزيادة او بنقص او بغير الحسن اما حالا
 او مؤجلاً فالحاصل في ذلك اربع وعشرون صورة يطرأ في ثمانية ثمانية
 عشرة باطله واربع مختلف فيها واثبات صحيح في ثمانية عشر ذكر ان
 الحاصل من ضرب صورتي اشترط شراء المسح في نفس العقد وعدم سلف
 الشرا او بزيادة او بنقص او بلس واة الحسن الثمن وبيع حصة حالا
 او مؤجلاً ستة عشر صورة وهو يطرأ على ثمانية عشر صورة لان
 الشرا بالحسن لا يخرج عن الزيادة والنقصان والى واة ثمانية عشر
 الحسن والحلول والناسط ثلثة اخرى ومفرد بلس في اثنين اثنا عشرة
 واذا حترتها في صورتي الشرا قبل حلول الاجل او بعده بلغت اربعاً وعشرين
 صورة لا اثنتين وثلثين كما ذكر فليتبين ان ثمانية عشر وضعه الحاكم
 انه تمام تمام النسيب والمشيح ما يجب عليها ولهذا ما أخذ الزكاة قدر اموالي
 النسيب من المالك ويؤخذ من ثمنه عياراً انه اذا امكن الوصول الى الحاكم
 يدفعه اليه ونفك يكون من ثمنه وان ثمنه هو وبيع فان الدين لا يتبين
 بدون تبين المالك او غير ميسر تمام واصل الحسن الشدة عدم النقصان
 مع حضور وامتناع الحاكم في التحقن اما له تعذر الوصول الى الحاكم فمؤجلة
 خلاصان عليه كما خرج به الحكم في الشدة وفي ثمانية عشر في عدد ربي
 لزوم الحظر المنقذ قد رده عليه ان الدين لا يتبين بدون تبين المالك
 او غير ميسر تمام وخرج الدين بغيره ما لم يتبين فكيف يتبين التالف بالمال

والعقد والالتصاف والاختلاف والبيع وعدم إمكان ضبطها على جميع الاطلاق
 فيها بل يقتصر الى التعيين وقد قال في ربيع حلاله الاول وكذا الخسيس
 المضم في التذكرة بين العجوة والبطلان فيما لو اختلف الى ربيع او جادى او قيسية
 من غير تعيين بالاولى او الثانية نظر الى الاشتراك بين الشرطين وبيعين وبادى
 وخرق بين تلك وبين ما اذا كان الى الجعدة او غيرهما الايام في جميع الاطراف
 حسا حتى بان ذلك يقتضيه العرف المتداول بين الناس ولك ان يستدل ان
 اعتبر الاشتراك عند قيام في البيع او اقتضاها العرف فانظر ان لا يتبادر
 في ان المودع في الاطلاق في البيع او لهما هو اختيار المودع
 بالوجه وهو ان لا يوزن اول ليلة منه لانه لا يشترط على الليل والنهار فالاختلاف
 اسم اليوم فلهذا في اليوم كذا اصل بالاول فخره ربيع ذكر موضع التمسك
 فاشترطوا لزم والآية ما اختاره المصنف هنا هو عتق ابن ادريس والذى اختارها
 الشيخ ربه اشترط التعيين مطلقا وخرق ابن حمزة بين ما حمله من غيره فاجاب
 في الاول التعيين خاصة والمعم في المختلف والتذكرة فرق بين ما اذا كان في
 برية او بلدة او غيرهما فمقتضى ما مضى فوجب التعيين وبين كونها في بلدة
 يجمعان في فيه منى الاشتراط وهو الاطلاق في سائر الدورات في بلد
 على بلد العقد نعم اذا اشهدت التورث بعد اراة مكان العقد في التباين
 وجب التعيين ومقتضى قوله مقتضى ما مضى ان مقتضى ما مضى فوجب
 غير موجب لاشترط التعيين والتجوز ان يقع في بلدة ما لا يشترط في غير الاطلاق

وان كان منه مقيما كان له الكسب او مراد ان الكسب مقتضى
 الراد كان كان في مجلس العقد فلا يثبت وان كان بعد التزويج فليس
 منه يعرف ولا يصح سماعه منه هناك ولو اقر السيد على بيعه
 مشكلا فان ما فيه التمسك ان يكون مع وجه التمسك منه وان كان في مجلس
 التزويج فيجب له الزامه بالتسليم او مع استقامه وتقدر رتبته في غير ما مضى
 واحده الثمن ان كان باقيا او مشكلا في الثمن والقيمة في غيره او العبرة في قابل
 وليس له الزام بشي في ولا فرق في ذلك بين ان يكون تعذر التسليم
 بتزويج التمسك اليه بان آخر حتى انتقل اولا وليس في شيء من ذلك الزام
 بالتمتع لكن يكره العا وفتة عليها بالشرطين ولا فرق في ذلك بين التمسك
 فيه بدراهم مع كون الثمن دراهم او لا فلهذا في البيع فيما اذا كان كل منهما دراهم
 تباعدت امرها والاصح الاول ولا ريب لان هذه معا وفتة منه ومن الاول
 ولو اخذ بعض المسلم فيه وتعذر الباقى فخر المسلم بين التمسك في بيعه يستحق
 وبين اقتضا المجرور والعبرة بالباقى في العقد بالنسبة اليه وغيره من عبارات
 التذكرة انه لا يبرح ببيعة الباقى من القيمة لانه غير بين اقتضا المجرور مع
 حصة الباقى وبين اقتضا مع التمسك المعدم ومع التمسك يرجع الى حصة من الثمن فانها
 في الباقى فكل ما يبيع مع التمسك يقتضى عليه ان كان العقد بتزويج
 فلا يفسد له قطعا وان لم يكن منه تزويج فيظهر من الدروس كخبره اذا عرفت ذلك فاعلم
 انه بارة الكتاب لا يثبت على شيء من التناوير المذكورة في حكمه على ان المراد

الهوان ويدر ويدر بطل العقد للقرن وثبت في البيع خاصة ثبت هذا
 الجنازة جميع اشياء البيع كالسيف والسبيل والتمري والورقة والورقة
 والبرية والبرية وكلها يندرج تحت العقد البيع وينتفع في حصر الاول
 او ما يبيع مال نفسه من زوجه الصغيرة او بالعكس والا فرب الثبوت للغير ولا يبي
 الا فراق بغير منه الجلب لا تدره المصارفة مع الاصل طاب ولا يعقل التزوق
 من الشخص نفسه فسقطه اما بالاستطاعة بعد العقد او استبراطه في العقد والا
 ثبت والى ذلك القول لربح مال احد وكذا المصنوع على الاثر انما اذا
 يبيع من يفتق عليه وطايرة لا خيار للمشتري واما البايح فانه ان كان
 لان جانب العتق اقوى هذا اذا كان الكسب يتقبل العقد الى المشتري فان
 جعلناه للبايح او موقوفه على ما يخرجه كقول الجنازة انما ثبت اذا اشترى
 العبد نفسه من غيره لا وقتها بالبيعة الرابع لو اشترى جدي ان شدة الحر في
 ثبوت هذا الجنازة نظر لتعلقه بغير الزمان وتوقف المصنف في التذكرة و
 لا يثبت هذا الجنازة ببيع في شيء من العتق وحوى البيع عند علمائنا
 ما لم ينزح ما خفي واخر ما لا خفاء به على التزوق كما هو في الجنازة
 باق فاذا زال الاكراه جاز يرد على المورث بغيره بغيره او يبيعه الى
 كل محل واشتاء مال الشيخ من غيره بغيره ما يستبرأ به من ماله ما اجد
 غلام جله او باسبغة الجنازة بخلافه في ثبوت ثبوت المورث ما دام
 الكسب في المجلس واشتاء ثبوت ثبوت له ما دام هو في المجلس ان كان حاضرا
 او في مجلس السبع ان كان غائبا وكل ان يكون الجنازة على المورثين او غيره

المورث فاجبا للبيع ولا يبيعه جبارا واحدا باستطاعته غيره وكذا انما ثبوت
 المجلس ولو تعاين البيع والابادة منهم قدم البيع فيسقط في البيع ولو
 تعاين ذلك كسبيل والموكلان حاضرا ان يعلق الجنازة بالبيع ومع يفتقها يعلق
 كسبيل كسبيل ولو تعاينها واحدا والموكلان غائبان فقد صح في التذكرة
 باشتاء الجنازة الى المورث لان كل واحد من ملك المورث ولو كان
 احدهما سقط جبارا وخاصة وذلك في مثل مال مال اخذت امضا
 المعتقد ونحوه ولو مال امضا للمورث اخذت امضا في مثل مال المورث
 اخذت امضا انتفع الجنازة وان معا وان اشاء البيع وان سكت
 ولم يخرجه شيئا فهو على جبارا ولا جعل له ما يملكه من الجنازة يستطع جبارا
 وفي الدرر بس لا يستطع ولم يفرق في عدم السقوط بان مال مال اخذت امضا
 او البيع او اقتصر على قوله المورث وفي آخر البحث من التذكرة قال هذا اذا قصد
 بقوله اخذت ملك الجنازة لصاحبه حال ولو لم يقصد لم يستطع جبارا سواء
 احتار الاثر او سكت ولو اشاء واحد من البيع والا فالا حارة
 قدم البيع لا يملك البيع بينهما ثبوت او ثبوت او الجنازة قد وكل في عقد بغيره ما خفي
 صاحب البيع ورضي به خلا اثر لرضا به بغيره ذلك وهو ما ثبت في
 خاصة في الخلاف بينا في موضعين الاول اختصاص الجنازة بالمشتري
 في الجنازة ان كان هو المورث بان الاحتجاب به بغيره له والبايح ولا يبيعه
 بين الاجبار وثبوت ثبوت اذا كان كل المورثين جبارا ما اخصه بغيره
 في غيره ان كان يبيعه هذا الجنازة من حيث العقد كما هو الاثر في

استوفى كما يظهر من كلام المفسر والاول وهو ثابت
 من شرط البيع ان يكون احداهما او كليهما او لا احدهما مع
 القدر في العارية لمن شرطه لم يحدف ترسعا واشترط الحيا في البيع
 صحيح سواء قبل وكيفية الحيا رام لا ولا فرق بين ان يكون له عندا او من
 احداهما او بشرط كل منهما الحيا ولو اختلفا في الاختصاص به لم يكن له غير خيار
 فان مات احد الاجنبيين في زمن الحيا رثبت الحيا بشرطه لان الحق والفرق
 في الحقيقة لم ولو شرط الحيا لهما ولا جنى او لاحدهما ولم نكحل من الاستقلال
 بالشيء على مقتضى الشرط ولو تراضى البيع والاجارة قد اشترط
 العقد وقال الشيخ مبداء انقضاء خيار المجلس وهو صنف عام بشرط غير
 ان لا يشترط انقضاء مدة خيار الشرط بالعقد فلو شرط خيار ثلثة او
 ازيد او اقل او اشترط انقضاء العقد والشرط على ما لا يصلح كالمساكنات او فدا
 بالعقد والمسلمون عند شرطهم وتخييل امتناع طر بان الكبار بعد الايام او فدا
 فان خيار الرجوع انما يثبت بعد البيع قبلها لا اذام وكذا الحيا بعد الثلثة
 لعدم التسليم ويجوز ان يشترط المداورة وهو رتبة ان يبيع شيئا او يشترى
 بشرط ان يبتاعه فلا تالاه شرط سابق يتعلق به من العقد فلو اشترى
 في العدمات السابقة لم يكن له من حيث مدة الكسبية مدة الحيا رجع
 فليس له شرط ان يبيع حتى يبتاعه فلا تالاه بالرد ولا جعل الحيا له
 ولا بد في مسائل الباب من تعيين حيل على الخيار وتبين مسكنة فلو
 شرط في احد العبدتين ولا احد المتبايعين غير تعيين بطل الشرط

والعقد واشترط البيع بعد مدة او فدا او ضمن ان يبيع شيئا
 واشترط البيع عند رد الثمن مع تعيين المدة لا يصلح لعدم الا ان يكون
 تجا رة من تراخي منكم واصل البيع والمسلمون عند شرطهم وما ورد من
 الاحاديث منها اهل البيت ع في ذلك ولا يحد هذا خلا يثبت للبايع الحيا
 ولا يحد بغيره قبل رد الثمن او فدا ولا يحد الاطلاق على عين الثمن فصار
 المعروف ان مائة البيع الارتفاق به اذا عرفت ذلك فلو قبل المبيع بعد
 مدة مستغن عنه بل ان انقضى في تعيين مدة الارتفاق والرد على ذلك منه
 العقد لعدم تعيين مخرج باعيا المشتري ويكون المدة المذكورة تعيينا
 باعيا المشتري ولو عسر في البيع عند كان اولى فانه قال فيما ورد في البيع
 في مدة معينة رد البايع فيها الثمن وهو واضح وهو ثابت للمعبرين
 بما لم يرد العادة وتعمير بالمعبرين في البيع والشراء والرد على ما لم يرد العادة
 الزاوية من القيمة وقت العقد بالنسبة الى البايع والستيفان بالنسبة الى المشتري
 على وجه الاتي فان به غالبها لم يكن لا بد من الستيفان كما لا يحدون بالقيمة فلو كان
 عا دة او فدا وشخصان قيمته ونقصا بعد العقد فلا اثر لذلك ولو اختلفا
 في ذلك اختلفت دراهم الثمن في الستيفان ولو اختلفا في جهالة القيمة فلو كانت القيمة
 فليس الاصح بان في ذلك تفرج ويكون الاكثرا يحسمه او علمه او علمه انما يطرح عليه
 قبله ثم لو علم ما رسمه ذلك المبيع في ذلك الزمان والمكان بحيث لا يخفى عليه
 لم يثبت له قدره ولا يستطاع التعرف بهذه العبارة بطله وتعيينه ان

ان التعرف اما ان يكون في البيع او الثمن وفي كل تقديرنا ما ان يكون المعين
 للبايع او المشتري ولا يتدبر التعرف في البيع فاما ان يتعرف او احد ما عرفنا
 فخرجنا من ذلك ام لا فلهذا صدرت عشرة ادول ان يكون المعين للبايع
 ويتعرف في العوضين تعرفا فخرجنا من ذلك ان العوضين هما العوضان فخرجنا
 فخرجنا من ذلك ان العوضين هما العوضان فخرجنا من ذلك ان العوضين هما
 المشتري الرابع العوضين هما العوضان فخرجنا من ذلك ان العوضين هما
 كذلك والتعرف فخرج المشتري ولا تعرف في البايع السادس العوضين
 هما العوضان فخرج البايع ايضا تعرفا فخرج السابع كذلك والتعرف في البايع
 تعرفا فخرج الثامن العوضين هما العوضان فخرج المشتري فخرجنا من ذلك
 التاسع فيما اذا كان المعين للمشتري صورة ثمانية ايضا وبان احكامها
 واما اذا كان المعين للبايع لا يثبت فيها ركه كما يتعرف المشتري سواء
 اخرج البيع من ملكه ام لا فلهذا صدرت الاخراج لوضع البايع بلزم المشتري الثلث
 او القيمة اما لو تعرف البايع في الثمن قبل سيطر فيه ام لا وهل يفرق
 بين التعرف المخرج من الملك وعدمه لا العلم في ذلك تعرفا لكن في عبارة
 التذكرة ما يؤذن بذلك لعدم فائدة قال ولا يثبت هذا الجواب بتعرف المعين
 لا سيما ان الاستصحاب الان يخرج عن الملك بيعه ومنه يشهد له ان يمكن من
 استدراك هذا القوله مع احتمال ان يريد المشتري خاصة واما المشتري
 ما في جواره لا يثبت بتعرف البايع قطعا ولا بتعرفه الان يخرج من ملكه كما

كما سبق ومع العوض واتفق البايع الثلث يرجع بالنقل او القيمة ولم يزل
 للمعين الثمن فخرجنا من ذلك ان البايع هو البايع ولا يقبل المشتري العوض
 لو قبض بعض العوضين او احدهما بعض الواحد فخرجنا من ذلك ان البايع
 الصنفه صحيح به في التواضع والدور وس وغيرهما ولا تملك بعد التملك
 انه الرأى ان الرأى هو ما عليه اكثر الاصحاب وعليه دلت الاجابة و
 المرتضى وجاءت على ان ثلثه قبل الثلث من مال المشتري ورفق ابن حزمه
 وادب الصلح بين ما اذا عرضه البايع على المشتري فيكون الضمان منه
 وعدمه فيكون ثم البايع كالتدين يعرف على صاحبه عند الحول ورواه
 ان يرد العوض غير كات في القيام تمام القبض الا ان يتبع المشتري
 من القبض ولا يرضى البايع يتابعه في يده وكذا التذكرة في الدين وفي
 رواية عقبة بن خالد عن الصمغاني عليه السلام ما يرد له ذلك والجواب
 فيما يثبت له الدليل فيه كلاما ان احد ما ان موذى العيازة غير المراد منها
 اذ المراد ان ما يثبت له الدليل فيه كلاما ان موذى العيازة غير المراد منها
 فيه رد ما ومنه التفتت به ثبوت الجواز للبايع ونظرا ان المشتري ومن
 العيازة ثبوت الجواز في البيع وتبناه الى الدليل هو مقتضى التفتت
 ان مدروا رواية ما يثبت من يرد فلهذا كان ما يثبت مع اليقين وقبل
 ذلك فعله في نظره الى الدليل ام يتغير بتغيره رتبيا به اختياره في الدور وس
 ولا يثبت به ذلك كان ما يثبت به من مقتضى القول في التذكرة التفتت الى
 الدليل والمعتد الصبر الى حين حذف النفس وليس المراد بالثمن و

ان قلت بالكلية بل يكون فيه تشكيك في الرصف وتغير العلم المنفعة المذمومة
 كما صح في الدرر حسن قال في الشرح تسمية هذا خيارا من باب تسمية الشي
 باسم ما يؤول اليه وخيار الرؤية هذا الخيار في حق الاصح وكذا خيار
 الغبن ولو شرط رصفها فالطريقان للبعد لتمامه الشرط للفتق للبعد
 وفي الاول يلزم الغرر واما في الثاني فيلزم ان الغرر في الغبن سهل
 الا انه بخلاف الرؤية فيصح اشتراط رصفه اما خيار التاجر فيصح اشتراط
 رصفه والغرر في ان خيار التاجر فيلزم حق البائع فاذا استقر حاز
 واما خيار الرؤية فلا نه من دونه لا يكون له رصف الغائب فائدة فيشبه
 بيع ما لم يرد لم يصف وخيار الغبن خيار لم يصف البعير اذ مع
 صفتهما يستلزم التراضي وفيه انما كانا سهلا لصدق رؤيته بالكلية
 والا فخير البائع ان زاد او نقص له زاد ونقص في جنتين فخير معا وتتم
 اختيار النسخ على الجيزه خيارا والشرط ثبت في كل عند سوي الخراج
 في معنى الطلاق الخلع والمباراة وفي معنى العتق التدبير لانه وصية ثبت
 الجواز في الصداق وان لم يثبت في الخلع لعدم كونه من ضرورات العقد كما
 يصح اشتراط الجواز في البيع اذ كان لا يستعقب العتق كذا الترتيب والشرط
 العبد نفسه ان سوتناه ويستطاع التوفيق ان يستطاع خيارا والشرط بالبيع
 فله تعرف اهد المتبايعين سخطا جازا ودون الآخر فله تعرف المشتري
 بطل خياره سواء كان تفرقا فاعرفا عن الملك ام لا لا يستلزم الاستيفاء
 والشرط شبهة لا تقبلها بغير اذ ان لم يرض به ولا فرق في ذلك بين ان

انما ثبت في الرؤية والبيع
 وفيه ان لا يصف

يكون الجواز مخصصا بالشرط او بشرط كاشف من البائع ولو عرف البائع مكانا
 تعرفه فحال ان كان له بعد اجازة من الشرط لا بعد شيئا من البائع لكن في
 عند هذا تعريفنا سخطا الجواز شرطه جازا ذلك على ان المراد ان يعرف
 البائع بالشرط مستطاعا جازا وهو خلاف لفظ الكلام الاصح بضم الباء
 في المراد حسن عدل من هذه العبارة لتمامه فقال المتعرف في هذه الجاز
 الجواز غير المشتري ومنه من البائع ويتولى التمسك في قوله ولو عرفنا المشتري
 احدهما بل ان الآخر سخطا جازا وهو لا يثبت ذلك بشرط التعمد والتفريق
 واما قسم ان يفرق الاذن في هذه التعريفات من دون فعل لا يكون اجازة
 ولا مضافا لم يفرق بين كلامهم ويملك المشتري بالعقد على ان يثبت
 التمسك بالشرط في المسئلة وهو قول الشيخ رحمه الله في البيع لا يملك الا بال
 الجواز سواء كان مخصصا به ام لا والشهد رخصا في حكم التمسك على الترتيب
 المعنى به انما هو المشهور وان كان في الجواز له ليدرك الجواز لا يثبت
 حال المضمون التوفيق من ضمان المشتري في كل الجواز والشرط لا يجزى اما من
 طرف البائع او من طرف المشتري واما ما كان في التوفيق الجواز واما في
 الضمان بالشرط من المشتري اذ ان لم يكن التمسك بغيره ولا يستطاع الجواز
 بغير البيع فلو منع البائع جازا في صورة عدم ضمانه بطل البطل
 وراد الشرط وكذا لو منع المشتري في صورة عدم ضمانه بطل البطل ورجع
 بالشرط ويجب ان يبيع خيارا للرؤية والخصم والوصف آه انما
 يكون الرصف رافعا للجواز اذ لا يستتبع اوصاف السلم كلها كما صح

المعنى المذكورة فاعلم هذا الاسباع بالوصف الاسباع السبع فيه
 ضيعه لا قوله تحريف من الجحجح آه الامضاء اي ليس له ان يبيع السبع فجام
 برة فاعلم ان تبعض الصفة بالنسبة الى الاسباع و هو كل ما يزيد
 آه الحوا بالزيادة والنقصان ما يكون موجبا لتبعض المال لا المطلقة
 ككون الضيعه كل الجند او ثقله الخراج او كون المبيع لما عرض له التخييس
 بحيث لا يقبل الطمانه او يتقبل مع نقصان عينه او احتياجه الى مؤنة
 وقد اجمعت على ان هذه عيوب وشك كمن العبد اتى اذ سارقا او زانيا
 او مملوكا من نفسه او بغيره الا في النواحي اذا كان كبيرا او مثله لم كان غير مملوك
 بخلاف الضيعه فانها لا تبعدان فيه عيبا ويقتضى ان يزاو في ضايعه عيب
 قوله فاعلم ان يدرج فيه الخفي لان ذلك عيب يستحقه عن اصل الخلقة
 مع انه موجب لزيادة المالكه وثبت به الرد وفي الارش اشكال ولو
 تبنى الاسباع او خلافه في حقه التبرك بالتفصيل اما الاشكال فاعلم انه لو كان
 خلا فالابن الجند وابن البراج في احد قوله او علم المشتري بالمراد علم
 بالعيب قبل العقد فاعلم ان لا يدرج ولا ارش او استحقاقه اي بعد
 وقوع العقد فغير متبذرا لارش فانه يستطرد والارش من المواقف الثلاثة
 فتدلى للمع مستطرد الارش والرد جوب ب الجحجح ولو تعرف مستطرد الرد
 دون الارش لا فرق في التعرف بين كونه تاما للعين او لا ولا بين كونه
 لازما وعدمه ولا بين كونه مغير للعين وحسنه سوءا او العكس بعد زوجه
 من ملكه ام لا وكذا لا فرق بين ان يكون تعرفه بعد العلم بالعيب او لا

فما كان كذا
 فاعلم ان يدرج
 فيه عيبا

الشيخ ان تعرفه بالبيع قبل العلم بالعيب لا يمنع الرد لو علمه وهو ميت
 لتدلى ابا قريه عليه السلام ايما رجل اشترى شيئا وعيب او عذر لم يتردد اليه
 ولم يبرأ فاحدث فيه بعد ما قبضه شيئا وعلم بذلك العوار وبيدك عيب
 انه يبيع عليه البيع ويرد عليه بقدر ما ينقص من ذلك العذر والعيب من
 ثمن ذلك لم يكن رد او عرفت ذلك فتدلى للمع سوءا تعرف قبل العلم به
 او بعده آت على السائل السابقة كلها الا على المال وعلى المعنة
 هذا استثناء من قوله تعرف مستطرد الرد وهو في صدره بين الاولين الجارية اذا
 ظهر كونهما حلالا قبل البيع فانه يرد ما وان تعرفت بهما بعد الاول كونهما
 بالوطى خاصة ولو تعرفت بغيره فلا كلام والعقد الناقط بدون الرد او معه
 لم يكن له الرد وتعين الارش على طبق مندمات الردل به اشكال نشأ من
 التنبية بالاجل بالادنى مما احتضن من الحكم بالوطى التي كره العيب الجليل كونهما
 فلهذا كان فيه مستطرد الرد ولو انتم الى الجليل عيب آخر فتمتع بغيره بطلان
 اشكال نشأ من صدق كونهما معا بالجل وكونهما معا بغيره ان اشكرك
 التعرف بالوطى قبل العلم بغيره فاعلم ان خلا فاعلم كلام الشيخ في التمدب و
 الاجابة متبذرة بعد العلم كما في المراسن من من الصاوق عليه السلام ولا فرق
 في الردل بين كونه في القبل والدبر ولا بين كونه الجارية بكر او ثيبا ولكن محل
 الكبر على الشح وكذا في كل شرط لذلك ان يكون الخل من الدول غير طمان الجند
 ومردا من عباد الشيخ في التمانية وظلالا من حرة واحدا من المعنى المختلف
 يكون الرد مستطردا في البيع لانها لم ولد للبايع ولا فرق في هذا الحكم بين الردل وغيره

يسيرا بالمثل لان العرف هو قوة المقدار وهو يحصل ما جدها اما اذا استعمل
 فان كان موزوناً في احد لم يسج كليا ولا يصفح المستور اني الموزن الشاهد
 في الكيل قال المصحف في الشكر لا اذ ايراما انما اصل الكيل وصال في
 شهادته بان يكون السبعين او ثلثه او ثلثه السبعين الا في قديم
 الاصلت بالموزن اكثر قسما اصل في الكيل ما كان اما ثلثه او ثلثه
 والحقه او علم الشاهد بينهما ما لا قرب الجواز من ان السبعين اذا كان قطعا
 كذا فانما يسج ووزنا في فيه الكيل فيعتبر حاله ان كان اكثر اكل ما يجافي
 في الكيل لي يسج بعضه يسج ووزنا وان كان في الميسج مثله كليا في الكيل
 لم يسج ووزنا الا مع العلم بسبعين الشاهد في الموزن ولو كان الشيء كمال
 مرة ويوزن افرى ما كمل الاغلب فان تروا في الشكر ان الشاهد
 من الكيل ان كان يسرا خارج يسج بعضه يسج تماثلا كليا ووزنا والا
 لم يسج ووزنا كليا ولو كان احد ما كليا والآخر موزنا ما كان خطا والمصدق
 يسج احد ما بالآخر ووزنا عند الشرح وابتدأ بسبب لان الموزن اصل الكيل
 وجوز المصحف في تحرير سبب كليا ووزنا ويجوز في وزنا خاصة وفي الدرر
 حكم في الشرح وابتدأ بسبب عدم جواز الكيل من المصحف ووزن في ثلثي
 وثلث ثلث الربا في المصحف والمعهدة انه لا يثبت فيه ويجوز
 يسج لم العلم بان شاة على اى ما اخذاه المصحف في الخلف هو الموزن في الكيل
 الحق دون المذبح لان فيه جهاين الاول وسج قسما خطا في غير خطه
 لان ذلك لشكره في ثلث العادة ولا يخل بالثبوت في ذلك

الدرر في الكيل والكيل عند البئر اذا لم يخالط العادة كان في التذكرة لو كان
 احد المصدقين مشددا على الآخر في غير سببهم مطلقا يسج ووزنا في الكيل
 بالدرر وسج درهم في قوله وكذا ما شابه ذلك في سبب درر
 في سببه باق ووزنا وان كان جاز في سببها انما يسج لان الزايد من المصحف
 الحسنة يكون في مقابل الحسنة الا في سبب بعض العامة من ذلك في سببها
 العتد اذا جمع مدينين وجب ان يسج احد ما على الآخر في قدره في
 نفسه فان كان ثلثت البينة اخلفت ما ياخذ من البينة فاذا بلغ مد
 ودرهم مدين وكان الدرهم مثلا يسج ووزنا او نصفه فاذا انقسط الدرهم
 عليه وعلى المدين كان ما يخلص الدرهم ثلثه انما يسج الدرهم وجب
 لثمة في سبب الحسنة الواحدة واجاب الامام بان يثبت الثمن لا يسج
 شرا بكل فرد من البيع بما يفسد عليه من الثمن على القيمة من الثمن يسج
 والى على اربعة جعل الزايد في مقابل الحسنة الخلف او اوزن ذلك
 فله في احد اطلعت من طرف الثمن او الثمن مستحبا او ثلث قبل الثمن
 فاذا كان اصل البطان في البيع حذر من الربا كما في مد ودرهم مدين
 ودرهمين ثلث الدرهم قبل التبيين فاذا كان المدين يسج ووزنا كان
 البان في مقابل ثلث الثمن وذلك مد ودرهم ويجعل البطان في
 الحسنة الخلف ثلثا لثا او المصنف لثي هذا البيع حرف كل جنس الى
 ما يخلفه فالدرهم في مقابل المدين ويجعل التسبيط والربا المبطول انما

انما يتغير حين العقد وهو في تلك الحال كان متديدا وعلى الاتصال الاول
 يلزم عدم صحة هذا النسخ من البيع من اصله وانما انما اقصى ما اقر بهما من شرط
 وانما يبيع ان قصص بكم بغير الزيادة او لا يبيع على ذلك بل لا يصح
 اقول بخلق من الراس ان يتصرف الزايد ويصرف الاخر منه ان قصص ثم يباين
 ومنه انما يبيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع
 باخر ايد حاله من غير ذلك ولا فرق في جواز ذلك من ان يبيع على كذا
 من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع
 في الشك في ذلك ولا ريب ان الولد والوالد والمراد به ولد الصلب بل يبيح به ولد
 الولد بالنسبة للجد اخلف كلاما لا يحجب فيه والمعتد بعدم عدم الدال على
 التوهم واحالة ارادة طهية والولد الناجي ولد الحار والابن السيد
 وعبد المملوك من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع من غير بيع
 الرجل وزوجه بل المصنع بها كما لا يخفى واما في ذلك المتكلم بها في الدرس
 ومنع في الشك في ذلك ولا يخفى عدم الفرق لصدق الاسم حينه وانما لا يخفى
 لا يمنع المصدق ولا يبيح وبين كل واحد من السلم بغير هو المراد وان
 كان المصنع بحسب النوازل لانه الرجل والمراد به السلم بغير هو المراد وان
 كما خرج بربان او ليس بالرضا المصنع في الشك في التوهم وعنه المصدق
 في المصنع انما هو من الصادق عليه السلام ومنه بين السلم والذكي على
 راي هذا هو المشهور بين المتأخرين وهو العقد لصحة المصنع ثم يخرج

عن شرائع النسخ ثم ثبت كالحال فلا يبيح حاكم الزرع والشجر وكذا
 البساتين وما فيها من سمي الاصل وانما قال بغيره كما على الاصح لان ذلك ليس
 من حقوق الاصل بل من حقوق المالكين على الماء والبساتين ذلك وقال في ذلك
 ولا يخفى على كذا ما فيها او باشتراط غيره من غير ذلك وانما قال في الشك في ذلك
 والشجر والزرع والبساتين وما فيها من سمي الاصل وانما قال بغيره كما على الاصح لان ذلك ليس
 وحول البيع وهو في صحة محمد بن الحسن الصفا عن العكرين عليه السلام
 واما البذر والكلن فالتبدل في عدمه وحوله بالاطلاق كما سبق ومنه بل
 بالشرط في المصنف ان كان ما يبيع داخل بشرط وان كان اطلاقا بطل في
 الدرس اخذنا الصيغة مطلقا ويدخل في ذلك من غير آية هذا الاصح
 لمصلحة التسليم على المصنع الرقبة وقرية المصنع في الشك في ذلك ويدخل في الشك
 المخلوق فيها دون المدفوعة اما المدفوعة فان كانت مدفوعة بالقراسه ومنه في ذلك
 وتخرج عروة من النسخ وان كان النسخ على يدك فلا يجزى له ولا
 تجزى له لم يكن مدفوعة فلا يجزى له واما المدفوعة فان كانت مدفوعة في
 البساتين فمما كان في الذوات وعدمه وان كانت مدفوعة فان كان
 النسخ مما كان بها وبغير ما خلاها من له ايجابا ببيع في المصنع ولا
 تزييدا ملكه ولا عرف في بيعته كما خلاها من الفرج فان لم يمدد بشرط ولا
 اجرة فليس له من المصنع ولا يتصل وان طامته وعلى البائع تسوية الاصل
 وان كان جازلا بالجار او ما كان بها وبغير ما خلاها من له ايجابا ببيع التسليم والركن
 مدفوعة او اصددها الا ان يتركها البائع فليس له ويكون بقاء غيره مفرقا

وحيث جاز

يكون هذا امر اخر من غير ان يكون باقية على كل حال او لا
 لا يفسد اليقين كما هو في الله كونه في كل حال لان ستره في النار
 انما هو في ستره في النار كونه في كل حال لان ستره في النار
 فان لم يحصل ما سئل عن المنع فلا بد من العلم وعليه سواء الارض
 ولا خيار في ستره في النار لان في كل حال في ستره في النار
 وحيث ان في النار كونه في النار اذا عرفت ذلك فستره في النار
 وسواء في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 ايضا في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 او في كل حال في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 الى زمان كثير وعرف ان في كل حال في ستره في النار
 وان كان في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 عليه في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 على ذلك في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 بقضاء النور بدونه كما هو في الله كونه في كل حال لان ستره في النار
 مع الشرح دون المنع انما هو في ستره في النار كونه في كل حال لان ستره في النار
 او في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 وكذا ان في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار

الا للشيخ مما لا يشك في هذا الامر من غير ان يكون باقية على كل حال او لا
 امر اخر من غير ان يكون باقية على كل حال او لا
 فيما لو كان في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 لانها في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 في ابوابها في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 والا لدرج المنع في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 من اجور الدار وانما اثبتت بسهولة الاتفاق بها كمالا سرور وحرارة
 عند الاستحالة ومثلها في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 المسيرة والارباب والمنشئة في الارض والحد وان كانا اثبتت في الدار
 لا طوبى اليقين لما هو في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 فيها في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 البائع عالماته والمعتقد القول بان لا يملك وعدم دخول ما في البيع الا
 مع الزطوة هو صحيح صحيح قد سلم في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 الربا **قوله** في الشباب السارة للمعونة في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 المعتقد الذي هو في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 وكذا ذلك في ستره في النار كونه في النار لان في كل حال في ستره في النار
 المعونة **قوله** ولو ابر البعوض استعمل غيره خاصة في القابض في القابض في القابض

اعلم

المثلث او يوزن بالوزن واعتبار التباين ما هو في الاثبات خاصة قال في البكرة
 فلو باع في البعده شئ من طلعه لم يندرج في البيع اجمالا واستثنى منها ما يبر
 البعض بالوزن بعض الخلفاء في جميع طلعه يكون للبايع قال ولا يشترط البقاء
 الشئ على ملكه ما يبر جميع طلعه لما من العدم البسيط والقبض المستقر
 كما قيل ان القبض هو التخلية مطلقا في الارض وغيره والاخبار والاعمال
 وقاله الدكتور ان تخلية الشئ لا زال الضمان لا بالنسبة لاجل ان البيع لم يزل
 التجزم او الكراهية والرواية مصرح بخلافه **قوله** وفي المكيل وفي الموزون الوزن
 ولا يتعين ذلك بل يكفي نقده واخذ به باليد وكذا ان نفقت قيمة محدث
 فيه يكرز به عن نقض الشئ **قوله** ولو باع القابض ما قبضه وتلف الاخر قبل
 بطل الاول وان كان قبله ببيع القابل او القيمة ان لو باع عينا باخر قبض
 احدهما فباعها او علق المملوك او تخلفت بالشفعة ثم تلفت الاخر قبل
 القبض بطل العقد الاول دون الثاني ويرجع المشتري النافعة بالقيمة في النقيض
 وبالمثل في هذه لتعذر العين وفي الشفعة يرد الشفع من الثمن اما لو
 تلفت العين الاخرى قبل قبض المشتري كما بطل البيعان **قوله** ولو امتنع
 المبيع غير بحيث لا يتم المشتري من الشئ او الفسخ اذا امتنع المبيع
 بغيره قبل القبض بحيث لا يتم كثر المشتري من الفسخ وعدمه للشفقة
 بالشرك فلو لم يصح فسخه فسخه على البايع ولو بذل البايع المتعذر لم يزل

قوله

جاءه

خياره على الاصح خلافه للشيخ ولو امتزجت اللقطة المبيعة او الخلط
 بغيره فلو كان ذلك قال الشيخ يفسخ البيع ان لم يتم الا ان يسلم البايع المبيع **قوله**
 ولو لم يكن فسخا كيد البعد يخرج من الرد والاخذ بالارش على رأي القوي
 ما لم يفسد من الثمن وحين ما ليس له كس ان الاول لا يبقى مع فساد اصل المبيع بل
 بعضه كما سبق مع اصل المبيع ويكفر بذلك الجواز الثالث كما وصف كلف
 اليد ولحقها من الاعضاء التي فواتها لا يخلو سقاء البعد ومن الاول تنقض الدار
 وبعض الابنية فيها فتلفها كلف احد العبدتين والمعتد بخبره بين الرد
قوله ولو منعه البايع لزم الاذوة اي لو منع البايع الممنوع من القبض لزم الاذوة
 لكن انما كلفه ذلك في موضع لا يسوغ له المنع **قوله** ويكره لو كان طعاما على راس الا
 ان كثر السواك المعتد بالخوارق في المبيع على راسه الطعام وفيما يكال او يوزن
 وعلى القول بالتحريم فهل يبطل البيع مع صرح المصنف في كلف بعدد لان الثمن
 في المعاملة لا يدر على الفساد **قوله** ويصح ان ينزل الواحد من القبض اي
 كما يصح ان ينزل طرف العقد فلو اشترى لابنة الصبي من نفسه او بالعكس فباعه
 طرف من القبض وهو يفتقر على النقلة المنقول الا قرب العدم لانه مقبوض في
 فائدة قبض الجزء المشاع انما يكون تسليم المبيع كونه ماعدا المبيع اما في ذره **قوله**
 والاطراف الشتر قبض والاطراف الاجنبى ليس فيه وكذا الوجه في الاول البايع
 الاطراف للمبيع قبل القبض اذا صدر من المشتري كان قبضا لانه تلف ملكه
 فلا يرجع على غيره ولو تلف البعض جعده قابضا فيضمنه كثر من الثمن وان صدر

من اجبت تميز المشتري من البائع فثبت البيع بالقبول **قوله** والاعضاء
 ببيع الثمن وبيع المشتري وان صدر من البائع فبها ان احدهما انما كان باه لا يصح
 تلفه قبل القبض فميز المشتري من الثمن والامضاء واحدهما انما كان باه لا يصح
 المحرم حواها لا يستأله الى المشتري بالعقد لا المروء وكل من فعل ذلك لزم ضمان البطل
 او البطله اجماعا **قوله** وثبت الجنا والمشتري فبها ان في اطلاق الاجتناب والبيع **قوله** ولو
 قال بعت عشرة اذرع من ثيابي الى حلت فبها ان هذا اختيار في شرطه وان البراج
 وليس اذرع لا باع جزم اسلمها من موضع معين فكان صحيحا وفيه من وجوبه وان البراج
 وعد المنع لا يخلو من اجزاء الارض وجماعا في موضع الذي من الارض وجماعا في موضع
 الى جماعه المبيع ولغو هذا القول الصلح وله المم عبارة الكتاب وجعل يرد قوله في البيع
 مع انه غير ملائم لما بعده فيجوز ان يشرى من ثمرات الارض على كونها ارض متساوية
 او متعارفة ويحذف من البيع وان لم يبين المبدأ ولا المسمى كافر العبرة به من كل الامور
 البطلان او الشك فيكون معلوم **قوله** ولو باع على امانه فامسسه ففقدت ثمر المشتري من
 الترد والاحد العاقل المحقق في الثمن على ارضه انما كان او ليس الشئ كما لو كان في البيع
 في العام الدار يتغير الثمن ويغير المطالب به ما ينقص من الارض وان كان البائع ان ارض
 بجنتها حيا لا يتاخر منها مولا لا يرد او يرد من غير نظر على الصادق في جمل باع ارضه على امانه
 عشرة اذرع الى ان قال فلما سجد الارض فاذلني حصة ارضي انما كانت جميع ما اخذ الارض
 واثارها واد البيع واخذ ما كان الا ان يكون الى جنب كل الارض ايضا ارضه يكون ويكون
 المبيع لا يرد عليه الوفاء تمام المبيع وان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع فاما المشتري
 الارض وكثيره ففضل ما اودى المتأخر والارض واخذ المال كله ولا يلزم له ثمنها اولا ولا
 فكلها من المطالبه بما ينقص من الارض على ما فيه ارضه وقا انما كانت ارضه ثمنها اولا ولا
 فلعلم صراحتها في وجه الارض من ثمن ثمنه لا يثبت على امانه فكلها المأذاة بالبيع

الاول اذ الامر سعاد اعلم من ان يكون بجا وصادق فيكون الجنا عليه بوجوه السعد
 البقية بارادة الاول لا يرد الا بغير ما تقدم المصنف فيها لهما البعض لا يردا واهضا
 بطل الاجماع في شرطه بين الثمن والامضاء بكل الثمن وبيع ابن البراج وطمس منه في
 بائنه انما التوا الشافعية ان المصنف لم يرد بغيره من حيث ان الثمن يرد في
 سعاد العطله لم يرد كونهما قدرا معا فمع انقص ثمن الجنا انما ينقص الثمن فلا يخلو
 هذا في وكثير مبيع وان كان مبيعا فمع انقص ثمن الجنا انما ينقص الثمن اذ الثمن
 في مقابل الحاضر بشرط الصبر ومما يجب به التواجد والامضاء لا يعلم ان المصنف
 المختلف احتملت ثبوت الجنا للمبيع ان لم يرد المشتري جميع الثمن في تقدير الرجوع
 بثلث الغايه وبعد يرد ان ذلك كما كان من قبل فلا يستلزم على الثمن **قوله** ان يرد
 متساو للاجزاء فان زيادة للبائع ارضه او النقص منه في خلاف الاجزاء
 عند من يرد من النقص انقسام ارضه الثمن على ارضه الطام والتمسك بها في خلاف
 الثوب والخشب والارضين اذ لا يعلم ان النقص منها لو جزم كونه قيمة وهذا اليوم مانع من
 ثبوت الارض في البعد الغايه بعض اطرافه على ذلك بعينه وليس من هذا ولو نقص
 متساو للاجزاء اخذت بحصة قول او احدى ايضا كذا في شرح المشتري والموضعا
 في صورة الزاوية فلان التركة ليست اياها في النقصان الصفة **قوله** ولو زاد
 المختلف بجزء البائع بين الثمن والامضاء طاهر ان الامضاء والجمع هو صفة
 المبسوط واختاره ابن البراج وان اذ ليس ثمر المشتري من الرد وكثير جماع الثمن وليس الاكثر
 ويكون ثمنها للبائع وان جزم بجزء البائع بين الثمن والامضاء ويكون ثمنها بعد الزاوية
 وفي المختلف خبر البائع بين الثمن والمبيع بالزيادة وبغيره وان ثبت ثمن الجنا بين

الفتح والامضا بجمع الثمن على الك وسرد و شوت الجبار الجبار
الى تفرزه بالتركه وان ذلك انما جاء من كذب وتوثر به الجبار المصروف
هو الاقور لكن شوت الجبار للمشر لان حررا الشكره عايد اليه بجلالات الباع
لان ذلك انما جاء من قبله **قوله** ويجوز الجمع بين مختلفين كببيع او حارة ونكاح
وسلف بعض النكاح مع السلف زوجنا فلانا وبعثنا فغير حفظ
فوصونا ووجلا الى ثم بدنيا وشار البيوع مع السلف بعثنا هذا
حفظ ايج ودرما فسر السلف بالعرض كما هو لفظ اهل العلم وصورة الجمع
مع البيع ان تقول بعثنا هذا المتاع على ان يقرضني فلانا وكسر البيع والحلا

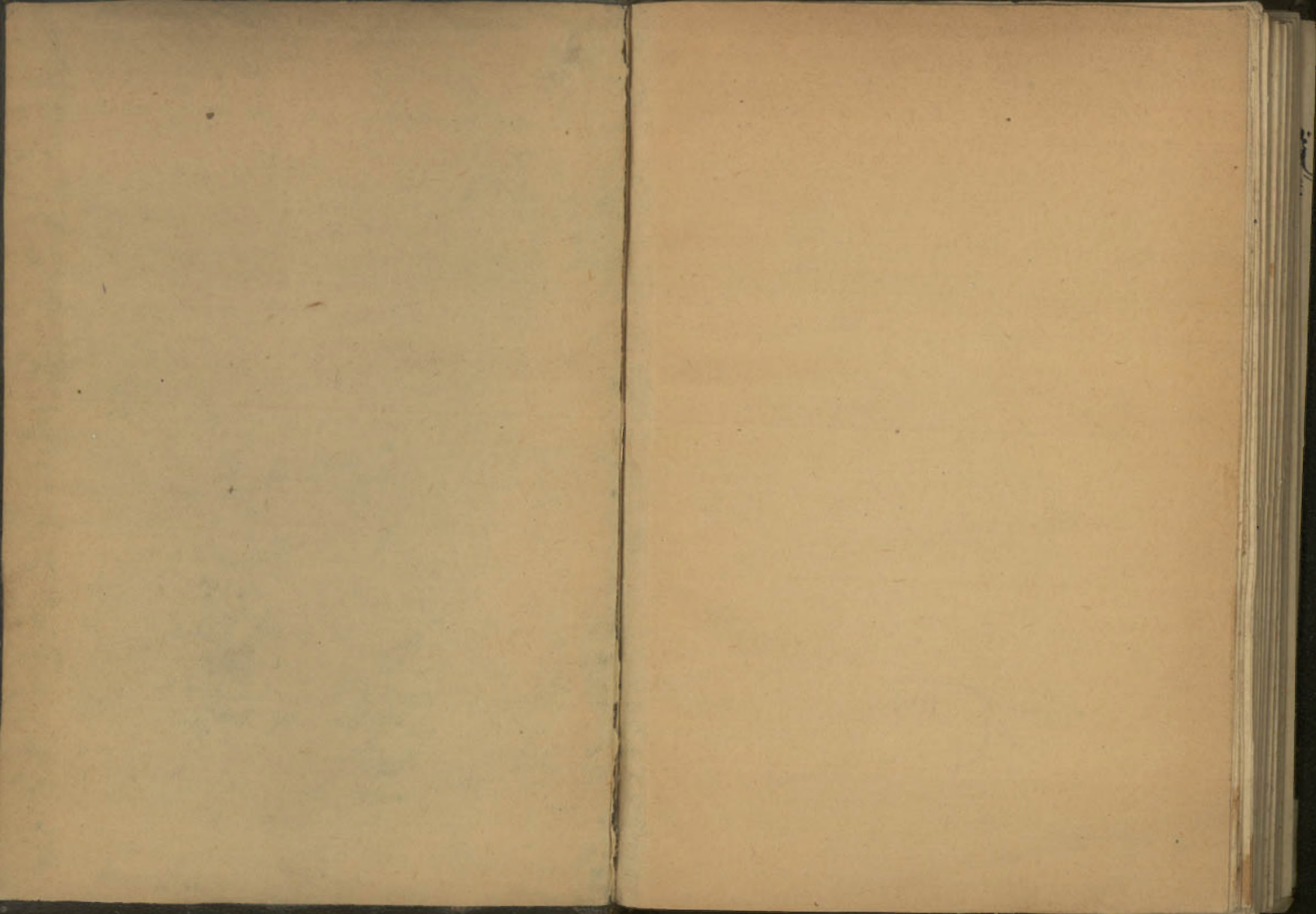
تم وتاريخ شهر رمضان المبارك سنة ١٢٠٢

بدار العبادية نزل واللاه

على من البيع المبرر



1511 } 20-10-80



۱۲۴

